الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
مسار التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر موسومة بـ

الواقع السياسي بالجزائر وانعكاساته العامة (1945– 1954)

إعداد الطالبتين:
- جيلالي فتيحة.
- فارس حنان.

إشراف الأستاذ:
❖ د. بكاري عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

د. لزغم فوزية ..... رئيسا
د. بكاري عبد القادر..... مشرفا ومقررا
أ. بن حادة مصطفى ..... مناقشا

السنة الجامعية:
1439– 1440هـ/2018– 2019 م

شكر

بعد حمد اللّه وشكره على نعمه وفضله
واعتراف منا بفضل ذوي الفضل علينا
نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل من ساهم من قريب أو من
بعيد في إنجاز هذا البحث، إلى الأستاذ المشرف أطال الله
عمره و بارك له في عمله الدكتور "بكاري عبد القادر"
الذي كان نعم الموّجه لما قدّمه لنا من نصائح
و إرشادات قيّمة
إلى كل أساتذة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ .
تخصص:تاريخ المغرب العربي المعاصر
بجامعة ابن خلدون تيارت

إهـــــداء

إلي من هداني طريقي في طلب العلم إلي من هو أوسط أبواب الجنة والدي العزيز إلي من تحت أقدامها وضعت مفاتيح الجنة إلي حاملة الأجيال إلي من طاعتها الجنة فوق الأرض إلي من رضها مع رضي الرحمان ومحبتها أولا من كل إنسان إلي أمي العزيزة

الى اخوتي الاعزاء الى جميع الاصدقاء والزملاء من قريب او بعيد الى صديقتي التي رافقتني في طيلة مشواري الجامعي وإلي كل الأقارب

فارس حنان

إهـــــداء

إلى الذين قال الرحمن فيهما

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾

[الإسراء: 23]

صدق الله العظيم

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، إلى كل عائلة.

والى كل الأقارب والأحباء والأصدقاء

جيلالي فتيحة

قائمة المختصرات

ص ص: من صفحة إلى صفحة

د ط: دون طبعة

دس : دون سنة

ص: صفحة

ج: جزء

تح: تحقيق

تر: ترجمة

ح.اح.د : حركة انتصار الحريات الديمقراطيات «MTLD».

P : page

مقدمة

عرف الواقع السياسي في الجزائر عدة منعرجات حاسمة، فبعد أن شهد مقاومة مسلحة في القرن التاسع عشر على مدى طويل، تحول الى مقاومة سياسية منذ مطلع القرن العشرين الى غاية اندلا ع الثورة 1954.

وخلال بداية القرن العشرين، تكونت جماعة مثقفة ثقافة إسلامية وأخرى مثقفة ثقافة فرنسية، وكانت معظم افراد هذه الفئة يشغلون مناصب ذات أهمية في المجتمع فمنهم العلماء والفقهاء والأطباء والأساتذة وغيرهم، اختلقت مطالبهم السياسية واهدافهم الا انهم اشتركوا جميعا في المطالبة بحقوقهم، ورغبتهم في تغيير الأوضاع.

ومن صلب هذه النخبة برزت التيارات السياسية الكبرى في الساحة الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان أول منعرج لها ظهور التيارات السياسية التالية، ومنها التيار الأول الذي بدأ بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الجزائريين الذين يمثلون الأغلبية وبين الأقلية الاوربية المستعمرة، وهي تجربة الأمير خالد ورفقائه خلال الحرب العالمية الأولى الى منتصف العشرينات ثم تطور الى المطالبة بالتجنس والادماج للجزائر وشعبها في فرنسا وهي تجربة الدكتور بن جلول والصيدلي فرحات عباس، التي انتهت بالفشل الذريع بسبب رفض كل من الجزائريين والأوربيين لها.

أما التيار الثاني فهو الذي برز بعد الحرب العالمية الأولى في شكل نجم شمال افريقيا، وكان ينادي باستقلال الجزائر، فحاول اليساريون تطبيق الخناق عليه مما دفع به الانتقال الى الجزائر في أواخر العشرينات وبرز في الثلاثينات باسم حزب الشعب الجزائري ليتجدد بعد الحرب العالمية الثانية باسم حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

أما التيار الثالث فهو إصلاحي اجتماعي بدا في شكل نادي الترقي خلال العشرينات، وتطور الى جمعية العلماء في مطلع الثلاثينات وركز جهوده عن الدفاع عن شخصية الجزائر وعروبتها واسلامها واصولها في إطار الشعار الخالد "الإسلام ديننا والعروبة لغتنا والجزائر وطننا".

وأخيرا التيار الرابع وهو التيار الشيوعي الجزائري رغم تواجده في الساحة الجزائرية الا انه ليس له تأثير كبير وهو يرتبط ارتباطا عضويا بالحزب الشيوعي الفرنسي في فرنسا، وبالأحزاب الشيوعية الأخرى في أوروبا، وتغلغل في أوساط العمال الكادحين عن طريق المنظمة النقابية الفرنسية وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، دخلت الحركة الوطنية الجزائرية في منعرج جديد فرضته ظروف الحرب، وتوحدت تلك التيارات السياسية في إطار هيئة احباب البيان والحرية عام 1944، والتقت أيديولوجياتها المتناقضة حول كيفية تكوين جمهورية جزائرية، التي نص عليها بيان الشعب الجزائري عام 1943.

إلا أن مجازر 1945/05/08حتمت على زعماء هذه التيارات السياسية ان يفترقوا من جديد، ويعودوا الى انقساماتهم المعهودة وإبراز أيديولوجياتهم المتناقضة كما اعتبرت طعنة مريرة بالنسبة للحركة الوطنية واثبتت للشعب وللمناضلين المكافحين بان حرية الجزائر لا يمكن ان تتحقق بوسائل اللاعنف او الثورة بالقانون وان الحرية والاستقلال لا تؤخذ الا بالقوة والعنف، كما اعتبرت منعرجا وانعكاسا هاما في تطور الحركة الوطنية سواء بالسلب او الايجاب خاصة على حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية التي ظهرت كبديل لحزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث وافق هذا الحزب عام 1947 على تشكيل جناح عسكري سري سمي بالمنظمة الخاصة ، وعهد اليها مهمة الاعداد للثورة المسلحة ، رغم ان الظروف ذلك الوقت لم تكن ملائمة لمثل تلك المغامرة الخطيرة لان الشعب خرج من هذه الحرب منهك ومحطما والحزب هو نفسه يعاني من الاستعمار والتنكيل بأعضائه وانظمته الشرعية بصفة مستمرة ، وبقيت الأحزاب الخرى لم تكن تؤمن بمنطق الثورة المسلحة وتجري وراء الانتخابات المزيفة التي أصبحت لا تساير التطورات كذلك قانون سبتمبر 1947 الذي قامت السلطات الفرنسية المستعمرة بإصداره لم يصل الى مستوى المطالب التي كانت تنادي به التيارات الوطنية والشعب الجزائري لكن المعمرين رحبوا به رغم احتوائه على بعض المواد التي لا تخدمهم لانهم يعرفون ان هذا القانون لن ينفذ وسوف يبقى حبرا على ورق، بل وصل ببعض تيارات الحركة الوطنية ان عادت وقومت بشدة الاتجاه الثوري وأصحابه، ومن اجل ذلك بقي امر هذه

المنظمة سرا محصورا بين المناضلين. ودخلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع بقية الأحزاب الأخرى في تحالف ضعيف نتج عن ظهور منظمة الجبهة المشتركة للدفاع والحرية عام 1951.

على أمل مواجهة الإرهاب الاستعماري بجبهة قوية ومتينة متراصة، إلا أن هذه الجبهة سرعان ما تحطمت بسبب اختلاف اتجاه تلك الأحزاب التي تألقت منها.

وتباين أهدافها ووسائلها وافكارها وجاء تصدع هذه الجبهة المشتركة بعد ظهورها بشهور وافلاس الأحزاب السياسية وتفاقم الأوضاع فيما بينها وزاد في اعراض الشعب عنها، وعدم اكتراثه هو حماسة للكفاح المسلح الذي كان يخوضه الشعب التونسي وشعوب الهند الصينية آنذاك.

غير أن الازمات التي تلقتها الحركة الوطنية زادت في الأمور تعقدا وبالخصوص الازمة التي تعرض لها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال سنتي 1953 و 1954 لكن تأثير هذه الازمة على الأحزاب الأخرى كان واضحا، وعلى مسار تطور الحركة الوطنية كذلك.

وإن كان بعض الكتاب لا يرون في هذه الازمة عاملا من العوامل التي كانت وراء استجابة الشعب الجزائري لنداء الجبهة الأولى فان البعض يرى ان حدوث خلافات داخل حركة من الحركات الجزائرية لم يكن من شانه وحده ان يجند الشعب الجزائري وراء الجبهة التي افرزتها تلك الخلافات التي نشبت داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ولم يكن وضع الشعب الجزائري مهيا لذلك فوجد في الثورة على الاستعمار ما يزيل عنه ذلك الذل والعذاب والحرمان.

لكن هذا لا يعني التقليل من أهمية الروح الوطنية لدى الشعب الجزائري والرغبة في استرجاع الاستقلال والتشوق للحرية التي كانت من اهم المحاور التي عملت الحركة الوطنية خلال مرحلة النضال السياسي على غرسها في عقول ونفوس الجزائريين ، للتجسيد في ظهور جيل حمل على عاتقه مشعل تحرير الجزائر بداية تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي ابثق عنها الاجتماع التاريخي الحاسم الذي عرف باجتماع مجموعة اثنين وعشرون التاريخي للتبعة عدة اجتماعات التي انتهت بتفجير ثورة

ومن دواعي اختيارنا للموضوع هو اهتمامنا بالواقع السياسي التي عرفته الساحة الجزائرية مطلع القرن العشرين مما جعلها عاملا مهما في اثارة فضولنا للمزيد من الاطلاع والبحث في طيات هذا الواقع السياسي للجزائر وخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إن اختياراتنا للواقع السياسي للجزائر لم يكن نتيجة الاطلاع فقط بل محاولة منا لإضافة لبنة في مجال البحث العلمي.

ومن هنا نطرح اشكالية الموضوع: بما تميز الواقع السياسي في الجزائر ما بين سنوات 1945-1954م؟ وما هي انعكاساته على الأوضاع العامة بالجزائر؟

وللإجابة على هذا الاشكال طرحت جملة من التساؤلات التي كان الهدف من ورائها توضيح مدى تأثير الحرب العالمية الثانية على مسار تطور الواقع السياسي وكذلك الدور الفعال الذي لعبته في ايقاظ الوعي الثوري وهي التساؤلات التي يمكن حصرها فيما يلي:

فيما تمثلت بوادر النخبة الوطنية في الحركة؟

ماهي أهم الاتجاهات السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية؟

وما أبرز مطالبها؟

وهل شكلت مجازر الثامن من ماي منعرجا حقيقيا في تاريخ الحركة الوطنية، وفي تاريخ مقاومة الشعب الجزائري؟

هل غيرت الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية من مطالبها السياسية؟

تكوين الجناح العسكري السري لحزب الشعب الجزائري هل هو دليل واضح على ياس المناضلين من العمل السياسي؟

قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية من إصدار قانون، جاء القانون لامتصاص غضب الشعب الجزائري؟ أم هو ذرة غبرة من الرماد؟ وماهي اهم بنوده؟ وهل لقي استجابة من تيارات الحركة الوطنية الجزائرية؟

لقد تلقت الحركة الوطنية الجزائرية الانتصار للحريات الديمقراطية وكانت نتائج هذه الازمة فد تكون قاسية لولا وجود مجموعة من المناضلين الذين بادروا بإنشاء اللجنة الضرورية للوحدة والعمل والتي ساهمت في اخراج التيار الثوري من الوقوع في المازم.

تمثلت طبيعة منهجية دراستنا للموضوع الذي يتناول الواقع السياسي للجزائر وتطوراته، حيث فرضت علينا اتباع منهج تاريخي تحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات وتحليلها تحليلا منطقيا ودقيقا لاهم المراحل التي مر بها الواقع السياسي الجزائري داخليا. كما تناول الاحداث والمحطات التاريخية التي عرفها الواقع السياسي بدراستها وتحليلها للخروج بنتيجة تعتبر منطقيا للمسار السياسي.

وكان هدفنا من البحث هو ان الموضوع في حد ذاته يمثل سلسلة من حلقات التاريخ الجزائري ولا بد من دراسته والتعمق بحيث في طياته وإزالة الغموض هذه الفترة لأنها جاءت في فترة وجيزة قيل اندلاع الثورة. وهنا كانت غايتنا معرقة الخلفيات التي أدت باتجاهاتها السياسية لتغيير توجهاتها السياسية وكذلك رغبتنا في دراسة عض المحطات المهمة في تاريخ الجزائر رغم وجود بعض الدراسات السابقة حول تاريخ الجزائر ومازال البحث في بعض الازمات التي تعرضت لها

الواقع السياسي للجزائر حقلا خصبا للباحث في الدراسات الجزائرية، حيث كانت محاولتها ومساهمتنا من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة الوقوف على أهمية النضال السياسي للجزائر خلال الفترة 1945 و1954م ويكون نبراسا تهتدي به الأجيال القادمة.

حيث اتبعنا خطة البحث التي تمثلت فيما يلي:

مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة الموضوع وفي المدخل تناولنا فيه أولا ظهور كتلة المحافظين اما ثانيا ظهور النخبة المثقفة وظهور نشاط الأمير خالد.

أما ثالثا تطرقنا إلى ظهور التيارات السياسية من التيار استقلالي واصلاحي وشيوعي وإدماجي في ما يخص المدخل أما الفصل الأول خصصناه لدراسة التطورات السياسية في الجزائر بعد 1945 وقبل ظهور الكفاح المسلح فأولا تطرقنا لمجازر 08 ماي وانعكاساتها على الحركة الوطنية وعلى الشعب الجزائري وبدوره انقسم غلى ثلاث عناصر فأولا تطرقنا إلى لأسباب مجازر 08 ماي 1945 أما ثانيا فكان حول مجريات هذه المجازر وثالثا تطرقنا إلى انعكاسات مجازر 08 ماي 1945 أما ثانيا من هـ<ا الفصل فتطرقنا لإعادة الحركة الوطنية الجزائرية وانقسم هذا العنصر إلى ثلاث مواضيع فدرس أولا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ثم انتقلنا إلى حزب جمعية العلماء المسلمين أما العنصر الثالث فاشتمل على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أما العنصر الثالث من الفصل الأول فخصصناه لدرة فعل السلطات الفرنسية والتي تمثلت في دستور (1947) وقسم هذا العنصر إلى ثلاث عناصر فأولا تطرقنا لأهم أسباب الدستور وثانيا اشتمل على أبرز بنود الدستور وما جاء فيه أما العنصر الثالث فتناولنا فيه موقف كل من الجزائريين والأوربيين من دستور 1974 ومصيره.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه موضوع المنظمة الخاصة وقسمنا هذا الاخير على ثلاث عناصر فأولا تطرقنا إلى نشأة المنظمة الخاصة أما العنصر الاخير فخصصناه لاكتشاف المنظمة الخاصة وحلها فتطرقنا أولا لاكتشاف المنظمة ثم حل المنظمة الخاصة.

أما الفصل الأخير فتناول أزمة حركة لانتصار الحريات الديمقراطية وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية وقد برزت في ثلاث عناصر في كل محور من محوري الفصل فالمحور الأول يدرس أهم الأزمات التي تواجهها حزب حركة لانتصا الحريات الديمقراطية واشتمل على أربع عناصر العنصر الأول كان حول الأزمة البربرية والعنصر الثاني حول أزمة اكتشاف المنظمة السرية أما ثالثا أزمة الأمين دباغين ورابعا المؤتمر الثاني أما المحور الثاني فاشتمل على ثلاث عناصر وعنون بانعكاسات أزمة حركة

لانتصار الحريات الديمقراطية على مسار الحركة الوطنية فأما العنصر الأول فخصص لظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل والعنصر الثاني خصص لاجتماع 22 التاريخي أما العنصر الثالث والاخير فدرس ظهور جبهة التحرير الوطني كلبنة اولية لظهور الثورة واندلاعها.

وأنهينا البحث بخاتمة تضمنت بغض النتائج المتوصل اليها وهي بمثابة الإجابَة عن تساؤلات إشكالية الموضوع، وقائمة للمادة المعتمدة من مصادر ومراجع ، ومجموعة ملاحق تمثلت في بعض الصور الخاصة بالموضوع واعتمدنا لإنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها أبو القسم سعد الله بعنوان الحركة الوطنية الجزائرية بجزيئين الثاني والثالث وفرحات عباس بعنوان ليل الاستعمار، توفيق المدني بعنوان هذه الجزائر، عمار بوحوش بعنوان تاريخ السياسي واحمد محساس بعنوان الحركة الثورية في الجزائر1914 و 1954 وحسين آيت احمد بعنوان روح الاستقلال مذكرة مكافح 1942 و 1952.

كما اعتمدنا على بعض المصادر والمراجع باللغة الفرنسية منها:

Charles robert ageron, histoire l’Algérie tonporaine

وكان من الطبيعي أن تعترضنا بعض العوائق والتي تمثلت أساسا في نقص المصادر التي لم نتمكن من الحصول عليها في الوقت الحالي، مما دفعنا على الاعتماد على المراجع يشكل كبير، وقد واجهتنا عوائق أخرى في صعوبة التعريب والترجمة، ما فرض عليها الاعتماد على خبرة بعض الأساتذة الأمر الذي أثر سلبا في بعض الأحيان كوننا باحثين مبتدئين.

مدخل

أولا: الكتلة المحافظة

ثانيا: حركة الشباب الجزائري وجماعة النخبة المجددون.

ثالثا : أهم التيارات السياسية في الجزائر (1926-1939)

1- التيار الاستقلالي

2- التيار الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين)

3- التيار الإدماجي الليبيرالي

4- التيار الشيوعي

5- مشروع بلوم فيوليت وردة فعل التيارات السياسية منه

أ- مشروع بلوم فيولت

ب- حركة مؤتمر الاسلامي

ج- القمع السياسي الذي مارسته سلطة الاحتلال وظهور حركة أحباب البيان والحرية.

أولا: الكتلة المحافظة: تشكلت سنة 1900 من كل الطبقات الجزائرية التي قبلن المحافظة أي من المثقفين أو العلماء والمحاربين القدماء ومن زعماء الدين وبعض الاقطاعيين والمرابطين وقد كانت بعض هؤلاء معلمين وممثلين نيابيين معنيين تبعياً ومصلحيين يؤمنون بالقومية الإسلامية وصحفيين أمثال:

* الشيخ مولود بن مهيوب: مفتي قسنطينة لمدة طويلة وهي مكانة لا يتقلدها عادة إلا من كان ذا منزلة عليا في شؤون الدين والقضايا الشرعية والاجتماعية مكا كان أستاذ الأدب العربي في المدرسة الفرنسية بقسنطينة وعلى يده تحولت كتلة المحافظين إلى حركة فعالة ونشيطة ومؤثرة ذات برنامج إصلاحي.

* الشيخ عبد الحليم بن سماية: الذي كان أيضاً أستاذ في المدرسة العربية بالعاصمة وواحد من الدعاة البارزين للقومية الإسلامية في الجزائر ونظراً لمكانته كأستاذ في المدرسة العربية فإن أراءه كانت في عمومها محترمة من طرف الجزائريين وحتى من بعض الفرنسيين و كذلك حمدان لونيسي و عمر قندوز و سعيد بن زكري و إبن رحال[1].

* تباينت مطالب أعضاء هاته الكتلة فقد نادى بعضهم بالتقدم والتسامح و التعليم كما كانوا الأعداء الادلاء لفكرة التجييش و للخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي و على الطريقة الفرنسية، أما برنامجهم فلم يكن معقداً و شمل النقاط التالية:

- إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات التعسفية الأخرى.
- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمعماريين.
- المساواة في الضرائب والفوائد في الميزانية.
- معارضة التجييش والتجنيد العسكري الاجباري.
- الدعوة الى القومية الإسلامية.
- استرجاع العمل بنظام العدل الإسلامي واحترام التقاليد والعادات الإسلامية.
- نشر واصلاح التعليم باللغة العربية.
- عدم العنف وحرية الهجرة ولاسيما نحو الشرق الأدنى.

1 محمد عباس، ثوار عظماء، الجزائر مطبعة دجلة 1991، ص: 14

وكان معظم أعضاء الكتلة على اتفاق بأن الجزائر لا تستطيع أن تهزم فرنسا و حدها لذلك فإن الإبقاء على الشخصية الجزائرية و مقاومة كل خطط الاستعمار[1].

ثانيا: حركة الشباب الجزائري و جماعة النخبة المجدون:

حركة الشباب الجزائري هي حركة جماعية مؤلفة من مثقفين مسلمين تنتمي للطبقة المتوسطة وبسبب عنصرية أساتذة وطلبة الجامعة الجزائرية ذهبوا إلى فرنسا ليتعلموا الطب والصيدلة والقانون في جامعاتها و بعد عودتهم من فرنسا أسسوا العديد من الجمعيات و النوادي مثل الجمعية الراشدية التي تأسست في العاصمة 1902 بواسطة معلم فرنسي اسمه سارو sarrauy لتعليم الكبار و تأسيس المكتبات إضافة الى نادي صالح باي في قسنطينة الذي أسس سنة 1907 بواسطة مصطفى باشمرزي و بن مهوب و محمد بن باديس كانو يهدفون إلى تعليم المسلمين و احياء الأعمال الحرفية التقليدية و لعل هذا التعريف الذي ورد عن عمار عمورة لا يفرق بين النخبة المثقفة للقدماء و النخبة الجديدة المفرنسة[2], و قد عرفها مرجع آخر لأنها جماعة تشكلت حوالي سنة 1907 و هي منافس للمحافظين وكان لها برنامجها و نظرة خاصة في السياسة الجزائرية و كان عددهم سنة 1907 حوالي 450 مثقفاً في سنة 1911 عرفها أحد أعضائها بمايلي: (انها ثريات الشباب المتخرجين من الجامعات الفرنسية و الذين كانوا بأعمالهم قادرين أن يصعدوا فوق الجماهير و أن يصنعوا انفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين كما سماهم "لوري بوليو" الجزائريون المأروبيين)[3].

وإن كان الأمير خالد هو أول محرك لروح الوطنية للمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية الكاملة للشعب الجزائري فإن الفضل من بعده يرجع بالدرجة الأولى إلى فئة المهاجرين الجزائريين بفرنسا الذين سمح لهم الجو الديمقراطي بفرنسا واحتكاكهم بالمجتمع الفرنسي على التطلع على ما كان يجري في العالم من تغيرات.

وعلى سبق الذكر بشخصية الأمير خالد توجب التطرق لمطالبه التي كانت منعرجاً هاما في العمل السياسي بالجزائري في الفارة من 1919 إلى 1939[4].

---

1 محمد عباس ، المرجع نفسه ، ص: 15

2 عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ الى 1962، ج2 ،دار المغرفة ، الجزائر ،ص: 285.

3 محمد عباس ،المرجع السابق ،ص: 14-15.

4 عمار عمورة ،المرجع السابق ،ص: 284.

تكون اتجاهه بين الأغلبية المسلمون والأقلية الأوربية وقد عبرت في هذه التجربة مجهودات الأمير خالد والذي تأثر بالحركة اللائكية للشباب التركي وأفكاره وحركة النهضة للمصلح المصري محمد عبده حيث بدأ في التوجه السياسي حينما أصبح يتردد على نوادي الشباب الجزائري وهي حركة تأسست سنة 1909على يد النخبة الجزائرية[1].

وقد مثل الحزب الذي أسسه الأمير خالد ما بين 1920-1924 ثمرة جهوده وهو الحزب الحركة الإصلاحية تركزه دعوة الشمولية على الإصلاح التعليمي للدفاع عن الذات والوطنية[2].

يمكن أن نوجز مساهمة الأمير خالد في المطالب التالية:

- التمثيل البرلماني بنسبة متساوية.
- الإلغاء الكلي للإجراءات الاستثنائية والمحاكم التعسفية والفرق الجنائية مع الرجوع الى القوانين والحق العام.
- المساواة في الواجبات والحقوق مع الفرنسيين فيما يتعلق بالخدمة العسكرية.
- تطبيق قانون التعليم الاجباري على الأهالي مع حرية التعليم[3].
- حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات.
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.
- تطبيق قوانين اجتماعية وعمالية لفائدة المسلمين.

طالب الأمير خالد في كثير من المحافل بالإصلاح والمساواة وفي ربيع 1922 اغتنم فرصة زيارة رئيس ميليران[4] للجزائر ويحمله أمامه باسم الجزائريين عامة و قد استمع كل من الجزائريين و الكلون لخطابه الذي كان حول المطالبة بالحريات المدنية, إلا أن الموقف الفرنسي من هذا الخطاب لم يكن عادلا, بحيث أم

1 عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر ،دار الريحانة، الجزائر، ط 1 ،2002 ،ص: 165.

2 محمد علي دهاش، دراسات في الحركة الوطنية المغاربية الاتجاهات الوحدوية في المغرب ،ص:10

3 محمد تقية ،الثورة الجزائرية، المصدر: رمز الأمال ،ترجمة عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ،الجزائر، 2010 ، ص: 42-43

4 عمار عمورة، المرجع السابق ،ص:357

الأميرال قد رد على الأمير خالد بأن إصلاحات سنة 1919 كانت عظيمة و أن السير بسرعة كبيرة قد يؤدي عواقب وخيمة[1].

ثالثاً: أهم التيارات السياسية في الجزائر 1926-1939:"

ظهرت في الجزائر العديد من التيارات السياسية انحصرت مطالبها ومبادئها في أربعة اتجاهات تمثلت في:

1-الاتجاه الاستقلالي:

كان هذا الاتجاه يدعو الى الاستقلال والتحرر من كافة النواحي ونشأ مع بداية نشوء الاتجاه الأول وتمثل في مجموعة من التنظيمات السياسية والثقافية تمثلت بحزب نجم شمال افريقيا[2] الذي أسسه مصالي الحاج[3] عام 1936 وكان من قاعدته الاجتماعية هي العمال والطلبة والتجار المهاجرين من أقطار المغرب العربي إلى فرنسا ثم انتقل الى الجزائر واتخذ بسبب ظروف الاحتلال الفرنسي أسماء متعدد مطلع الثلاثينات حتى انتهى باسم حزب الشعب سنة 1937 وفي هذ الفترة سوف يعرف انخراط العديد من فئات الشعب الجزائري[4].

ترأس الحزب في البداية الحاج علي عبد القادر ومنذ سنة 1927 بدأ هذا التيار يوضح ميولاته الوطنية وطالب النجم بعدة نقاط[5].

ومنذ سنة 1927 اذ تحتم عليه بالفعل أن ينشط بالسرية، حيث أعاد مناضلوه تأسيسه باسم نجم شمال افريقيا الجديد[6] في أكتوبر 1930م حيث أنشأ النجم جريدة الأمة وجعل منها أهم وسائله

---

[1]7 أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ، 1900-1930 ج2، دار الغرب الإسلامي ،الجزائر، 1992،ص: 333.

2 محمد علي دهاش، المرجع السابق ،ص: 14

3 ولد مصالي الحاج في تلمسان سنة 1898 و حصل على تعليم بسيط و جند خلال الحرب العالمية الأولى في الجيش الفرنسي و حارب على الجبهة الأوربية بين 1919-1925 أصبح مصالي الحاج مهتما بالسياسة و سرعان ما انجذب الى حركة الأمير خالد شارك في الأحزاب السياسية الفرنسية و كان عضو في اللجنة التنفيذية لنجم شمال افريقيا 1926 كما أدار جريدة الأمة 1930 ينظر الى: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 387.

4 محمد علي دهاش ،المرجع السابق ،ص: 14

5 أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتابة الجزائر 1985 ،ص:64.

6 سعيد بوزيان، شخصية بارزة في كفاح الجزائر، 1830-1962 ط1،دار الأمل ،الجزائر 2004 ،ص:21

للإدلاء بمطالبه والرد على السلطات الفرنسية والتي أضفت شعبية على اشعارات الحركة الوطنية بصفة عامة وذلك دائماً تحت إدارة مصالي الحاج وأمام النجاح الذي حققه هذا الأخير قرر قادته وضع برنامج للوضع الجديد عن طريق مؤتمر له[1].

وكان ذلك في 28 ماي 1933 حيث صادف المجتمعون بالإجماع على المشروع الذي قدم باسم الفرع الجزائري النجم[2] و نظراً لكثافة نشاطه و توجهه الثوري أصدرت السلطات الفرنسية أحكاما متفاوتة في حق زعمائه و على رأسهم مصالي الحاج الذي أوقف من طرف الشرطة الفرنسية في شهر نوفمبر 1934 بتهمة إعادة تنظيم جمعية منحلة و المساس بالوحدة الترابية الفرنسية و بعد خروجه من السجن في أول ماي عام 1935 أعاد تشكيل الحزب تحت اسم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا فحاولت السلطات القبض عليه و لكنه فر إلى سويسرا في 18 جانفي 1936 و بقي هناك إلى أن أصدرت الجبهة الشعبية عفواً كاملا عن كل السياسيين ليعود و ينشط قانونياً ضمن نجم شمال افريقيا[3].

ونظراً للاضطهاد الذي واجهه هذا الحزب طيلة فترة عمله فإن زعمائه لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل أسسوا حزب الشعب الجزائري وبالفاتح من سنة 1937 الذي لعب دوراً هاما في الحركة الوطنية منذئذ وهذا فإن قرار حل النجم سنة 1929 كان قرار غير حكيم وبلا فائدة وإن ميلاد نجم شمال افريقيا كان أن أحد الأحداث المنظمة التي ساهمت في تدعيم وتوجيه الحركة الوطنية الجزائرية بشكل فعال[4].

وقد شارك الحزب إلى جانب الحزب الحر الدستوري التونسي في مؤتمر بروكسل عام 1927 ودافع الاثنان عن قضية المغرب العربي عموما، وفي عام 19347 نظم مظاهرات كبيرة تضامنا مع الشعب التونسي والحركة الوطنية و في العام اللاحق[5].

1 أحمد محساس ،الحركة الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، دار القصبة ،الجزائر، 2009 ،ص:118.

2 أحمد محساس ،المرجع السابق ،ص:118.

3 عمار عمورة، المرجع السابق ،ص: 363-364.

4 أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق، ص: 387.

5 محمد علي دهاش، المرجع السابق، ص: 16.

نظم مؤتمر الرابط ضد الاضطهاد الاستعماري، وقد شاركت فيه شخصيات مثل "هنري باربوس" و "فيلسيان شاري" والشيوعي الجزائري الإنجليزي "لانوسبري" ورئيس الأممية للنقل "بيفن", ومن جانب الشعوب المستعمرة يمكن ذكر أسماء أصبحت مشهورة "نهروولمين" و ""للغنفور و محمد علي" و يمكن القول أن هذا المؤتمر كان مؤتمر الشعوب المضطهدة, المسعفة من قبل منظمات دولية عمالية كبيرة.

كتب الشاذلي خير الله في الأقدام بأن المندوبين قد قرأوا وأقرو الاتهام منذ القوى الإمبريالية لأروبا وضد الرأسمالية الأوربية التي كانت تشغلهم, و سطروا فيه برنامج العمل المشترك للشعوب الضعيفة التي تتصح و هذا قدرها, حسب "باربوس" الشعب القدير وقد أشاروا إلى الإفلاس المعنوي لعصبة الأمم والى حاجة الشعوب المضطهدة الى تنظيم نفسها دولياً.

وقد شارك المغرب في المؤتمر الإسلامي في جنيف والجزائر وطرح قضية الجزائر والمغرب العربي عموما وفي عام 1937م قدم برنامج المطالب المستعجلة الى الحكومة الجبهة الشعبية في فرنسا تعدد فيها مواقف حكومة الجبهة الشعبية في باريس من قضايا المغرب العربي وطالب بالحقوق الجزائرية والمغاربية[1].

كما كان للحزب برنامج بعمل به تمثل في:

1. الاستقلال الكامل للجزائر.
2. اجلاء الجيش الفرنسي من الأراضي الجزائرية.
3. انشاء جيش وطني.
4. مصادرة الأراضي الزراعية الكبرى التي استولى عليها الاستعمار و منحها للكلون و نصفها منح للشركات الاقطاعية.
5. احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للجزائريين.
6. الغاء قانون الأهالي
7. حرية الصحافة والاجتماع.
8. العفو العام عن الجزائريين المسجونين.

1 محمد علي دهاش، المرجع السابق ،ص:16.

9. اشاء مجلس وطني جزائري منتخب.
10. تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر.
11. فتح المدارس العربية.
12. زيادة القروض الفلاحية إلى صغار الفلاحين[1].
13. الغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وتعويض هذه التنظيمات بمجالس محلية منتخبة عن طريق الاقتراع العام.
14. قبول كل الأهالي الجزائريين في الوظائف العمومية دون تمييز في الأجور فلكل وظيفة راتب يساويها ولا تمييز بين الجزائريين والفرنسيين.
15. الاستفادة من التعليم في جميع المجالات والمستويات بأنشاء مدارس باللغة العربية، نشر كل العقود الرسمية باللغتين العربية والفرنسية معا.
16. المساواة في الخدمة العسكرية للأهالي الجزائريين والفرنسيين معاً مع وقف المعاملات الوحشية في الجيش[2].

إن هذه الحقوق لا يمكن أن تلبى إلا إذا أدرك الجزائريون حقوقهم ويجتمعوا من أجل فرضها على القوات الفرنسية.

و سوف يمر نجم شمال افريقيا بعد مؤتمر بروكسل بعدة مراحل، فبعد مرحلة التأسيس و الإعلان عن مبادئ الحزب تأتي ثلاث مراحل هي:

1) المرحلة الأولى: التخلص من التبعية 1929-1933: تميزن هذه المرحلة بإبعاد العناصر الشيوعية وذلك إثر التوتر الذي حدث بين مصالي الحاج والشيوعيين في بروكسل وقد تغيرت لهجته وأسلوبه وفي أهدافه إلا أنه في 20 نوفمبر 1929 أصدرت المحكمة قرار حل الحزب، فأسسوا جريدة الأمة سنة 1930 وأعادوا تأسيسه تحت اسم نجم شمال افريقيا الجديد كما سبق الذكر.

1 أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ،ص: 102-103.
2 محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 167-268.

2) المرحلة الثانية: مرحلة التنظيم 1933-1937: استهل الحزب هذه المرحلة بتوزيع المسؤوليات وانشاء لجنة مركزية تحت رئاسة أحمد مصالي الحاج إلا أنه في هذه المرحلة تعرض أيضاً لمضايقات من قبل السلطات الفرنسية فأعيد تشكيله تحت اسم 'الاتحاد الوطني لمسلمي افريقيا" بعدما أنظم اليه من الطلبة المسلمين الجزائريين وفي نفس السنة أصدرت المحكمة حكما بعدم شرعية الحزب في عام 1929 وعاد الحزب الى العمل الى جانب الأحزاب الأخرى[1].

لقد عرف نجم شمال إفريقيا على الصعيد الدولي وأكد على وصفه كمنظمة مناهضة للإمبريالية وكانت تعد جريدة افريقيا الفرنسية في تلك الآونة المنظمة الجديدة لتجمع ثوري يتلقى تعليماته مباشرة من الحزب الشيوعي الفرنسي فرغم أن الحزب الشيوعي كان يتعاطف مع مجهودات الأحزاب إلا أنه لم يكن له ما يربطه بالحزب[2].

3) المرحلة الثالثة: مرحلة النضج والتعرف على الواقع الجزائري 1937-1939: في هذه المرحلة تحولت خلايا الحزب الى مجموعات أحباب الأمة وسرعان ما عقد اجتماع أول حضره حوالي 300 شخص مشارك ما بين 20 مارس 1937 انبثق عنه حزب الشعب فأنشأ له أول جريدة بالعربية هي جريدة الأمة في 14 جويلية 1937 نظم الحزب وانصاره مظاهرات تحت العلم الجزائري جاء على أثرها اعتقال زعماء الحزب ورغم هذا فقد نجح الحزب في انتخابات أكتوبر 1938 والتي سرعان ما سوف يطلق بعدها سراح زعيم الحزب الذي سوف يواصل عمله و نشاطه في الجزائر باعتماد جريدة البرلمان الجزائري الفرنسية[3].

1 محمد عباس، المرجع السابق، ص: 23.

2 محفوظ قداش ،المرجع السابق ،ص: 270-271.

3 محمد عباس، المرجع السابق ،ص: 24.

2- جمعية العلماء المسلمين:

تأسست في 05 ماي 1931 بنادي الترقي بالجزائر العاصمة وضمت رجال الإصلاح[1] أسهم في تأسيس الجمعية الشيخ العقبي الذي عاش مدة في مكة والمدينة وعاد الى الجزائر[2] في سنتها الأولى انتخب الامام عبد الحميد بن باديس[3] ريسها واللم يتمكن الإصلاحيون من فرض أراءهم الا في سنة 1932 إلا أن اللبنات الأولى لتأسيسها كانت في فريضة الحج سنة 1913 كان ابن باديس يؤدي هذه الفريضة مع رفيق دربه العلامة البشير الابراهيمي الذي كان مقيماُ هناك فتباحثا معا في الشأن الجزائري و الظروف التي مرت بها من أجل التفكير لوضع حل للنهوض بالشعب الجزائري و انقاذ عقيدته و هويته, عاد الشيخ بن باديس إلى أرض الوطن أما الابراهيمي لم يعد حتى سنة 1920 و لكن بمجرد وصوله تم اللقاء بينهما لدراسة موضوع اصلاح الامة فتبادل الشيخين الزيارات وذكر العلامة الإبراهيمي بهذا الصدد عن فكرة تأسيس الجمعية و تأكد هذ يوم الثلاثاء على الساعة الثامنة صباحاً 05 ماي 1931 بعد اجتماعهما في نادي الترقي بالعاصمة كما سبق الذكر[4].

كان للدافع الإسلامي في الجزائر اعتبارين أساسين في مؤسساتهم المدرسية المبكرة الأول وهو ببساطة توفير التعليم والحفاظ على الدين وقد تسارع تطور هذه الأفكار بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين في عام 1931م كانت الجمعية القوة والمحرك الرئيسي وراء انتشار المدارس الحرة في الجزائر خلال الثلاثينات من القرن العشرين وبحلول السنة الدراسية لعام 1935/34 بلغ عدد المدارس التي تحت رعايتها حوالي 70 مع ربما 3000 الى 5000 طالب ومن وحي جهود الجمعية والسعي نحو انشاء المدارس الحرة الأخرى أما الجامعات الخيرية الأخرى (اليتامى على سبيل المثال) أو من قبل منافي الجمعية ربما كن العدد الإجمالي للمدارس الحرة في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي ما يقارب 100 مع حوالي 4000 الى 7000

1 عمار عمورة ،المرجع السابق، ص: 172.

2 الشيخ العقبي: هو الطيب العقبي ولد بسيدي عقبة الواقعة قرب بسكرة سنة 1889 هاجرت عائلته الى الحجاز وهناك تم تعليمه وهو الأول في تأسيس التيار الإصلاحي بالجزائر، ينظر إلى أبو القاسم سعد الله، مرجع السابق، ص: 381.

3 محمد علي دهاش ، ص:15.

4 عبد الحميد بن باديس (1889-1940) ولد في قسنطينة في عائلة بربرية مستعربة درس على يد الشيخ حمدان لونيسي أحد المدافعين عن القومية انتقل الى جامع الزيتونة بتونس من 1914 وفي سنة 1925 أسس جريدة المنتقد وجريدة الشهاب. ينظر الى محمد حربي الثورة الجزائرية، سنوات المخاض ترجمة وتحسين عبادو صالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون الجزائر، 1994 ،ص: 177 -178.

طالب و مع بداية 1938 كان هناك قرابة 150 نادي ثقافي أو منظمات تتمتع بمركز قانوني اعترف به الفرنسيون, وارتبطت جميعها بالمدارس[1].

وقد أسست الجمعية مراكز كبرى لنشر المعرفة فيها وحديثها لتنوير الرأي العام واتجهت لمقاومة اصحاب الزوايا وترهاتهم لتشويه الدين الحنيف[2].

إذ ذكرنا أهدافها بشكل عام فقد تمثلت في احياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون والعمل من أجل بعث وتطوير الثقافة الإسلامية مع العمل على توحيد الشعب الجزائري وتهيئته للنضال في المستقبل مع محاولة إقامة جسور التعاون بين الجزائر والدول العربية والإسلامية وتوحيد العمل المشترك المغاربي[3].

وتمثل برنامج جمعية العلماء المسلمين في الإسلام دين الله أرسله عن طريق النبي محمد صلى الله عليه وسلم فالإسلام دين الإنسانية قاطبة والقرآن هو كتاب الله هي شكل من أشكال العبادة التي لها أصل في السنة المصلحة هي ما يحتاجه الناس للتوفيق بين التعاليم الإسلامية والحياة الاجتماعية ومحمد هو أفضل الخلق والتوحيد هو أساس الدين الإسلامي وهو بالعمل الصالح وحده المرابطية بحجة وهي تعني استغلال الانسان وقتل العقل في حالة الحضر كل المسلمين عليهم أن يتحدوا وأن ينسوا اختلافهم[4].

وعن شهرة حركة جمعية علماء المسلمين فقد نشرت مجلة الرابطة الشرقية في عددها الثالث من المجلد الثاني مقالات بإمضاء (علوي) عرض في كتابه للخلاف الواقع بين العلويين الأشراف الحضارية والارشاد في جاوة وسنغافورة وقبل أن يدخل في موضعه ذكر الجزائر. لينظر بها فقال: اليك نبأ عن الجزار فإن في أرجائها حركة نحسبها حرة النهوض[5] ومن خلال برنامج معينة لنستنتج هدفين أساسين الأول هو قريب المدى يتمثل في تصفية الامام مما علقت به شوائب ومحاربة جهود الزوايا وإحياء اللغة العربية ومعالم التاريخ القومي

1 محمد علي دهاش ،المرجع السابق ،ص: 15.

2 محمد علي دهاش ،المرجع السابق، ص:15.

3 عمار بحوش التاريخ السياسي، للجزائر من البداية، لغاية 1962، دار العرب الإسلامي، ط1 ،1997، ص:251.

4 أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق، ص: 87.

5 عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ما قبل التاريخ الى 1962 ،ج2، دار المعرفة ،ص: 284.

والإسلامي وإنشاء المدارس والمساجد الحرة والفصل بين الدين عن الحكومة وتوعية وتثقيف الشعب الجزائري صغاره وكباره[1].

كما كانت الجمعية ذات طابع ديني ثقافي أما من الناحية السياسية فهي تؤمن بسياسة اللين والترقب ومعالجة الأوضاع بحكمة بعيداً عن العنف مهما كان نوعه كما كانت تؤمن بالجزائر ككيان ينفصل في النهاية عن فرنسا وبالتالي جعل ابن باديس واتباعه عل عاتقهم تحقيق اصلاح ديني واجتماعي بالجزائر[2].

كما عملت الجمعية على تربية الشباب تربية عربية إسلامية ومحاربة الآفات الاجتماعية بكل أنواعها والوقوف ضد محاولة مسخ الشخصية الجزائرية ومحو معلمها التاريخية أما الهدف الثاني الذي سبق ذكره فكان بعيد المدى يتمثل في استرجاع الاستقلال وتكوين دولة إسلامية[3].

قد مضت سنوات من عمر الجمعية بادر الامام عبد الحميد بن باديس بوضع إطار حر وشامل للجمعية وهو أشبه بميثاق أو دستور منحه لتسير على مبادئه الجمعية في نشاطها الإصلاحي والتعليمي فحدد من خلالها هذا الإطار ما اسماه بدعوة الجمعية العلماء وأصولها ونشر في مجلة الشهاب العدد الرابع المجلد الثالث عشر في جوان 1937م ثم طبع وتوزع على عموم الأعضاء المؤسسين وقد تشكل مجلس الجمعية من:

الرئيس: عبد الحميد بن باديس

نائي الرئيس: محمد البشير الابراهيمي

الكاتب العام: محمد الأمين العمودي

أمين المال: مبارك الميلي

نائب الأمين العام: إبراهيم بينون وأعضاء مستشارين أمثال: المولود الحافظي والطيب المهاجي، مولاي بن شريف، السعيد البحري وحسن الطرابلسي وعبد القادر القاسمي وآخرون ومحمد الفضيل البراثني[4].

1 عبد الكريم بو ص:فص:اف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945 ،ط1 ،عالم المعرفة الجزائر، 2009،ص: 101

2 محمد عباس ،المرجع السابق، ص: 26.

3 عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص: 101.

4 أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ،ص:89.

وقد كانت هذه الهيئة مؤسسة كاملة مؤلفة من هؤلاء الأشخاص الذين ينتمون الى نادي الترقي أغلبهم غير معروفين بالتطرف لا يشير ذكرهم حساسية أو شكوكاً لدى الحكومة وعند الطرفين أعلنوا أم الجمعية دينية تهذيبية تسعى لخدمة الدين والمجتمع[1].

وبقد اعتمدت جمعية العلماء عدة وسائل وأدوات في عملها الإصلاحي نذكر على وجه الخصوص الصحافة والتي كانت الوسيلة الأولى لنشر فكرها الإصلاحي واستخدمتها كسلاح منذ بدايتها منها الجرائد والمجلات مثل: جريدة المنتقد والشهاب والشريعة المحمدية و السنة النبوية, الصراط المستقيم, الجزائر, الإصلاح والنجاح و أهمها هي البصائر أما الوسيلة الثانية فهي المدارس والتي بلغ عددها من150 مدرسة حرة بها حوالي 150 الف تلميذ من البنين و البنات يدرسهم حوالي 600 ستمائة مدرس تنفق عليها حوالي 75 مليون فرنك من أموال الأمة كمدرسة تهذيب البنين بتبسة ومدرسة الشبيبة الإسلامية بالعاصمة أما الوسيلة الأخرى فتمثلت في المساجد ومن بينها الجامع الأخضر ومسجد سيدي لموش ومسجد سيدي عبد المومن والمسجد الكبير[2].

3- التيار الإدماجي "الليبرالي":

تولاه أعضاء النخبة فتأسس نتيجة الانتخابات 1919 التي كانت لصالح الاندماج عن طريق تجييش الجزائريين بقطع النظر عن قضية الدين وكان متحدث الرسمي للحزب هو الدكتور ابن التهامي، فقد هذا الحزب الانتخابات بسبب قضية الدين وقد كانت الظروف الإسلامية لصالح خصوم هذا الحزب، وكان الليبراليون يتعاونون مع فرنسا مؤمنين بثقافتها ومعبرين عن رأيهم اللائكي نحو الدين وفي الحقيقة أن برنامج هذا الحزب لم يكن يختلف من حيث المبدأ عن برنامج الإصلاحي الى غاية 1924 كانت القضية الوحيدة التي قسمتهم هي هل يجب الإصرار على حل المشكل الديني بالنظر الى التجنس في حق الجزائريين[3] ومن

1 تركي رابح لعمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح و التوحيد في الجزائر ،ط 5 ،الجزائر، 2001، ص:91.
2 عمار عمورة، المرجع السابق، ص:299 – 301.
3 محمد عباس، المرجع السابق، ص:19.

أبرز قادته فرحات عباس[1] وبن حميدة و بن تهامي ومحمد صالح وبن جلول[2] الذين أسسوا فدرالية النواب المسلمين الجزائريين سنة 1927 واستمر الى فترة الحرب العالمية الثانية 1949م 1945 وكان يمثل مصالح الطبقة البرجوازية من المثقفين وكبار الملاك الاقطاعيين لكن هذا الاتجاه لم يستطع أن يفرض وجوده في الساحة السياسية لابل لقي معارضة شعبية واسعة واقتصرت قواعده على أقلية محدودة وارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار و بعد الحرب للانشقاقات وبدأ العديد من قادته يتجه نحو الخط الوطني الجزائري ومنهم فرحات عباس[3].

وكان برنامج هذا الحزب يحتوي على النقاط التالية:

1. التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي.
2. المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية.
3. المساواة في المعاملة وفي التعويض عن العمل وإلغاء القيود المعرقلة لهجرة الجزائريين لفرنسا.
4. الغاء قانون الأهالي.
5. تطوير التعليم للجزائريين وإصلاح تعليمهم المهني.
6. تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر.
7. إعادة تنظيم طريقة الانتخابات.
8. احترام الحضارة الإسلامية.
9. التخلي عن نظرية الامتياز العنصري[4].

كان هذا الحزب يرى في مطالب مصالي الحاج ضرباً من الخيال فانتهج سياسة الاندماج مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية للشعب الجزائري لتحقيق ما يصبوا اليه فالنسبة اليه يمكن ن يكون

---

1 فرحات عباس: من مواليد مدينة الطارق "جيجل" يوم 24 أكتوبر 1899 عاش في وسط الفلاحين مركز أبيه لدى السلطات الفرنسية سمح له بمواصلة تعليمه بالمدارس الفرنسية عمل ص:يدلياً ثم دخل الحقل السياسي وكان من أنصار التيار الاندماجي ليغزو وجهة نظره ففي آخر المطاف 1958 تولى قيادة الحكومة المؤقتة ،ينظر إلى عمار عمورة ا لمرجع السابق، ص: 177.

2 محمد ص:الح بن جلول: ولد في منطقة الأوراس سنة 1894 نال شهادة الطب سنة 1924 وقام ببعض النشاطات الاقتصادية وعمل بالصحافة كان معجباً بالأمير خالد وابن التهامي ويتولى في الثلاثينات زعامة الحزب اللبرالي، ينظر إلى أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص:44.

3 محمد على دهاش، المرجع السابق ،ص:14.

4 أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ،ص: 14.

الشعب الجزائري فرنسي ومسلم في نفس الوقت[1].

لكن أفكار مصالي الحاج لم تجد صدى لدى الشعب الجزائري أو السلطات الفرنسية فقد رفضت الحكومة الفرنسية سنة 1933 استقبال الوفد الذي سافر الى باريس قصد الدفاع عن مشروع بلوم فيوليت ولم تحقق أحلامه الا بمجيئ حكومة الجبهة الشعبية 1936 فشارك مع مجموعة من القادة السياسيين الجزائريين في تأسيس المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وطال بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والاوروبيين في إطار السيادة الفرنسية وأيد مشروع بلوم فيوليت الاندماجي والذي حث في نهاية الأمر لأماله وكن نقطة بداية تحول فكره السياسي وهذه التجربة سوف تجعله يتعرف على فكرة الاندماج[2].

إن ميلاد هذا الحزب يربطه بعض الكتاب بانتخابات سنة 1919 ففي ذلك التاريخ انقسمت كتلة النخبة الى جناحين سياسيين يناديان بأهداف مختلفة فالليبراليون كانوا يشكلون قسماً كبيراً من النخبة إلا أنهم خسروا الانتخابات فبدأت هذه النخبة في تقهقر خاصة مه سنة 1922 فالزعامة قد أخذها منهم الجناح اليساري من النخبة وتمثل في الحزب الإصلاحي.

لقد اجتمع الحزبين في جريدة التقدم التي كان يحررها الدكتور بن التهامي[3] وأنظم آخرون إلى جماعة ذات ثقافة وأنظم آخرون الى جماعة ذات ثقافة أوروبية عالية تسمى المستضعفون[4] وقد لقي هذا الحزب فرنسيين لظهور على الساحة السياسية وكانت الأولى في نفس الأمير خالد وبعض الزعماء من حزبه سنة 1923 والثانية كانت تعيين فيوليت حاكم عام للجزائر سنة 1925 وقد ضم هذا الحزب العديد من الشخصيات قد انضموا الى الحزب على أنه خطوة جديدة في تصورهم[5].

1 محمد بالعباس، المرجع السابق ،ص: 19 – 20.

2 محمد علي دهاش، المرجع السابق ،ص:15.

3 أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق، ص:356.

4 المستضعفون وهم الذين كانوا يصدرون مجلة ص:وت المستضعفون وهي جماعة تنادي بالتحرير ينظر الى أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق، ص: 356.

5 أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق، ص: 357.

4- التيار الشيوعي:

أسس الحزب الشيوعي الفرنسي فرعاً له بالجزائر ابتداءً من عام 1924 وظل تابعاً له لمدة اثني عشر سنة وكان مكوناً من العمال الجزائريين والأوروبيين ولكن أغلبية الأعضاء المنخرطين فيه والمسيرون له أوربيين وقد دافع هذا الحزب في مجمل برنامجه السياسي عن مطالب العمال الجزائريين وحقوقهم المختلفة[1].

وكان الحزب يضم الفرنسيين والجزائريين تمسكوا بهذا الحزب للاندماج مع فرنسا و توحيد الجزائر و فرنسا ضد الرأسمالية[2].

وخلال سنة 1926 قام الحزب الشيوعي نشاطاته خفية في الجزائر أولا خلق فدرالية الجزائر للحزب الشيوعي التي كان مركزها الجزائر وهي الخطوة نحو خلق الحزب الشيوعي الجزائري, وقد أصدرت الفدرالية جريدة تحت اسم "لالتوسوسيال" ولم يكن لها سياسة مستقلة في الجزائر بل كانت تتبع الأوامر من الأعلى وتعاملت المشكل الجزائري داخل المشاكل الفرنسية الداخلية وليس باعتباره مشكلاً وطنياً جزائريا وثانياً حشد الجزائريين الى صفوفه و من بينهم حاج على عبد القادر و محمد بن الأكحل[3].

1 عمار عمورة ،المرجع السابق، ص: 179.

2 محمد مورو ،الجزائر تعود الى محمد ص:لى الله عليه وسلم، دار المختار الإسلامي القاهرة، 1992، ص:91.

3 أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص: 333.

5- مشروع بلوم فيوليت وردة فعل التيارات السياسية في الجزائر منه:

أ) مشروع بلوم فيوليت 1935:

في سنة 1931 ترأس موريس فيوليت لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي التي كلفت بدراسة الأوضاع الجزائرية وتقدم بتقرير حلول الإصلاحات التي يجب إدخالها، وقدمت اللجنة مشروع إصلاحات عرف بمشروع فيوليت الذي سيعرض على البرلمان الفرنسي في 21 مارس 1935 والذي راع فيه مصلحة فرنسا أولا قبل كل شيء وشمل 08 فصول و50 مادة وأهم ما جاء فيه:

منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين وهم النخبة.

منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة.

منح حق الانتخاب لعدد قليل منهم وهم جماعة النخبة وجعلهم ضمن هيئة انتخابية فرنسية

اصلاح المستوى التعليمي.

القيام بإصلاح زراعي

تأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين.

الغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين[1].

ب- المؤتمر الإسلامي:

قبل التطرق للمؤتمر وجب الإشارة الى ردة فعل الفرنسيين المعمرين عليه, فقد كانت ردة الفعل عنيفة من قبل المستوطنين في باريس لإحباطه وفي نفس الوقت تحرك أوروبيو الجزائر في عدة اتجاهات فمنهم من طالبوا بوجود طبقتين انتخابيتين عكس ما أدلى به المشروع ومنهم من طالب بتشكيل مجلس من المسلمين مقره باريس دون تدخل هؤلاء في الأمور السياسية وآخرون طالبوا بتطبيق ما جاء في المشروع بتخلي المسلمين الجزائريين عن أحوالهم الشخصية وهو ما رفضه أغلب التيارات التي شكلت المؤتمر الإسلامي سنة 1936 والذي صادف على الناحية الخارجية ظهور مختلف المؤتمرات الإسلامية خلال العشرينات و الثلاثينات أما

1 محمد عباس، المرجع السابق ،ص:32.

على الصعيد الداخلي فقد وجد أرضية سياسية ذات اتجاهات و تيارات مختلفة المبادئ و الأهداف وقد طالب بإصلاحات إدارية دينية واجتماعية, اقتصادية[1].

ويبدو أن فكرة مؤتمر جزائري حضرت على ذهن بن باديس التي صدرت في مجلة الشهاب ما بين 1930 و1936 ورغم بعض الاختلافات حول هذا المؤتمر فقد انعقد أول مؤتمر إسلامي الذي جمع ممثلي كل التيارات المعرضة للنظام الاستعماري باستثناء نجم شمال افريقيا يوم 07 جوان 1936 وفي هذا المؤتمر قبل ابن باديس أن يتبنى الشعار الشيوعي "الخبز السلام الحرية" وقد ساهم نجم شمال افريقيا وتقرر أن ينعقد المؤتمر في قاعة الماجيستك وقد زاد عدد الوفود على المؤتمر ولكن الصحافة الفرنسية قدرت الحضور بحوالي خمسة الى ستة ألاف وقد كانت مقدمة المطالب الغاء الولاية العامة وإلغاء النيابات المالية و إلغاء القوانين الاستثنائية[2].

وفي يوم 02 أوت 1936 رجع الوفد إلى الجزائر العاصمة وأقيم تجمع كبير في الملعب البلدي بالعاصمة ليقدم فيه الوفد نتيجة مهمته وتزامن ذلك مع يوم عودة مصالي الحاج بعد غياب دام 12سنة، وقد قرر حضور هذا التجمع بالملعب البلدي وألقى مصالي الحاج خطاباً أمام الحاضرين بين فيه اتجاهاته ومبادئه المطالبة بالاستقلال التام لا غير وقد تظاهرت الحكومة الفرنسية بقبول المشروع الإسلامي وأعلنت استعدادها لدراسته إلا أن هذا الموقف لقي معارضة كبيرة من المعمرون وفي 08مارس1937 تحدثت الصحافة الصادرة بالجزائر عن استقالة 250 رئيس بلدية وق أعلن عن تشكيل حكومة شعبية جديدة بباريس والتي ترأس "ليون بلوم" صاحب مشروع فيوليت والذي أكد على ضرورة أخذ اتجاهات النخبة الجزائرية بعين حذرة كما ستشترط الحكومة ابعاد ابن باديس عن مصالي الحاج لاشتراكهم في الأهداف الاستقلالية إلا أن هذه المحاولات انتهت بإسقاط مشروع بلوم فيوليت الإصلاحي ودفنه[3].

ج – القمع السياسي الذي مارسته سلطة الاحتلال وظهور حركة أحباب البيان والحرية:

عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية عمدة سلطة الاحتلال الى اتخاذ مجموعة إجراءات القمعية الهادفة الى القضاء أي مقاومة سياسية هادفة الى تعبئة المستعمرات عسكرياً واقتصادياً خدمة لمجهودها الحربي فأقدمت على حل حزب الشعب الجزائري طبقاً لقرار الصادر في

1 محمد عباس، المرجع نفسه، ص:33.

2 محمد الميلي المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، ص: 432-439.

3 محمد ،عباس المرجع ،السابق ص:، 37/ 38.

1939/09/26 واعتقلت قيادته خاصة كما اضطرت جمعية العلماء المسلمين في ظل هذه الظروف الاستثنائية الى تجميد نشاطها ولكن سرعان ما فرضت إدارة الاحتلال الإقامة الجبرية على بعض شيوخها مثل ما هو بالنسبة للشيخ الابراهيمي الذي نفي الى مدينة أفلو سنة 1940 واعتقل مصالي الحاج ولم يبقى الا فرحات عباس وابن جلول في الساحة السياسية[1].

وفي شهر ديسمبر 1942 التقى كل من فرحات عباس والأمين دباغين والعربي التبسي وابن جلول وآخرون في منزل المحامي بومنجل "وانبثق عن هذا اللقاء ميلاد أهم وثيقة سياسية جزائرية خلال الحرب العالمية الثانية غرفت بالبيان الجزائري الصادر في 10 فيفري 1943 وقد تضمن مقدمة وخمسة أقسام كان من أهم مطالبه الحق في تقرير المصير وقد قدم فرحات عباس نسخة من هذا البيان إلى كل من الحكومة السوفياتية والى الجنرال ديغول إلا أن هذا انتهى باعتقال فرحات عباس[2].

وفي مطلع عام 1944 القى الجنرال ديغول خطابه الشهير في مدينة برازافيل عاصمة الكونغو الحرة منذ 1941 تبعه اصدار امر 1944/307 والتي نصت على جمع الجزائريين نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون أمام القانون وحددت الأصناف[3].

حركة أحباب البيان والحرية: تأسست في 14 مارس 1944 بسطيف بمبادرة من السيد فرحات عباس وكان هدفها النضال من أجل تحقيق مضامين البيان وقدد شارك فيها كل التيارات وأنشأ لها فروعا في مختلف أنحاء القطر الجزائري وأصدرت جريدة المساواة كما اعتمدت على تنظيم الاجتماعات وتوزيع المناشير وبلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 1500 إلا أن هذه الحركة سوف تواجه قمعاً سياسياً بعد الحرب العالمية الثانية وفي اعقاب أحداث 08 ماي 1945م[4].

1 Chavles Robert, Age rom, Histoire de L'Algérie contemporaine Tom II Presse, Universitaires de France, 1964, p 929.

2 محمد عباس، المرجع السابق ،ص: 40.

3 محمد عباس المرجع نفسه، ص:39.

4 Chaovles robert, ageron histoire de l'Algérie contemporaine.

الفصل الأول

التطورات السياسية في الجزائر ما بين 1945-1947م

أولا: مجازر 08 ماي 1945 وانعكاساتها على الحركة الوطنية والشعب الجزائري

1. أسباب مجازر 08 ماي 1945 .
2. مجريات 08 ماي 1945.
3. انعكاسات مجازر 08 ماي 1945.

ثانياً: إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية:

1. الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
2. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
3. حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

ثالثاً: ردود فعل السلطات الفرنسية (دستور 1947)

1. خلفيات الدستور (1947)
2. أبرز بنود دستور1947 وما جاء فيه.
3. موقف الجزائريين والأوربيين من دستور 1947 ومصيره.

أولا: مجازر 08 ماي 1945 وانعكاساتها على الحركة الوطنية والشعب الجزائري.

1. أسباب مجازر 08 ماي 1945:

بانهزام ألمانيا وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، خرج العالم كله للاحتفال بهذا اليوم المشهود، وعلى غرار شعوب العالم خرج الشعب الجزائري من جعته محتفلاً بهذا اليوم في 08ماي1945[1].

نظم الجزائريون مهرجاناُ خاصاً بهم ونادوا بالحرية والاستقلال بعد أن تلقوا اذناً من الإدارة الفرنسية للمشاركة في احتفال انتصار الحلفاء[2].

لم تكن قيادة الشعب الجزائري تريد فقط المشاركة في الاحتفالات، بل حاولت استغلال المناسبة لتعبئة الجماهير وكسبهم في اتجاه مطالبيهم النضالية من أجل استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الجمهورية الجزائرية المستقلة عن فرنسا[3].

وتعود أصول الحادثة في الحقيقة إلى الأصدقاء (البيان والحرية في مارس 1944) بسطيف والذي ضم أعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب الجزائري والطلبة والكشافة والعلماء ونظراً للدور الذي كانت تقوم به، تخوفت السلطات الفرنسية فحاولت القضاء عليها ببعض الوعود الكاذبة فظلت تنتظر الفرصة السانحة لضرب الحركة الوطنية في الصميم.

وقد كان الوضع في الجزائر عندما حدثت مجزرة 08 ماي مشحون بالوعي الوطني، وقد ساعدت في ذلك عوامل كثيرة، منها الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد، إضافة إلى ميلاد الجامعة العربية والتي ساعدت في الرفع من معنويات الشعب الجزائري، واستنكرت جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري وحزب أصدقاء البيان أمر مارس 1944، وطال الجزائريون من خلال مناشير ألصقت في مدينة الجزائر سنة 1945 بعدم الانتخاب كما ظهرت الصحف السرية،

1عمار رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962، 1980، ديوان المطبوعات ، الجزائر ص:225.

2أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3 ، ط4 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1992، ص:: 224.

3محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، مكتبة الأسد ، دمشق ، 1999 ، ص:71.

وكثر الحديث عن مهزلة الإصلاحات التي وعد بها ديغول ومساعده كاترو وجاء في أحد التقارير أن الجو كان مشحوناً بالتوتر بين الفرنسيين و الجزائريين هذا من جانب ومن جانب آخر استعلاء فرنسي وتذكر بعض المصادر إلى أن كل من فرحات عباس ومصالي الحاج اجتمعوا بالإبراهيمي في قصر الشلالة في أفريل واتفقوا على مهاجمة الإدارة الفرنسية، أما مصادر أخرى فتذكر أن الاتفاق كان حول الاعداد للمظاهرات هذه التي اعتراها نوع من الفوضى بسبب تأخر الحلفاء في تحديد يوم الاحتفال.

وقد كان الفاتح ماي الذي يصادف اليوم العالمي للعمال شهد بعض أعمال العنف من قبل السلطات الفرنسية بقتل شيخان في مدينة الجزائر وجرح ثلاثة عشر بينما جرح اثنان في بجاية وكانت الولايات الأخرى أقل عنفاً وقد اشترك في المظاهرات بسطيف وحدها بين أربعة وخمسة آلاف متظاهر وهكذا قد شهدت أيام الأسبوع الأول جواً عاصفاً إلى غاية آخر الأسبوع[1].

وقبل ذلك يمكننا فهم الأسباب التي دعت مستعمري الجزائر لإقامة هذه المذبحة الخطيرة يوم 08 ماي وما بعدها فإنه هـ اليوم الذي احتفلت الأمم الديمقراطية بعيد النصر بعد عراك خمسة أعوام تكبدت فيها الإنسانية من الخسائر في المال والأنفس والضمائر ما لم يسبق أن جرى مثله في العالم منذ بداية الخليقة الى اليوم ويقول علال الفاسي أن الجزائريين كان لهم الحق في الاحتفال بهذا اليوم فقد شاركوا في هذه الحرب وضحوا بأنفسهم وأرواحهم وكل ما يملكون ذلك العيد الذي يشعرون فيه لأول مرة أن يشاركون أبطال العالم كله فرح واحد فقد خرجوا يوم الاحتفال يطوفون الشوارع مع غيرهم من المتظاهرين ويحملون علم الحباس الذي يمثل راية[2] الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية.

وكما سبق الذكر فإن الأحداث التي شهدها شهر أفريل كان لها دور في الاتفاق الجماعي للأحزاب على القيام بالمظاهرات في ماي 1945 ففي هذا الشهر ايضاً قام ستة مندوبين عامين أوروبيين بتوجيه بيان الى عمال ولاية قسنطينة دعوه فيها الى اتخاذ إجراءات صارمة تمنع ما قد يقع من الأحداث نتيجة ما لاحظوه من سلوكيات حاقدة على فرنسا والفرنسيين.

وفي هذا الشهر أكد الجنرال "هنري مارتن" بيان مؤكداً نقلا عن مصادر مختلفة في سطيف أن حزب الشعب الجزائري يخطط لثورة شاملة.

1أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص:227-234 .

2علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية، في المغرب العربي، ط4، الرباط، مطبعة الرسالة، 1980، ص:303.

كما أن الحركة الوطنية الجزائرية التي وحدت طريقها الى التوحد حول عدد من المحاور الرئيسية في إطار أحباب البيان والحرية لم توقف في ارسال الوفود الى ممثلي الحلفاء قصد اطلاعهم على الواقع الجزائري وتحميسيهم على مساعدة الجزائريين على ممارسة حقهم في تقرير المصير[1].

وفي شهر أفريل بالضبط في يوم 23 أفريل 1945 تم نفي زعيم الحزب الاستقلالي مصالي الحاج الى القليعة ثم إلى برازافيل بالكونغو وذلك بعد اكتشاف الشرطة الفرنسية لمشروع ثوري قد اتفق عليه كل من مصالي الحاج وحسين عسلة والأمين دباغين[2].

ويقول محمد العربي الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر "عندما نعود الى تلك الفترة الزمنية نستنطقها، وأما النصوص المعاصرة نحللها ونفحص المعلومات الواردة فيها، وحينها نتوقف عند الشهادات التي أدلو بها المسؤولون السياسيون الذين كانوا يصنعون الحدث التاريخي في ذلك الوقت وعندما نعيد قراءة الجرائد والمجلات التي عالجت الموضوع في وقته، فإننا لا نستطيع سوى الاعتراف بأن ما وقع في شهر مايو سنة خمسة وأربعين وتسعمائة وألف إنما هو حركة ثورية أعدت لها قيادة حزب الشعب الجزائري التي كانت قد أخرت كل الاحتجاجات لتكون نتيجة حتمية هي إقامة الجمهورية الجزائرية وما يتبعها من مؤسسات وطنية[3].

2- مجريات مجازر 08 ماي:

لقد كانت القطيعة بين الجزائريين والأوربيين وشيكة، فالجزائريون يستعدون للمشاركة في مظاهرات عيد النصر، لكن بطريقتهم الخاصة أما الأوروبيين الحذرون فهم عازمون على فرض فرحتهم ونظامهم و إن لزم الأمر سيقبلون بمشاركة "الأهالي" في استعراضهم لكن بأعداد محدودة وفي آخر الموكب. يجب أن تكون هذه المشاركة رمزية وليست سياسية وقد سمحت السلطات بتنظيم المسيرة بعد احضارها واستعدت لأي طارئ وبدأ التحضير لمسيرة الفرنسيين المسلمين على الساعة السابعة صباحاً من 08ماي اجتمع موظفو الشرطة المركزية، وتم تقسيمهم الى دوريات وبقي عشرون دركياً في الاحتياط واستدعي محافظ المقاطعة الفرعية بسطيف الهادي مصطفاوي، أكبر مسؤول وطني سام

1محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق، ص:64 .

2عمار بحوش ، المرجع السابق ، ص: 309.

3محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق، ص: 66.

ليحذر من مغبة تنظيم مسيرة سياسية كما أخطره محافظ الشرطة "تور" أن حمل الرايات والافتات ذات التوجه السياسي ممنوع[1].

وقد انتشرت المظاهرات في مد الجزائر وبجاية وباتنة وخنشلة وبسكرة وعنابة وقالمة وهران وكان يمكن أن تنتهي المظاهرات عند ذلك الحد كما يقع في مناسبات عديدة لكن السلطات الفرنسية التي كانت تتحين الفرصة وجدت الظروف المناسبة، فتحركت لتوقف العاصفة كما سماها الجنرال "كاترو" وتشهد الوثائق الفرنسية والجزائرية والأجنبية الأخرى على أن القمع كان لا مبرر له أمنه كان مبالغاً فيه. فبإضافة الحرس الخاص (الميليشيا-الصاعقة – الكوماندوس)، تحرك الجيش الفرنسي بإضافة الثلاثة المشاة والبحرية والطيران الى جانب الشرطة والدرك واجتمع على الجزائريين اليمين واليسار كلهم تحالفوا على عقاب الجزائريين[2].

وكانت الجماهير في المظاهرات السلمية رافعة لافتات كتب عليها تحيا الجزائر، أطلقوا سراح مصالي الحاج، تحيا الجزائر مستقلة.....الخ إلا أن هذا لم يمنع السلطات الفرنسية من القمع الذي طبقه خلال المظاهرات وحولتها إلى مجزرة و برك من الدماء وكانت مدينة سطيف المدينة المبجلة مسرحاً لها حيث تطايرت شرارة التوتر الشعبي في معظم التراب الوطني وأصبح شعار فرنسا والمعمرين الغلاة "الموت للعرب"[3].

ومما هيج السلطات الاستعمارية والمعمرين حمل العلم الوطني الى جانب رايات الحلفاء ورفع لافتات تحمل مجموعة من المطالب كالديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين و المساواة و سقوط نظام الأهالي والاستعمار[4].وإن كانت المظاهرات وعمليات القمع الشديدة بمدينتي سطيف وقالمة إلا أن كثيراً من المدن والأرياف الجزائرية قد شملتها المظاهرات، وامتدت اليها أيدي الاثمين بالقتل والحرق كخراطة وبني عزيز وعموشة والبليدة وبرج بوعريريج وعنابة وغيرها من الأماكن، ولقد كان انتقام فرنسا شديد بعد هذه المظاهرات، فقتل بعض الأوربيين أدى إلى اعدام جماعات من المسلمين بمجرد الشك فيهم، ففي الساعة السادسة والنصف صباح الاثنين 14ماي1945 فتحت زنازن السجن في

1أني رامي غولدزيغر، جذور حرب الجزائر 1940-1945، من مرسى الكبير الى مجازر الشمال القسنطيني، دار القصبة للنشر، ص:340.

2أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ، ص: 237-238.

3عمار رخيلة، مرجع سابق، ص:226.

4عزوي محمد الطاهر، مظاهرات و أحداث، مجلة الثقافة السنة العشرون ، ع108 ماي/جوان 1995، ص: 79-81.

مدينة قالمة وبعد أن نودي على 49 سجيناً فيل فيلزم أيضاً أحد عشر ليكون العدد 60، هكذا أشادت قوات الظلم والظلام، وأخ هؤلاء عفوا من صفوف المعتقلين، ثم حكم على الجميع من طرف اللجنة العسكرية التي تعقد اجتماعاتها لهذه المهمة بإدارة الجندرمة وأعدمتهم المليشيا رمياً بالرصاص[1].

وتوالت الأيام والليالي تفنن فيها أحفاد "بيجو" في قتل الجزائريين والتمثيل بهم فأحرقوا الأحياء بالعشرات، ومزقوا بطون النساء الحوامل على رهان زجاجات الخمر، وألقوا بالشيوخ ذوي المكانة في القرية من أعلى الطائرات...ويروي أن السلطات الفرنسية خصصت شاحنات لنقل المواطنين المقيدين وتفرغ بهم كما يفرغ الرمل من أعلى قمة "شعبة الآخرة" بخراطة[2].

كما استقدمت فرنسا من الألزاس واللورين اللواء السابع ليشارك في التدمير، وأمر الوزير الشيوعي "تبتيون" سلاح الطيران يقذف مدن وقرى قالمة وعنابة وخراطة وعموشة ووادي المرسي...وتم تدمير حوالي خمسة وأربعين قرية بواسطة سلاح الطيران والبحرية وتعاونت كتائب الميليشيا للمعمرين مع هذه القوات[3].

وإن كانت تقديرات الضحايا تختلف من الجهات الوطنية مع الفرنسية والأجنبية فإن الرقم الذي احتفظ به الجزائر وحفظوه هو خمسة وأربعون ألف شهيد والذي يعنيان من هذا على أن الجريمة قد وقت شكل منظم ومتواصل أياما بعد يوم 08ماي 1946 وهذا يعني أن فرنسا قد بيتت النية في اقتراف هذه المجازر وأن المستوطنين أذكو نارها فكانت الحصيلة ثقيلة[4].

1الشاذلي المكي، "حوادث8ماي1945" حقائقها وأسبابها ونتائجها ، "مجلة الأصالة" ، ع53، السنة السابعة، 1978 ، ص:85.

2مجلة ستيفيس، المرجع السابق ، ص: 3-4.

3عزوي محمد الطاهر، المرجع السابق، ص:80.

4تارونة-محمد العيد، "الجذور التاريخية والطبيعية المأساوية لأحداث 08ماي1945 في الجزائر، مجلة المنتدى ، ع1 ، أفريل 2005 ، ص:170.

واستقلال الجزائر، مع ترديد الأناشيد الوطنية (حيو الشمال – ومن جبالنا) وصادف ذلك اليوم أيضاً اليوم الثلاثاء، السوق الأسبوعي في مدينة سطيف التي كانت مهد لتلك المظاهرات، فاعترضت الشرطة صفوف المتظاهرين وأمر أحد مفتشيها (سعال بوزيد[1] برمي العلم الوطني وحين رفض الأمر أطلق عليه الرصاص فكاو أول شهيد للمظاهرات الثامن ماي 1945 وهذا اشعل فتيل المواجهات ثم القمع)[2].

وقد تواصلت عمليات القمع الشديدة والعنيفة بمدينتي سطيف وقالمة وإعلان حالة الطوارئ وليت الأمر توقف عند هذا الحد فقد جاهرت فرنسا بالعدوان والاثم وقلبت للجزائريين ظهر المحن.

3-انعكاسات مجازر 08 ماي 1945:

لقد كان رد الفرنسيين على المظاهرات السلمية التي نظمها الجزائريون هو ارتكاب مجازر 08 ماي 1945 وذلك باتخاذ أسلوب القمع والتقتيل الجماعي واستعملوا فيه مجمل القوات العسكرية من برية وبحرية وجوية، ودمروا قرى و مداشر ودواوير بأكملها، نتج عنه قتل أكثر من 45000 جزائري 5000 و70000 قتيل من المدنيين العزل فكانت مجزرة بشعة على يد الذين كثيراً ما تباهوا بالتحضر والحرية والإنسانية[3].

إن تجه فرنسا الجديد يكشف مرة أخرى عن عنصريتها ضد الشعب الجزائري فرغم التضحيات الجسام التي قدمها الشعب الجزائري لصالح فرنسا وساهموا في تحريرها إلا أنها جزتهم جزاء سنمار، فحصد فرحات عباس ورفاقه خيبة أمل أخرى من خلال اتباعهم خيار الاعتدال والسلم وأن فرنسا بتصرفها تكون قد أذعنت للاستعمار البغيض ورؤيته المجحفة للأمم[4].

كانت عمليات القمع رهيبة تأتي في مقدمة جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية قبل كل الجرائم التي تحظى اليوم بعناية المؤرخين ورعاية الدول العظمى والمنظمات الدولية وخاصة منها منظمة الأمم المتحدة، فأفران المحرقة شغلت نواحي مدينة قالمة ومازال الشعب يذكر بألم وحسرة، كيف كانت تبتلع منها مئات الجثث الطاهرة، غير أن العالم اليوم لا يتحدث إلا عن الأفران التي قد يكون الألمان استعملوها لحرق اليهود

1سعال بوزيد ، جانفي 1919 08ماي1945 ، ابن أحمد ونوارة ومهدي و بليليدة أوريسا بسطيف عمل عند أحد الفرنسيين يرحي القهوة والخرط في الكشافة الإسلامية، ينظر مجلة ستيفيس، ع2 ، مارس أفريل 2005 ، ص:08.

2عزوي ، محمد الطاهر ، المرجع السابق، ص:81.

3المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 (c2004 cnerhnov54.dz).

4Binjaminstora .Zikyadaoud .op.cit .p111.

أثناء الحرب الإمبريالية الثانية، وفي هذا السياق كتب الضابط "بارجوريBergeret) في مذكراته (لقد كانت قنبلتنا للمداشر المحيطة بخارطة لا تتوقف أثناء الليل وأثناء النهار)[1].

وإذا كانت سائر الكتابات سجلت أرقاماً متباينة من القتلى والجرحى والأسرى وتحدثت طويلا عن المحاكمات التي أسفرت عن كثير من الاعدامات والأشغال المؤبدة والنفي خراج الوطن والحرمان من الحقوق المدنية فإن السكوت كان عاماً ومطلقاً بالنسبة للخسائر والأضرار المعنوية، ولقد كان من المفروض أن يتعرض المؤرخون وغيرهم ممن عالجوا حركة مايو الثورية الى كل تلك المداشر والقرى التي نسفت عن آخرها والى كل تلك الغابات التي أتلفت. آلاف الأطنان من القنابل التاي تساقطت عليها من الجو و البحر كما أنهم لم يتعرضوا لألاف المصابين نفسيا وعقلياً نتيجة عملية القمع والتعذيب وبسبب المطاردات و الملاحقات[2].

تعتبر مجزرة 08 ماي 1945 حلقة من الحلقات الطويلة لعمليات الإبادة التي تبنتها فرنسا منذ أن وصلت أقدامها أرض الجزائر في جوان 1830 لأن طبيعة الاستعمار في الجزائر كانت استيطانية، أي أن المستوطنين أرادوا انشاء دولة استيطانية في الجزائر المستقلة عن فرنسا وهذا لن يأتي لهم إلا بعد سياسة الإبادة الجماعية للجزائريين وتدميرهم فقد آمنن الاستعماريون أن الحملة الاستعمارية ستكون عقيمة دون استيطان.

قال بيجو[3]" إننا في حاجة الى جحافل من المعمرين الفرنسيين والأوربيين ولكي نجلبهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة، لا يطير غرابها أينما وجدتم مياهها متدفقة وأراضي ومراعي أنزلوا بها المعمرين لا يهمكم أمر أربابها"[4].

ولقد كانت مجازر 08 ماي 1945 أبرز عمليات القمع الفرنسية في الجزائر والتي كانت وراءها عدة أسباب نذكر منها البعض رغم اختلاف الكتابات ووجها النظر التي تناولت الموضوع:

1محمد العربي الزبيري، الرجع السابق ، ص: 83-84.

2المرجع نفسه، ص:85.

3بيجو bugeaud thomas، 1849 - 1784 ، من ماريشلات فرنسا الذين حكموا الجزائر، ينظر la rousse de poche p 466.

4عباس فرحات، ليل الاستعمار نقله الى العربية أبو بكر رحال ، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب د ت ، ص:76.

- تبخر المطالب المرفوعة الى باريس بعد عقد المؤتمر الإسلامي بعاصمة الجزائر في جوان 1936[1].
- شروع السلطات الفرنسية الاستعمارية في محاصرة الأحزاب السياسية والحد من نشاطها منذ 1939 وكذلك توقيف الصحف الجزائرية الصادرة آنذاك.
- تبخر المطالب الجزائريين الواردة في البيان الذي أعده فرحات عباس عام 1943 وقد تضمن البيان من المطالب: "دانة الاستعمار والقضاء عليه وتطبيق حق تقرير المصير لجميع الشعوب، حرية جميع السكان، الاعتراف باللغة العربية، حرية الصحافة، التعليم المجاني والاجباري، حرية الدين، مشاركة المسلمين في حكم بلادهم وإطلاق سراح جميع المعتقلين[2].
- كما أم ما وقع في شهر ماي 1945 يجب البحث عن أسبابه القريبة في شهر مارس من نفس السنة ففي اليوم الثالث من ذلك الشهر وبينما كان طريح الفراش أرسل فرحات عباس أرسل لائحة كما سبق الذكر في هذه الفترة نفسها صرح الشيخ الابراهيمي في تلمسان أن الرئيس روزفلت وعد باستقلال الجزائر عن طريق ندوة سان فرانسيسكو المزمع عقدها في نهاية فريل سنة 1945[3].

إذ كنا في غير حاجة للتذكير بمنظمة الشباب والجيش الثامن و ما كان يجري فيهما من إعدادات فإننا لا نستطيع إغفال بعض الأحداث المعبرة التي وقفت في شهر أفريل وهي تحمل في طياتها دليلاً خاطفاً على الجانبين الفرنسي والجزائري كانا يعملان من أجل مصالحهم.

هذا فيما يخص على الصعيد الداخلي أما الصعيد الخارجي فإنه ما لبثت فرنسا أن سقطت تحت الاحتلال الألماني عام 1940 فكان انهزام فرنسا بداية لتصدع سياسي داخلها. كما أن الجزائريين تأكدوا من أن فرنسا الاستعمارية التي لا تقهر، إنما هي أسطورة و أكذوبة فتخلصوا من عقدة الخوف والرهبة من قوتها.

1ابن العقون، عبد الرحمان بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثانية 1936-1945 ج2 المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م ، ص: 6-35.

2رخيلة عامر، 08ماي1945 ، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص:38-42.

3محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق، ص:64.

ثم إن فرنسا تفكر في إعطاء تونس وعمالة قسنطينة إلى إيطاليا هدية لمنعها من التحالف مع المانيا كما فكرت في إهداء وهران إلى اسبانيا ايضاً وتحتفظ لنفسها بعمالة الجزائر[1]. وهذا قد رسخ في أذهان الجزائريين أن فرنسا لا يعنيها من الجزائر إلا مواردها البشرية لتخلصها من شر الألمان، كما كانت من قبل آلة الإدارة مصانعها ومشرعاتها' أما الأرض الجزائرية فهي ملك يمينها تهبها لمن تشاء ومتى تشاء.

ومما زاد من تفاؤل الجزائريين ما تمخض عنه ذلك القاء بين الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرتشل في أوت 1941 وقد توج بصدور ميثاق الأطلسي الذي تعهد بحرية تقرير المصير للشعوب ومنحها حريتها في إدارة شؤونها بنفسها[2].

إن هذه التعهدات وتلك الحملة الإعلامي الدعائي للحرية واستقلال الشعوب، قد أغرت الجزائريين وجعلتهم يحسنون النية بالحلفاء وبفرنسا رغم تاريخ المآسي المرير الذي مروا به طول فترة الاستعمار. إن مجازر 08ماي1945 رغم بشاعتها و جرمها إلا أنها أتت بثمارها والمتمثلة في ترسيم الوعي والاعتقاد بأن الاستقلال لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح، لذا بدأ البحث عن البدائل الجديدة لمواجهة السياسة الاستعمارية حيث عرفت الحركة الوطنية عدة أحداث ومحطات تحضيرية هامة قبل انطلاق الكفاح المسلح ما بين 1945 و 1954 وهذه الأحداث ساهمت بشكل مباشر في تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 وتبدأ أولى هذه المحطات مع شهر مايو 1945 حيث بدأت القطيعة من الأساليب القديمة للنضال السياسي والسلمي في الأطر النظامية المتعارف عليها أي تقديم العرائض تنظيم المظاهرات والإشعارات والتنديدات؟؟؟ التي كان مناضلي حزب الشعب الجزائري (PPA) مع باقي الأحزاب السياسية الأخرى يقومون بها. واقتنع الكثير من المناضلين بالكفاح المسلح لتقويض أركان الاستعمار حيث قامت المجموعة المتحمسة و المتشبعة بالأفكار الثورية بإجراء عدة اتصالات ومشاورات فيما بينها كان فحوها الحث على العمل المسلح كخيار أساسي لإيجاد حل للقضية الجزائرية، فالتعبير جاء من داخل حزب الشعب الجزائري فبعد إطلاق سراح زعيمه مصالي الحاج قام هذا الأخير رفقة أعضاء الحزب بتشكيل حركة سياسية جديدة خلفا لحزب الشعب المنحل حيث كان اجتماع أكتوبر 1946 مناسبة لتأسيس حركة انتصار الديمقراطية[3].

1عباس فرحات ، المرجع السابق ، ص:233 .

2مرجع نفسه، ص:233.

3أبو القاسم سعدالله، مرجع سابق، ص: 239.

ثانياً: إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية:

بعد إصدار قانون العام في 09مارس 1946 وإطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية[1] تم تأسيس أحزاب جديدة هي امتداد للأحزاب السابقة تفادياً لأي تجاوزات من طرف السلطات الاستعمارية وكغطاء قانوني شرعي لمواصلة النضال.

1- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

أسسه فرحات عباس بعد خروجه من السجن حيث كانت تعبئة للمناضلين من النخبة الجزائرية حول برنامج بيان الجزائر 1943 وعند تأسيسه أصدر بيان فضح فيه السياسة الاستعمارية وقد كان يسعى الى تحقيق مصير الجزائر عن طريق إصلاحات تدريجية دون قطع الصلة بفرنسا عن طريق مشروع دستور الجزائر لتحقيق ذلك[2].

قدم فرحات عباس مشروع دستور الجمهورية الجزائرية يوم 09 أوت إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي دعا فيه الى إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتياً في إطار الاتحاد الفرنسي أي شبه متحدة فدرالياً معا فرنسا[3].

إن أفكار عباس في هذا النداء هي الأفكار مثقف إنساني عبر عن ايمانه بالفكر الديمقراطي وبالوطنية الصحيحة التي تستعمل الدين لأغراض سياسية صادقة مثلما فعل مناضلوا حزب الشعب الذين صب عليهم جام غضبه قال إن الجزائريين بحاجة إلى وطنيين غيورين على بلادهم متشبعين بواجبهم الاجتماعي، ودعا الى تعايش الأعراف وتواصلها والعمل على تحرير الجزائر من النظام الكولونيالي في إطار الشيوعية الجمهورية باسم التعاون الفرنسي الإسلامي ومع التأكيد على اسناد دولة جزائرية مرتبطة فدرالياً بفرنسا[4]، كما وجه نداء أيضاً للإدارة الاستعمارية ندد فيه بالمجازر الفظيعة التي ارتكبها الفرنسيون في 08ماي1945.

1أحمد محساس، مرجع سابق ، ص:119.

2فرحات عباس ،مرجع سابق ، ص: 254.

3بشير بن ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830الى 1989 ، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر، ص: 466.

4عبدالقادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة، الجزائر، ص: 115-116.

وكان عنوان المعركة الجديدة للصيدلي ولد عباس هي ربح معركة البرلمان فالقانون الفرنسي الجديد لأول مرة يعترف بحق المساواة بين الأعضاء في البرلمان من الجزائريين والفرنسيين ولتحقيق هذه الوثيقة والخروج من العزلة السياسية التي فرضتها ظروف السجن التي أعقبت أحداث 08ماي1945 المؤلمة[1]

كان العمل البرلماني يعقد من أهم المنابر القانونية الى قلب فرنسا، وبالتالي تغير المعادلة التي تميزت طيلة الفترة السابقة والتي تقوم على أساس تكريس الهيمنة والاستعمار، فمعركة البرلمان في هذه الفترة تختلف عن المرحلة السابقة لأنها تهدف الى تحقيق جزائر أخرى وهي الجزائر الجزائرية بنظرة وطنية.

شارك حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الانتخابات التأسيسية "البرلمانية" التي كانت في 08ذ2جوان 1946 وتحصل على 11مقعداً من مجموع 13 مقعداً مخصص للجزائريين المسلمين في الهيئة الانتخابية الثانية[2]. ولقد قدرت نسبة النجاح لحزب فرحات عباس ب 71% من الأصوات المعبر عنها والتي كانت في حدود 458000 صوتاً من مجموع 63 ألف صوتاً ويعبر فرحات عباس عن هذا الانتصار في هذه المرحلة بقوله: "إنه انتصار مسلم أبدي"[3]. ورغم هذا الانتصار ودخول فرحات عباس قبة البرلمان ورفقائه من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يغير هذا من عقلية الاستعمار وأعوانهم، ألم يقل أكبر الغلاة الاستعماريين (بورجو) على فرنسا أن تكون استعمارية قوية أو لا تكون[4].

غير أن فرنسا الجمهورية حققت شيئاً من المطالب الوطنية فأصدر برلمانها قانون الجزائر الفرنسية كما تضمن برلمان جزائري يتكون من 12 عضو يتقاسمه المعمرين والجزائريين مناصفة وهو أغرب منطق في الديمقراطية الفرنسية[5].

لقد تميزت هذه المرحلة بذلك التزوير الذي شاب الانتخابات البلدية حيث شاع اسم الحاكم العام للجزائر آنذاك "نيجلان" مهندس التزوير وذلك بتمريره مشروع المعمرين والبورجوازية الفرنسية لابقاء سياسة الجزائر فرنسية.

1Benjamin storazakiyadaoud، op cite p 165.

2Benjamin storazakiyadaoud op ، p 165.

3Ferahtabbas – la nuit colonial

4فرحات عباس ليل الاستعمار المرجع السابق ص: 236.

5Ferhat abbas ، la nuit colonial le ، op ،cit p 164

لقد تميزت هذه المرحلة أيضاً بانتشار ثقافة الحرب التي ألقت بضلالها على المشهد السياسي في الجزائر وحل الشك والحذر بين الجزائريين والأوروبيين معاً[1].

وراح المعمرون يطلقون عنان انتقاداتهم اللاذعة التي لم يسلم منها حتى الفرنسيين أنفسهم فالحاكم العام "أيف شاتينيو" كان يوصف "نتاتينيون محمد" وشارك ديغول "زهرة الجزائر"[2].

لقد توسعت منهجية المعمرين وزجوا بكل قوتهم المالية والإعلامية لكسر أي محاولة قد ترفع من أن الجزائريين، وبلا شك بهذا الموقف برهنوا عن ضحالة ثقافتهم وتحجر عقولهم فهم كما وصفهم فرحات عباس ضعاف سياسياً ومنحطين أخلاقياً[3].

ولم تأت المشاركة في الانتخابات ودخول البرلمان لإسماع صوت الجزائريين بنتائج تذكر وظلت طبقة المعمرين منغلقة الفكر تعمل على دحض كل الإصلاحات وتحت ضغط البرجوازية الفرنسية على حكومة باريس دفعتها للتوجه وفق المنطق الاستعماري وأتباعه من جماعة بني وي وي ولم يبقى أمام صيدلي سطيف إلا دق ناقوس الخطر من انبعاث ذروة العنف من عمق الجماهير وأن تتوجه الأوضاع نحو التحرير الثوري الذي برغم بورجو وعبو أذنابهم على ترك الجزائر مرغمين وهو الكلام الذي قاله فرحات عباس للمارشال "جوان" لم يبق للجزائريين إلا أخذ رشاش والصعود للجبال أو ترك الوطن يضيع، ثم أضاف قائلا موجهاً لومه الى حكومة فرنسا "الجمهورية" المسؤولية تقع على فرنسا أننا لسنا في الزمن الذي يقال فيه "آه لو يعلم الملك" "إننا نعلم بأن الملك يعلم[4].

1Ch-a julien- hist. de l'Afrique du nord marche ، op ،-cit p 275

2Claudpaillat ، dossier secret de l'Algérie ، paris presses de la cite 1992 p 233.

3Feraht.abbas. la nuit coloniaop.cit p 229

4أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج2، ط1 ، ص619.

2- جمعية العلماء المسلمين:

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية طلبت فرنسا من الهيئات والقيادات الإعلان عن موقفها لتأييد فرنسا في الحرب ضد المانيا وإيطاليا واتخذت العلماء قرار بالتزام الصمت وهو قرار سياسي واضح، وأكدوا ذلك بوقف صحفهم بأنفسهم لسنة 1939حتى لا يفرض قانون الطوارئ لنشر ما يتنافى مع مبادئهم وأثناء الحرب العالمية الثاني توفي بن باديس لينتخب البشير الابراهيمي رئيساً لجمعية العلماء المسلمين وهو لا يزال في المنفى في مدينة أفلو ولم يفرج عليه إلا عام 1943 لتعود الجمعية إلى نشاطها الإصلاحي التعليمي تحت رئاسة البشير الابراهيمي[1].

لم تكن نهاية الحرب العالمية الثانية في الجزائر كبدايتها فقد هب إعصار من القمع في حوادث 08ماي1945، وعاش الشعب الجزائري تجربة دموية أعادت إلى الأذهان أجواء المقاومات الشعبية في الاقرن 19 مما جعل السلطات الاستعمارية تشرع في تحقيق الواقع والخلفيات التي أخرجت الجزائر من سكوتها الذي كان يبدوا أزلياً في سنة 183، وكانت جمعية العلماء المسلمين من بين التيارات الوطنية التي وجهت لها أصابع الاتهام من طرف السلطات الاستعمارية فتحميلها شطراً من المسؤولية في انتفاضة الشمال القسنطيني في النصف الأول من شهر ماس 1945.

ووصل الى درجة أن بعض الأصوات الكولونيالية إلى حد الدعوة الى حلها ومصادرة ممتلكاتها لكن الإدارة الاستعمارية أكتفت باعتقال زعمائها وغلق العديد من مدارسها والاستمرار في مرقبتها عن قرب لأنهم يعرفون مدى تأثير جمعية العلماء على الجماهير وفي قدرتها على احياء الروح الجهادية[2].

إن موقف جمعية العلماء من حوادث 08 ماي1945 لم يكن واضح حيث يعلنوا صراحة تأييدهم لانتفاضة ولم ينددوا بها في نفس الوقت ولكنهم من الأوائل الذين نددوا بالأحكام القضائية في حق المعتقلين في العاصمة بتاريخ 01جانفي1947 وعندما سمحت لهم الفرصة للتعبير الحر قام العلماء بتوظيف تلك الأحداث لمصالحهم كذلك لم تتوقف الجمعية في مواصلة نشاطها الإصلاحي كما اعتقد بعض الدوائر

1الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة اللحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1945، ط3، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، 1992 ، ص:47.

2عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ 'خاصة ما قبل التاريخ 1962 ، مرجع سابق ، ص: ، 301-302.

1830-1950 سلسلة المشاريع الوطنية للبحث-منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، المطبعة الرسمية الجزائر ،2007 ، ص: 267-268.

الاستعمارية حيث عرف نجاحاً كبيراً من الناحية التعليمية حتى عادت تشرف على 181 مدرسة في سنة 1954 مقارنة ب90 مدرسة في سنة 1947 ولم يكن ذلك النشاط عائلاً من استمرار مساهمتها في المجال السياسي[1].

رفضت قانون 20 سبتمبر 1947 المعروف بدستور الجزائر وكذلك شاركت في تحالف الأحزاب سنة 1951[2] كما حصرت نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية في مطالب ذات صيغة دينية صرفة، مساندة الاتحاد الديمقراطي فقط، في أكتوبر 1955 حيث دعت الى الاستقلال ذات محدود وفي جانفي 1956 أصدرت بياناً جاء فيه أن الجمعية، ترى أن القضية الجزائرية لا يمكن حلها بصفة نهائية وسلمية، إلا بالاعتراف الرسمي بحق وجود الأمة الجزائرية وشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية وجلسها التشريعي ذي السيادة وهذا مع الاحترام لمصالح الجميع من خلال المطلب يتضح أن جمعية العلماء المسلمين لم تتجاوز ما حدده الاتحاد الديمقراطي سنة 1947 في مشروع دستور الجمهورية من خلال مفاهيم الدستورية نفهم مقاصد الجمعية في تلك الفترة.

أصدرت الجمعية عدة جرائد مجلات فكانت هذه الوسائل منبراً موجهاً للشعب الجزائري ومعبر مهم لأفكار الجمعية ونذكر أبرزها البصائر التي تحولت باسم عيون البصائر[3].

إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت حركة إصلاحية تربوية عملت على حماية المقومات الإسلامية للمواطن الجزائري وكانت درعاً واقياً ضد حملات التشويه والذوبان والانسلاخ عن الأصالة العربية الإسلامية وشكلت إحدى القوى التي لعبت دور لا يستهان به في ايقاظ الشعور الوطني والقومي والديني والمحافظة على الهوية الوطنية والتصدي للنظام الاستعماري ومخططاته الهدامة ومشارعيه التغريبة وأنها كانت سند للتيار الوطني في تحقيق الهدف المرجو وهو اعداد جيل مؤمن بالوطن والثورة.

1منطلقات رأس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 سلسلة المشاريع الوطنية للبحث-منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، المطبعة الرسمية الجزائر 2007، ص: 267-268.

2منطلقات رأس الحركة الوطنية الجزائرية ، مرجع سايق، ص:268.

3الأمين شريط المرجع السابق ،ص159.

لتحقيق الاستقلال[1] كما عملت الجمعية على تحضير لثورة عارمة يكون وراءها عقول مفكرة ومثقفة وأدمغة مدبرة[2] وقد حقق الجمعية في المجتمع الجزائري إنجازات عظيمة، حيث عملت على بعث التاريخ الوطني وبعث القومية الجزائرية وإظهار تاريخ أمجاد الفرنسيين على حسابه، وهناك انجاز آخر تمثل في التعبير الديني الحديث للمصادر الإسلامية مما يدل دلالا واضحاً على رغبة العلماء في التطور والاتيان بكل جديد وجعله يتماشى مع الروح الإسلامية وهذا مهد الطريق أمام الجزائريين ليلائموا الوطنية في مفهومها الحديث وبين الأفكار الدينية والاجتماعية التي غالباً ما اعتبرها البعض عقبة في طريق نجاح القومية[3].

3- حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

هي امتداد لحزب الشعب الجزائري تأسست في 02 نوفمبر 1946بعد عودة مصالي الحاج من منفاه برزافيل "الكنقو" اعتمدت كحزب علني قانوني شرعي مع الحفاظ على حزب الشعب كجناح سري وقد جاءت بعد تقديم مصالي الحاج قائمة للمشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي العام 1946م[4].

ولكنها رفضت بحجة أن حزب الشعب قد حل عام 1939، فأسس في شهر 02 نوفمبر 1946 حركة انتصار الحريات الديمقراطية كغطاء الحزب الشعب الجزائري الذي بقي يعمل في سرية، ورغم تزوير الانتخابات تحصل مصالي الحاج على 05 مقاعد[5]، وهذا نتيجة تأثره بمندوبي الدولة العربية في هيئة الأمم المتحدة والذي كان قد التقى بهم في فرنسا، حيث تطورت لديه فكرة الحرب إذ أراد توسيع قاعدته عليه بالدخول في مرحلة الشرعية والتفتح على المثقفين والبحث عن الدعم لدى الأوساط الليبيرالية الفرنسية لكن هذا التوجه وجد معارضة كبيرة من مناضلين غير أنهم لم يتمكنوا من محاربة لأن الحزب كان قائماً حول شخصية مصالي الحاج ولم يستطع أي أحد الوقوف في وجهه[6].

1مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر (من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني)، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2003، ص:56، 57.

2عبد المالك، مرتض أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2003، ص:369.

3إبراهيم ناهد سدوقي، دراسات في تاريخ الجزائر منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 2001 ، ص: 282.

4عمار عمورة ، المرجع السابق، ص:56.

5مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954، دار هوتة للنشر والتوزيع الجزائر ، 2010 ص:31-32.

6عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة 1نوفمبر1954، دار هوتة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص: 02.

ومن هنا بدأت تظهر نقاط الخلاف بين من يمثل هذه الاتجاهات[1] فقد اعتبرت البعض الانتخابات وسيلة من وسائل الدعاية والنضال السياسي، هناك من اعتبرها مضيعة للوقت لأنها تتطلب وقت كبير وبالتالي سيعيقهم عن التفرغ لإعداد للعمل المسلح أو أنه سيؤثر عليهم سلباً بطريقة غير مباشرة بحكم احتكاك المنتخبين بالمدرسة الفرنسية مما يؤدي بهم إلى تغيير توجههم من وطنيين ثوريين إلى اصلاحيين[2] ومع ذلك شارك الحزب في الانتخابات وحقق نجاحاً نسبياً فيها مما شجع مصالي الحاج على الرجوع الى الحياة السياسية الشرعية فعقد ندوة الإطارات الحزب في ديسمبر من نفس السنة ليوضح تبنيه هذه السياسة.

لم يحظى هذا القرار بموافقة ورضاع جميع القوى في التيار حيث رفض دعاة العمل السري والتحضير للكفاح المسلح وعدم القبول بالشرعية الفرنسية والإطار القانوني الذي تحده ورفضه فرنسا ومن أجل حل الخلاف وحلا المشكلة استدعى الأمر للاتفاق على ضرورة عقد مؤتمر لحزب والشيء تم الفعل في 15فيفري 1947 وقد تمخض المؤتمر على حل توفيقي يرضي جميع الأطراف[3] ولقد حضر المؤتمر مصالي الحاج، الحسين الأحول، بن يوسف بن خدة، محمد خيضر، أحمد مزغنة، محمد الأمين دباغين، مسعود بوقا دوم، حسين آبت أحمد، محمد بالوزداد، عمر أصديق، عبدا لحميد سيدي علي، عبد الرحمان معيزة، شوقي مصطفاوي، سعيد عمراني، أحمد بودة، حسين عسلة، عبد المالك تمام، محمد عشاوي، ومحمد حاج شرشالي[4]، ومن أجل تكريس مصداقية الحزب أمام مناضلي القاعدة ليتماشى مع مبادئه وأهدافه الثورية في استعادة الاستقلال الوطني عن طريق الكفاح المسلح ومن هنا بدا قادة الحزب يفكرون في تأسيس جناح عسكري لمواصلة التحضير للثورة[5]وهو أحد القرارات التي تمخضت عن مؤتمر نذكر جانباً من بعض قرارته: الإبقاء على حزب الشعب الجزائري يمارس نشاطه ونضاله السري كالمعتاد.

-انشاء حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء رسمي وشرعي لحزب الشعب. وفي هذا الإطار تطبيق لقرار الأخير، أنشأ الحزب سنة 1947 المنظمة العسكرية التي كان يطلق عليها بالغة الفرنسية

1أمال شلبي ، التنظيم العسكري في الثورة التحررية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في باتنة ، 2005، 2006 ، ص: 291.

2عمار هلال، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري (1947-1954)، مجلة الذاكرة ،ع3 ، يصدره المتحف الوطني للمجاهد. المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر ،1995، ص:82.

3لحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ، ص: 210- 30.

4نفسه، ص: 31.

5علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي ، من مناضل سياسي الى قائد عسكري، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999 ، ص:34.

المنظمة السرية شبه العسكرية، عرفت فيما بعد بالسم المنظمة السرية وقد عين السيد محمد بالوزداد عضو المكتب السياسي بالحزب والمعروف باسم (سي مسعود) رئيس المنظمة العسكرية السرية نظراً لتجربته الطويلة وخبرته الواسعة في تنظيم واعداد الشباب الثوري منذ ذلك الحين أصبحت حركة انتصار الديمقراطيات المعبر الرسمي عن برنامج وطامح هذا التيار السياسي رغم الصراعات التي ظهرت على مستوى السطح[1].

بالنسبة لبرنامج الحزب فإنه لم يأت بجديد على مستوى الأفكار الدستورية حيث تمحور برنامجه في العودة إلى المطالبة بمجلس تأسيسي جزائري كامل السيادة ينتخب عن طريق الاقتراع العام ويكون معبر عن إدارة الشعب الجزائري ويمارس السيادة باسمه ويترجمها الى دستور ويحدد أسس الدولة الجزائرية في مختلف المجالات ولقد تراجع الحزب عن قبول بالنظام الفيديرالي مع فرنسا، كما رفض تقديم مشروع القانون الأساسي للجزائر، بل أنكر على الجهات الفرنسية وخاصة البرلمان خوض أي مناقشة تخص الشؤون الجزائرية ومستقبل الجزائر وشعبها وكما أن مطلب انشاء الدولة الجزائرية المستقلة كان مطلباً أساسياً لهذا التيار مما أدى بجميع فئات المجتمع الجزائري ينضمون حوله.

إن سياسة التحالف مع التيارات الأخرى لتحقيق الهدف الأساسي كان لها الأثر الوخيم حيث ظهرت الصراعات الداخلية والخلافات على مستوى قيادة الحزب والتي تركزت على مصدر اصدار القرار كم دون الرجوع الى الإطارات والقاعدة المناضلة التاي تحولت الى آلة تنفيذ التعليمات القيادية كما أن الشكل التنظيمي للحزب انعكس هو الأخير بظهور البيروقراطية داخل الحزب وكان الاختلاف[2] الذي ميزه نشأة حركة انتصار الديمقراطيات بوجود تيارين مختلفين تيار يدعو للعمل الشرعي والثاني الى العمل الثوري وانتفاضة عامة وكان يتزعم هذا التيار عمر اوصديق ولد حمودة[3] هذا الاختلاف وهذه الصراعات الداخلية جعلت من برنامج الحزب برنامجاً ضيق الأفق إلى أبعد الحدود ويقتصر على الجانب السياسي رغم أن الحزب كان يعي بنقائصه حيث في سنة 1953 قدمت اللجنة المركزية للمؤتمر الوطني الثاني تقرير شرحت فيه العديد من النقائض على مستوى الاستراتيجية وتصل الى حد العقيدة والمذهب وأن الحزب ليس لديه برنامج واضح حولا مصير مضمون الاستقلال[4].

1الحسن بومالي، مرجع سابق، ص:30.

2الأمين شريط ،مرجع سابق، ص: 57-58.

3نفسه ،ص 61.

4مصطفى هشماوي، مرجع سابق ، ص:52.

ثالثا: ردة فعل السلطات الفرنسية (دستور الجزائر 1947)

تمت المصادقة على هذا الدستور يوم 20سبتمبر1947 من طرف البرلمان الفرنسي[1]، والذي لم يحظ برضا بأحد سواء من الجانب الجزائري أو من الجانب الأوربي من قبل اعتماده فقد رفض نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية حتى مبدأ يشرع البرلمان الفرنسي دستور للجزائر معتبرين ذلك من حق مجلس وطني تأسيسي أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد خرج نوابه من قاعة التصويت احتجاجاً على استبعاد مناقشة البرلمان لمشروع الحزب والمتمثل في الجمهورية الجزائرية أما العلماء فقد رأوا فيه مولد غير مستعد هذا الاستقبال الذي لما سمي بدستور الجزائر له يبرره في نظر أحمد توفيق المدي ففي تحليله يرى أن هناك نقاط قوة وذلك تجاوزاً[2].

ويضع دستور 1947 قوانين لتسيير حياة الجزائريين ويعتبر كبرنامج إصلاحي لدعم السياسة الاستيطانية صدر في 20 سبتمبر 1947[3].

1- خلفيات دستور 1947:

وجاء هذا الدستور نتيجة أسباب عدية منها:

أمام ضغط الحركة الوطنية وإصرار على تحقيق مطالبها، لم تجد فرنسا بداً من الرجوع الى سياسته الإصلاحات وتمثلت هذه الإصلاحات في اصدار قانون 20 سبتمبر 1947 وهو ما عرف بدستور الجزائر فيعود أسبابه الى:

محاولة فرنسا الاحتفاظ بالجزائر فبعد الحرب العالمية الثانية فقدت فرنسا مكانتها الدولية وأدى ذلك إلى ظهور الوعي لدى مستعمراتها، وخوفاً على مصالحها في هذه المستعمرات بدأت تفكر في انشاء اتحاد فرنسي شبه بالكومونولث، ولتعزيز هذه الفكرة وإبرازها للوجود وإثبات مكانتها في مستعمراتها، استعانت ببعض الإصلاحات منها قانون سبتمبر 1947 في الجزائر.

1André Nouschi ،la naissance de nationalisme algérien : 1914-1954 éd minuit paris 1962 ، p : 149.

2Chevles robert Agreron ، Histoire de l'Algérie ،tenpovain d'l'insrection de 18 71 de lench me nt de la guerre de liberation .1954. T2. Ed.P.u F ، paris 1979. P : 611.

3_ندوة صحفية للعربي تبسي، بتونس، الاسبوع ، 5ديسمبر1948، ص:.6

نشاط أو ضغط الحركة الوطنية الجزائرية وإصرارها على المطالبة بدولة جزائرية ذات دستور وسيادة.

محاولة فرنسا التخفيف من ذنبها بخصوص 08 ماي 1945.

كما يعد الدستور كمحاولة لإحباط نضال الجزائريين في سبيل تحقيق أهدافهم وسعياً منها للحد من مقمتهم وكذلك لطمأنة المستوطنين على مستقبلهم بالجزائر أيضاً، عادت فرنسا الى هذه الإصلاحات وصادقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية.

2- أبرز بنود دستور 1947:

1-البلاد الجزائرية قطعة من الأرض الفرنسية: تتألف من ثلاث مقاطعات يتساوى سكانها في الحقوق والواجبات، جنسيتهم فرنسية.

2-المسلمون يحافظون على حالتهم الشخصية الإسلامية، ولا يحول ذلك بينهم وبين الحقوق السياسية.

3-تتمتع أرض الجزائر تحت سلطة الوالي العام بنظام خاص تقتضيه طبيعة أرضها وحالة سكانها وهذا النظام يقتضي انشاء مجلس جزائري ينتخب الفرنسيون والمسلمون الذين يتشاركون معهم في الانتخاب، نصف أي 20 نائباً وينتخب المسلمون الذين لا يشاركون الفرنسيين أي غير المثقفين او الموظفين أو قدماء الجنود – نصف الاخر أي 20 نائباً، وتكون رئاسته مداولة بين القسمين كل سنة[1].

4-هذا المجلس الجزائري مختص بدراسة ميزانية الجزائر، وله حق ابتكار المشروعات التي تتعلق بحياة الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية لكن الميزانية الجزائرية لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية عليها، وكذلك لا يمكن أن ينفذ أي قرار من قرارات المجلس الجزائري إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية.

5-يمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام ومسؤول أمام الحكومة الفرنسية وحدها.

6-تكوين مجلس جزائري يسير شؤون الجزائر بالتوافق مع الحاكم العام.

7-تأسيس مجلس حكومة من ستة أعضاء مهمته تنفيذ قرارات المجلس الجزائري أما المادة 30 يتكون المجلس الجزائري من 120 عضو مناصفة بين المسلمين والفرنسيين والمادة 50 نصت على إزالة الحكم العسكري عن الجنوب لكنها وضعت عقبات فوجب التنفيذ كما نصت

1أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 180، 181.

المادة 53 على الإلغاء النظري للبلديات المختلطة في عموم الجزائر لكنها تعرقل التنفيذ ببعض العقبات.

إضافة الى المادة 56 التي نصت على فصل الدين الإسلامي عن الدولة مثل بقية الأديان إلا أنها تربط التنفيذ بقرارات المجلس الجزائري[1].

رغم أن هذا الدستور المزعوم تضمن بعض البنود التي تستجيب لمطالب جزائرية عريقة وحميمة، إلا أنه وضع في طريقها أنواع السدود والعقبات وانطوى بالجملة على نقائص جوهرية من الأساس أهمها:

نص على تبعية الجزائر لفرنسا وأنها جزء لا يتجزأ منها ولم يعترف بشخصية الشعب الجزائري المتميزة.

قزم دور الجزائريين في تسيير شؤون بلادهم فسلط عليهم حاكماً فرنسياً ذو صلاحيات واسعة ومن وراء ذلك الدور الحاسم لحكومة فرنسا.

غلب الطابع الاستشاري على المجلس الجزائري ولم يخصص للجزائريين مع ذلك لو كانوا يناهزون 08 ملايين سوى 50% من مقاعده، أي نفس حصة المستوطنين الدخلاء(900.000) مستوطن فساوى بين الأكثرية والأقلية فضلا عن انتخاب الطرفين في مجموعتين منفصلتين وذلك مسخ كامل للديمقراطية التي تتشدق بها فرنسا كذباً وادعاءً.

أحاط موضوع إزالة البلديات المختلطة عن المناطق الشمالية، والحكم العسكري عن الجنوب بتعقيدات مقصودة لذلك لم يريا النور الى قيام الثورة وما بعدها.

أحاط المادة 56 التي تنص على استقلال الديانة الإسلامية عن الدولة بتدابير ملتوية بقصد تعطيلها فبقيت على الرف أيضاً إلى ما بعد 1954.

لم تسلم المادة 57 التي تعترف برسمية اللغة العربية من الغموض، حيث نصت فقط على مساواتها للفرنسية في الصحافة ووضعت أمام تنفيذها العقبات.

1بشير ملاح ،المرجع السابق ، ص: 466.

ولا يقتصر الأمر على كل ذلك حيق كانت انتخابات القسم الثاني الخاص بالجزائريين تخضع للتزوير الواسع لقطع طريق المجلس الجزائري وغيره من المجالس أمام المواطنين بأعداد مؤثرة[1].

فقد أصدرت الحكومة الفرنسية مشروعاً نص على أن الجزائر تكون مجموعة من العملات المتمتعة بالشخصية المدنية واستقلال مالي وبتنظيم خاص وبحكومة عامة ويقسم أعضاء المجلس إلى فئتين كالتالي:

60 نائباً يمثلون 922000 فرنسياً و60 نائباً يمثلون 7860000 جزائرياً. وأمام مصادرة صور الشعب وتسلط الاستعمار في سياساته الجائرة فقد صبر الأحزاب الوطنية ولم يرى إلا الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لنيل الاستقلال.

ومما يجدر ذكره هو أن معظم ما جاء في قانون 20 سبتمبر 1947 وفي القوانين اليت سبقته المصلحة الجزائر وتطورها لم ينفذ وضل حبراً على ورق التعليم اللغة العربية وغير ذلك وهكذا ظلت الأمور في سيرها من سيئ إلى أسوأ.

ولقد كان انتخاب المجلس الجزائري الذي دعي اليه الجنرال ديغول إلا بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي على قانون يحمل رقم 18347 وسمي بقانون الجزائر الأساسي وكان من المفروض أن يحل هذا المجلس النواب المالي الذي كان اسسه المرسوم المؤرخ في 23 أوت 1898 المعدل بقانون 19 سبتمبر1947 ما أدخل شيئاً جديداً بالنسبة للمجالس الخاصة بالجزائر وهي المساواة بين الأوربيين والمسلمين مما أدخل الرعب في قلوب المعمرين مما جعلهم يوجهون أقصى جهودهم ضد هذا المجلس الذي حدد تاريخ انتخابه في 08 أفريل 1948[2].

وكان همهم الوحيد هو منع عناصر من الحزب الوطني الذي تمثله حركة انتصار الحريات الديمقراطية من الفوز بمقاعد في هذا المجلس وكان الطريق الوحيد أمامهم سوى تزوير الانتخابات وهو ما حدث، لوم يكتفوا بتزوير الانتخابات بل كانوا وراء موجة الاعتقالات التي مست

1بشير ملاح ،المرجع السابق، ص: 445.

2مصطفى طلاس وسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2010، ص:73.

صفوف مسؤولي ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأشرف عليها وغطاها ولي العام الاشتراكي نايجلين اختارته السلطان الاستعمارية لتلك المهمة[1].

3-الموقف الجزائري والأوروبي من الدستور ومصيره:

رفض الشعب الجزائري الدستور وما جاء فيه وفي مقدمته الأحزاب السياسية وذلك لعدة أسباب فالدستور جاء مشوه وفيه تعارض مصالح الجزائر خاصة أن المادة الأولى تؤكد على سياسة الادماج والفرنسية.

كان مفروض على الجزائريين فلم يشاركوا في صياغة بنوده ولم يصوتوا عليه.

أكد التفرقة بين الجزائريين والفرنسيين وذلاك عند تطرقه الى تكوين المجلس الجزائري فمن جهة اعتبر الأوربيين عنصر ممتاز يكون المجموعة الأولى والجزائريين عنصراً منحطاً يكون المجموعة الانتخابية الثانية ومن جهة أخرى نجده سوى بين عدد النواب الجزائريين البلغ عددهم آنذاك 10 ملايين نسمة وبين عدد نواب الفرنسيين وعددهم آنذاك 800 ألف نسمة[2].

نظراً لعم استشارة الجزائريين وعدم إشراكهم في صياغة هذا القانون ولتكريسه تبعية الجزائر لفرنسا وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية ناهيك عن حق تقرير المصير وعدم إعطائه الجزائريين تمثيلاً حقيقياً في المؤسسات الجديدة، فقد نددوا به وانتقدوه، من ذلك ووصف به الشيخ الإبراهيمي ذلك الدستور أعرج وأبتر لا يسمع ولا يبصر، لم يؤخذ رأي الأمة الجزائرية في وضعه ولم يسمع صوتها في دفعه.

لكن الحركة الوطنية اضطرت لعدم امتلاكها بديلاً معتبراً وخوفاً من التهميش والعزلة من جهة أخرى الى محاولة الاستفادة من ذلك، عبر عن ذلك البشير الابراهيمي في العدد التاسع من مجلة البصائر (29مارس1948) بدعوته الى استغلال ما في الدستور من حيز ولو كان كقطرة في بحر، والى الاشتراك في الانتخابات المختلفة وناضلت في سبيل تطبيق بعض بنود الدستور كترسيم اللغة

1عبد القادر وقواق، المرافعة الكبرى منشورات دحلب 2009، ص:35-36.

2بشير ملاح ، المرجع السابق، ص: 466.

العربية، فصل الإسلام عن الدولة وإلغاء الحكم العسكري في الجنوب لكنها لم توفق نتيجة تزوير الانتخابات والقمع والمناورات الاستعمارية الدنيئة[1].

ان استقرار الواقع السياسي من السياسيين يفهموه حقيقة التغير الذي حدث، وإن تضمن دستور 20 سبتمبر 1947 بعض المواد التي تنص على المساواة بين المعمرين والجزائريين والقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسة سطحية، إلا أن المقاومة الجالية الفرنسية المستوطنة في الجزائر لم تتراخى بل انصبت بعن و ضراوة على العمل ضد التنظيم الجديد في مرحلة وضع النصوص القانونية لنظام جديد[2].

ونجحوا في ادخال المادة 39 من القانون والتي تسمح لهم من شل أعمال هذا المجلس اذا كانت القرارات التي تصدر منه لا تخدم مصالحهم، ولم يكتفوا بإدخال هذه المادة التي تخدم مصالحهم بل ضمنوا تغيير الحاكم العام لأنهم رأوا أنه لا يتبنى مصالحهم ومواقفهم من الجزائريين أنه لن يكون أداة منيعة بينهم.

ومما يجدر ذكره هو أن معظم ما جاء في قانون 20 سبتمبر 1947 وفي القوانين التي سبقته المصلحة الجزائر وتطورها لم ينفذ وظل حبراً على ورق التعليم اللغة العربية وغير ذلك وهكذا ظلت الأمور في سيرها من سيء إلى أسوأ[3].

ولقد كان انتخاب المجلس الجزائري الذي دعا اليه الجنرال ديغول إلا بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي على يحمل رقم 47-1853 وسمي بقانون الجزائر الأساسي وكان من المفروض أن يحل هذا المجلس النواب المالي الذي كان أسسه المرسوم المؤرخ في 23 أوت 1888 المعدل بقانون 19 ديسمبر 1900 الذي منح الجزائر الاستقلال المالي عن فرنسا ومع أن هذا المجلس كان مجرد من الاختصاص السياسي ومعتبراً مجلس اقتصادياً إلا أن المعمرين الذي كانوا أعضاء فيه سيطروا عليه لكن قانون 20 سبتمبر 1947 أدخل شيئاً جديداً بالنسبة لمجالس الخاصة بالجزائر وهي المساواة

1_Ageron Histoire .pp : 609.610.

2مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية ، دار الكتاب ، الجزائر، ص: 73.

3مصطفى طلاس وسام عسلي، المرجع السابق ، ص:73.

بين الأوربيين والمسلمين مما أدخل الرعب في قلوب المعمرين مما جعلهم يوجهون أقصى جهودهم ضد هذا المجلس الذي حدد تاريخ انتخابه في 08أفريل1948.

وكان همهم الوحيد هو منع عناصر من الحزب الوطني الذي تمثله حركة انتصار الحريات الديمقراطي من الفوز بمقاعد هذا المجلس وكان الطريق الوحيد أمامهم سوى التزوير في الانتخابات وهو ما حدث فعلا ولم يكتفوا بتزوير الانتخابات، بل كانوا وراء موجة الاعتقالات التي مست صفوف مسؤولي ومناضلي حركة انتصار الديمقراطية وأشرف عليها وغطاها الحاكم العام الاشتراكي "ناجلي" اختارته السلطات الفرنسية لتلك المهمة[1].

ورغم احتواء الدستور على بعض المواد التي لا ترضي الأوربيين مثل فصل الدين عن الحكومة والاعتراف باللغة العربية وفتح الوظائف أمام الجزائريين فإنهم رحبوا به لأنهم كانوا يدركون أن فرنسا لا تطبق هذه المواد أنها تبقى حبر على ورق.

وذلك لم يعترف باللغة العربية كلغة رسمية ولم يفصل الدين الإسلامي عن الحكومة، ولم تفتح الوظائف أمام الجزائريين ولم يلغ الحكم العسكري في الجنوب زيادة على اقدام الإدارة الفرنسية على تزوير الانتخابات قصد إنجاح عملائها على حساب العناصر الوطنية في أول مجل جزائري سنة 1948 وبلغت عملية التزوير ذروتها سنة 1951.

ففي انتخابات 1948 فاز مرشحو حركة انتصار الحريات الديمقراطية بـ 09 مقاعد أما المقاعد 43 الباقية فقد فاز بها مرشحو الإدارة الفرنسية

وفي الانتخابات الفرعية التي جرت سنة 1951 لتجديد بعض القاعد خسرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية 04 مقاعد من مقاعدها 09 كما خسر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مقعداً واحدا من مقاعده 08 وأصبح لمرشحي الإدارة الفرنسية 08 مقاعد من مجموع 60 مقعداً[2].

وقد تجند المستوطنون لمواجهة الموقف الجديد فاستغلوا فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية ببعض المقاعد في الانتخابات البلدية التي جرت في 19 أكتوبر 1947، واتهموا الحاكم العام

1عبد القادر وقواق، المرافعة الكبرى منشورات دحلب ، الجزائر ، 2009، ص: 35-36.

2أحمد توفيق المدني ،لمرجع السابق، ص:185.

الاشتراكي المعتدل "شانتينيو" بالتعاطف مع العرب، حتى دعوة شاتينيو بم محمد وعملوا على تأجيل انتخابات المجلس الجزائري المقررة لينار 1948 ريثما يزيحون شانتينو.

وتمكن المستوطنون بالفعل من إزالة الحاكم العام في 11فبراير1948، واستبداله بمارسيلنا ناجليين الاشتراكي القومي المعادي للجزائريين والذي انتهج أساليب القمع و التزوير لكبح نشاط الحركة الوطنية كما عمل المستوطنون بالتوافق مع الحاكم العام الجديد على تزوير مختلف الانتخابات ومنع تطبيق بنود القانون التي تخدم الجزائريين كترسيم اللغة العربية أي جعلها رسمية وفصل الإسلام عن الدولة[1].

كانت النتيجة أن الحكومة تمكنت بواسطة هذه الأعمال المخجلة من وضع خشب مشدة على مقاعد النيابة في المجلس الجزائري ساومت أغلبيتهم على ضمائرهم فلم يكونوا ينسبون بنت شفى إلا منم قال لهم الاستعمار تكلموا، أو من حرر لهم نص الكلمات التي يقولونها.

وكانت نتيجة هذا الواضع الشاذ أن الاستعمار ة إدارته وحكومته، قد ضمنوا لأنفسهم عدم تنفيذ الدستور الجزائري، حلول المادة التي انقضت بين عامي 1948-1954 فلا الوظائف فتحت في وجه المسلمين ولا التعليم العربي نال الصبغة الرسمية، ولا الدين الإسلامي فصل عن الإدارة الاستعمارية ولا البلديات المختلطة الكريهة الغيت ولا النظام العسكري زال من البلاد الجنوبية، ورأى الناس كافة حتى أكثر الناس المتفائلين منهم وأكبر المعتدلين فيهم أن الاستعمار قد تمكن بواسطة الدستور الجزائري الأبتر وبواسطة تدليس الانتخابات من حكم البلاد الجزائرية لفائدته الخاصة وضد مصالح الجزائريين أكثر من أي وقت آخر مضى[2].

ونتيجة لهذ التطورات إلى جانب المحنة التي رافقت كشف المنظمة الخاصة كما سيأتي اتفق قادة الحركة الوطنية في 5 أوت 1951 على تكوين الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها لتحقيق الأهداف التالية:

- إلغاء الانتخابات 17 جوان 1951 التشريعية المزورة.
- احترام حرية التصويت في القسم الانتخابي الثاني الخاص بالمسلمين.

1بشير ملاح ،المرجع السابق، ص: 255.

2أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 644.

- احترام الحريات الأساسية حرية الضمير وحرية التفكير وحرية التعبير في الصحافة والاجتماعات.
- محاربة الاضطهاد وجميع مظاهره والافراج عن المعتقلين السياسيين وإبطال جميع الإجراءات الاستثنائية المفروضة على مصالي الحاج.
- انهاء تدخل الادارة في شؤون الديانة الإسلامية[1].

لكن هذه الجبهة لم تعمر طويلاً بسبب الخلافات العميقة بين أطرافها، خاصة بين الثوريين ودعاة التهدئة، فانسحب منها الاتحاد الديمقراطي في مايو 1952 تلته حركة انتصار الديمقراطيات في نوفمبر من نفس السنة فانحلت وعمر هذا الدستور المزيف قرابة 9 سنين إلى أن سقط في أفريل 1956 وحل محله المجلس الجزائري المزعوم.

1فرحات عابس، المرجع السابق ، ص: 280.

الفصل الثاني: "المنظمة الخاصة"

أولا: نشأة المنظمة الخاصة.

1- تكوين المنظمة الخاصة.

2- أهداف المنظمة الخاصة.

3- استراتيجية عمل المنظمة الخاصة.

ثانيا: المنظمة الخاصة في الميدان.

1- مهمة جمع السلاح.

2- أهم إنجازات المنظمة الخاصة.

ثالثا: إكتشاف المنظمة الخاصة.

1- إكتشاف المنظمة الخاصة.

2- حل المنظمة الخاصة..

أولا: نشأة المنظمة الخاصة:

1- تكوين المنظمة الخاصة:

خاض الشعب الجزائري مقاومة مسلحة ضارية على مدى عشرات السنين ومقاومة سياسية لم تتوقف لكن السلطات الفرنسية سدت جميع منافذ الخلاص والانعتاق بواسطة النضال السلمي أمام الشعب الجزائري فمجازر 08 ماي1945م التي شهدتها عن قرب ملاحظون من الجيش الأمريكي الذي كان موجودا في المنطقة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية أبلغ دليل على هذا السلوك فلم يبقى أمام الشعب الجزائري من خيار آخر لتحرير وطنه سوى الكفاح المسلح.

وضعت اللبنة الأولى على هذا الطريق في شهر فبراير سنة 1947 بإنشاء التنظيم السري شبه العسكري الذي يعرف باسم المنظمة الخاصة التي أسند إليها مهمة الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح.[1]

وإن المنظمة السرية كما يسميها بعضهم لم تظهر إلى الوجود صدفة بل إن جذورها تضرب في أعمق من المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجزائري اتخذت من مقررات المؤتمر الثاني ومن الوثيقة التي صادق عليها بإجماع قيادة نجم شمال افريقيا بالإجماع سنة 1927 والتي أشرنا إليها آنفا ولقد تعرضنا بإيجاز إلى مراحل وأسباب الكفاح المسلح في معالجتنا لفترة الحرب الإمبريالية.[2]

فمن دون شك الأوضاع التي عاشها الشعب الجزائري من خلال أحداث ومجازر 08 ماي أدت الفعل الوطني بزيادة إصرار على السعي قدما نحو تحقيق أهداف التي سطرتها الحركة الوطنية الجزائرية. وقد ذكر بن خدة أن حزب الشعب الجزائري تمكن من هيكلة مناضليه في أقرب وقت الشروع في

[1] جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، دراسات في التاريخ المعاصر، مجلد6، منشورات وزارة المجاهدين، ص:231.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص:115

التمرد والأمر المضاد ما بين 23 ماي 1945 بعد أن وزع المهام الرئيسية على أسماء المناضلين الأكفاء.[1]

وعلى اثر أشغال المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجزائري أسندت رئاسة المنظمة الخاصة إلى عضو المكتب السياسي محمد بلوزداد الذي لم يكن عمره يومها قد تجاوز الثلاثة وعشرين عاما كان حاصلا على شهادة البكالوريا وهي شهادة عليا بالنسبة للجزائريين

في ذلك الوقت ويشهد له قادة الحزب ومناضليه بالذكاء الخارق والشجاعة الهادئة والقدرة الفائقة على التنظيم السري وهي صفات كانت قد مكنته وهو في مستهل العمر من أن يكون أحد الإطارات القيادية البارزة التي أعدت لمحاولات الثورة في شهر ماي 1945.[2]

كان ظهور المنظمة إثر النزاع القائم بين مصالي الحاج الذي فضل اعتماد فكرة النضال الشرعي واعتبر الانتخابات وسيلة مقاومة سياسية والمجالس أداة الاشهار مطالبا حزب الشعب وكسب تأييد اليسار الفرنسي واليمين المعتدل وكان المعارضون بزعامة الأمين دباغين يرون أن ذلك يكون على حساب الإعداد للمعركة الحاسمة ويؤدي إلى خسارة المناضلين الثوريين الرافضين للسياسة الإستعمارية[3] برغم من أن مجازر08ماي 1945 قد أكدت لقيادة الحزب بأنه يستحيل تحرير البلاد عن طريق الصراع السلمي ولكن مصالي الحاج أنقذ الموقف بإبقاء حزب الشعب الجزائري يواصل مهمته السياسية في إطار السرية كما كان سابقا وإبقاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كحزب شرعي بهذا الموقف لزعيم الحزب السيد مصالي الحاج الذي استطاع أن يوقف التيارات التي ظهرت في المؤتمر وذلك بتحقيق رغبة كل طرف كما استطاع أن ينقذ الحزب من التمزق والانقسام خشية أن يؤثر على قادة الحزب الجماهرية التي ترى فيه الأمل في إنقاذ البلاد من الاستعمار الفرنسي لأنه كان أكثر

[1] شايب قدارة، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد العرب العالمية الثاني 1945- 1954، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، 2008، ص:01.

[2] شايب قدارة، المرجع نفسه، ص:02.

[3] رابح لوسني وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (830-1981)دار المعرفة الجزائر 2010، ج1، ص:263-264

الأحزاب نفوذا وانتشارا وتغلغلا بين الجماهير الشعبية المدنية والريفية وبين الجماهير في فرنسا وكانت هذه الجماهير ترى فيه استمرار لحزب الشعب الجزائري المنادي بالعنف الثوري.[1]

وإن كانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قد وجدت صعوبات كثيرة في أعمال الهيكلة ألفي مناضل كلهم من الشباب الجزائري المؤمن بالعنف الثوري والمخلص لوطنه إخلاصها لا تشويه شوائب ثم زودتهم بتعليم عسكري في إطار حرب العصابات ودربتهم على استعمال الأسلحة المخزنة في سائر المخابئ في إطار المتفجرات بمختلف أنواعها.[2]

وبعبارة أخرى نستطيع القل أنها أعدت جيشا كاملا ووفرت له جميع الشروط الضرورية للدخول فيس معركة.[3]

وكما سبق الذكر فإن مؤتمر فيفري 1947 كما رأينا أعلى الأولوية لإنشاء المنظمة الخاصة هذه المكلفة بالتحضير للعمل المسلح إلا أن هذا القرار بقي حبرا عبى ورق ولم يشرع في تنفيذه إلا في نوفمبر 1947.

وتحمل بعض الشهادات والكتابات مسؤولية هذا التأخر لحزب التي أولت كل اهتماماتها لإعداد الانتخابات البلدية أكتوبر 1947 وسمحت للجناح الشرعي باستحواذ على الأغلبية الساحقة في إ....الحزب وتركت المكلفين بإخراج قرار إنشاء المنظمة الخاصة إلى حيز التمليق دون وسائل وبدون رجال والمفارقة أن نصف هذه الشهادات تؤكد على وعود المسار الذي كان على فكرة المنظمة الخاصة أن تسلكه من مجرد قرار إلى فعل مجسد في الواقع.[4]

وقد وجب ابن الوزداد حياته كلها للوطن وعاش في سبيل إنجاز العمل الثوري كان موظفا بارزا عندما انخرط في النظام السري لحزب الشعب الجزائري ثم ترك كل شيء ليصبح واحدا من المحركات

[1] محمد أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:49.

[2] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر، 1945م، دس، ص:61.

[3] شايب قدارة، المرجع السابق، ص:03.

[4] جمال قنان، المرجع السابق، ص: 232.

الأساسية لحركة مابو الثورية وليتولى بعدها مسؤولية إعادة تنظيم الحزب في كامل الشرق الجزائري وعندما قرر إنشاء المنظمة الخاصة أشرف بنفسه على إعداد هيكلتها وتشكيل قيادة أركانها بالتعاون مع بعض أعضاء المكتب السياسي أمثال الدكتور محمد أمين دباغين الذي نصحه بتجنيد السيد أحمد بن بلة وحسين آيت أحمدى الذي اقترح السيد جيلالي بإلحاح.

ومن الوهلة الأولى استطاع ابن وزداد أن يضفي على المنظمة الخاصة الطابع السري والجدي والإنضباط وزودتها بقانون داخلي متضمنة جميع الضوابط التي تتحكم في مقوماتها جيش قوي ومقتدر بذلك وزع المهام بحيث جاءت قيادة الأركان على النحو التالسي[1]: كان رئيسها محمد بلوزداد كما انتخبت اللجنة المركزية برئاسة مصالي الحاج[2]

وحسين آيت أحمد نائب لرئيس الأركان ومسؤولي منطقة القبائل بلحاج الجيلالي عبد القادر المدرب العام.

محمد بوضياف مسؤول الجزائر العاصمة.

محمد رحيمي مسؤول شلف والظهرة.

عمار ولد حمودة مسؤول وهران.

محمد يوسفي مسؤول شبكات الإستعلامات والإتصالات.[3]

وقد كان من أهم أعضائها أيضا:

- العربي بن مهيدي.
- سويداني بوجمعة.
- مصطفى بن بولعيد.
- رابح بيطاط.
- عمار بن عودة.

[1] العربي الزبيري، مرجع سابق، ص:116.

[2] http://ar;wikipedia:org/ wiki

[3] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص: 287.

- لخضر بن طوبال.
- أحمد بن بلة.
- آمين دباغين.
- كريم بلقاسم....الخ.[1]

وكانت أهم شروط الإنخراط للمنظمة السرية:

أ- التكوين العسكري:

- تدريب المجند على إستعمال الأسلحة.
- تحديد المناطق التي يقع فيها التدريب.
- غرس روح النظام في المجندين بطريقة صارمة.

ب- التكوين العقائدي:

- الإسلام (تطبيق المبادئ الإسلامية داخل الحزب كتحريم الخمر والقمار والزنا و السرقة والكذب...).[2]

- تقديم دروس عن سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام ومراحل كفاحه بحيث نجد حتى الذين لا يؤدون الصلوات الخمس كانوا يؤمنون بقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ**﴾ [سور محمد الآية: 07] وأيضا قوله تعالى: ﴿**كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾ [سورة البقرة الآية: 249].

ج- التاريخ: كانت الدروس التي يتلقاها المناضلون تتناول المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر خاصة تاريخ المقاومة الوطنية كذلك نظمت محاضرات حول المقاومة عبر العالم والعمل الميداني وأعدت نشرة تدريب عسكري تحتوي على 12 درسا لتعميم منهجية حرب العصابات.[3] وكان الهرم التنظيمي لهذه المنظمة يتكون على الشكل التالي حيث نجد محمد بلوزداد قائد المنظمة العسكرية.

[1] وهيبة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح(1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص:19.
[2] وهيبة سعدي، المرجع السابق، ص:16.
[3] وهيبة سعدي، نفس المرجع، ص:16.

- بالحاج جيلاني مسؤول عسكري.
- حسبن آيت أحمد مسؤول سياسي.[1]

د- جمع السلاح: شرع الجناح العسكري في جمع السلاح منذ الحرب العالمية الثانية فقد تحصلت على مخزن هام من الأسلحة عن طريق السوق السوداء والتهريب من بنادق.[2]

ومسدسات وذخيرة تعود إلى بقايا الحرب العالمية الثانية ووضعها في مخابيء آمنة والتدريب على استعماله وتعميم النظام الثوري على القطر الجزائري وبادرت بإقامة تربمين (تدريبيين) أساسيين للتكوين العسكري الأول في أواخر جانفي 1948 والثاني في أوت في نفس السنة كما عملت على تدريب المناضلين في المصارعة واستعمال الأسلحة .[3]

وقد قسم أيضا المسؤولون والإقليميون:

- منطقة وهران: بن بلة.
- الجزائر ومتيجة: أرقيمي جيلالي.
- آيت أحمد: القبائل.
- محمد مبروك: الجزائر.
- محمد بوضياف: قسنطينة.

وكان محمد بوضياف يقوم بعملية التنسيق مع المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري والذي كان عضوا فيه. [4]

وتجدر الإشارة إلى أن كل منطقة تشمل على عدد من الأفواج وكل فوج مقسم إلى ثلاث مجموعات وتتكون المجموعة من ثلاثة مناضلين وقائدهم والفوج من ثلاث مجموعات وقائدهم.

[1] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 88-89.

[2] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة 1نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر 2007، ص:33.

[3] عمار ملاح، المرجع السابق، ص: 33.

[4] العربي الزبيري، مرجع سابق، ص:.

ويتكون الفرع من ثلاثة أفواج وقائدهم والفرقة من ثلاثة فروع وقائدهم أي من واحد وعشرين ومائة مناضل هذا وقد عرفت قيادة الأركان الثلاثة تعديلات أساسية بفعل تغير القائد حيث استمر محمد بلوزداد إلى غاية مايو سنة 1948 عندا اشتد به المرض ووجه إلى فرنسا للتشافي بمصحة هناك وبقي خليفته السيد حسين آيت أحمد على رأس المنظمة إلى غاية سبتمبر 1949 أما السيد بن بلة فإنه ظل قائدا للأركان إلى أن ألقي القبض عليه في شهر مارس 1950. [1]

2- أهدافها:

لعل من بين الأهداف التي كانت تسعى لتحقيقها المنظمة الخاصة نذكر منها:

1- غرس العقيدة العسكرية في نفوس الحركة الشبانية الناشئة التي لازمت الحركة السياسية وتشبعت بالفكر التحرري الثوري.

2- التحضير العسكري والتهيؤ للكفاح المسلح معنويا وميدانيا عبى نطاقات جغرافية واسعة.

3- تكوين الإطارات الشبانية المختصة في وسائل القتال وفتح آفاق التجنيد للمناضلين مع الحفاظ على السرية التامة في وسيلة وأسلوب العمل.

4- تكوين نواة حقيقية للجيش الجزائري المنظم مع الأخذ بعين الإعتبار للتجارب الجزائر السابقة في الميدان.[2]

5- التحسين لجمع الأسلحة وتخزينها لأن هناك عملا تحرريا سوف يحدث لاحقا ومحتما.

3- استراتيجية عمل المنظمة الخاصة:

كانت هناك أزمة خيارات استراتيجية رئيسية مطروحة للنقاش داخل هيئة الأركان هي:

كان اقتراح انتفاضة شعبية تتضمن مجابهة العدو في اختبار مباشر للقوة بحثا عن حل حاسم وهذه الاستراتيجية لم تكن تجدي نفعا بالنسبة لأعضاء المنظمة بحيث اختارت المنظمة الاستراتيجية الثانية والتي تنص على المبادئ التالية:

[1] بشير ملاح، المرجع السابق، ص:474.

[2] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص: 417.

أ- الحرب الشعبية: إذ كان ينبغي لكي تنجح حرب الأنصار لابد من مساندة شعبية.

ب- حرب العصابات: هي طريقة في القتال تتفادى الدخول في مجابهة العدو مباشرة لتفوقه في العدة والعتاد تفوقا مسلحا.

ت- الدفاع الاستراتيجي: وهو يقتضي الدفاع المفيد واستثمار الأخطاء والموافقة بين الأحداث فلا يقصد به الدفاع عن المواقع الهامة و لا إهمال الهجوم بل يعني إرجاء العدو دون اتباع الجنود ويقتضي مبدأ معرفة الأرض.[1]

د- معرفة الأرض كما هي القاعدة دائما مع أبنائها لأنهم أكثر معرفة بها من عدوهم غير أن المنظمة لم تكتفي بهذه المعرفة بل قامت بعدة عمليات استطلاع في كثير من جهات الوطن وقسمت الأرض إلى قسمين:

مناطق عمل وهي يطغى عليها الطابع السهلي ويكثر فيها الأوروبيون وتعتبر مسرح العمليات ومناطق مقاومة وحماية تكثر فيها الدفاعات الجبلية كالجبال والغابات وتكاد تخلو من المستوطنين وتشكل مناطق انطلاق والكفاء لرجل العصابات.[2]

مرت المنظمة الخاصة بثلاث مراحل اختلفت فيها عناصر قيادة الأركان فالأولى انبثقت عن مؤتمر بلكور ما بين 1 و1947/02/16 كان رئيسها محمد بلوزداد ونائبه حسين آيت أحمد على القادر بلحاج على منطقة الظهرة وشلف وأحمد بن بلة على إقليم وهران.

أما الثانية فكانت منذ نهاية 1947 إلى صيف 1949 وكان رئيسها حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف على القطاع القسنطيني ومحمد مروك على إقليم الشلف والظهرة وجيلالي رحيمي العاصمة ومتيجة وبلاد القبائل والتيطري وأحمد بن بلة على القطاع الوهراني وعبد القادر بلحاج مهمته كانت التدريب والتفتيش العام.

[1] مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في إعداد لثورة أول نوفمبر، دط، الجزائر، 2009،ص 98.

[2] مصطفى سعداوي، المرجع السايق، ص:99.

أما الهيئة الثالثة والأخيرة فكانت في صيف 1949 إلى ماي 1950 وترأسها أحمد بن بلة وتولى جيلالي رحيمي العاصمة ومتيجة والتيطري ومحمد بوضياف ومساعده بن مهيدي القطاع القسنطيني وأحمد محساس العاصمة والظهرة والشلف وأحمد يوسفي المصالح العامة والمتفجرات والإتصالات والاستخبارات أما عبد القادر بلحاج فبقي في منصبه التدريب العسكري والتفتيش العام.[1]

ثانيا: المنظمة الخاصة في الميدان:

1- مهمة جمع السلاح:

إن المنظمة الخاصة كانت تستدعي من المناضلين بذل الجهود والسهر على توفير السلاح الذي يمكنها من تحقيقي أهدافها حيث شكلت مهمة التسليح إهتماما كبيرا لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ شهر مارس 1947 حيث دار بينهم الحديث يشكل شبه إجتماع بين أعضاء المكتب السياسي وتوصلوا إلى الحل الأنسب إلى هذه المشكلة وهو البحث عن السلاح من الدول المعادية إلى الإستعمار عملا بمقولة:" عدو عدوك صديقك" [2]إضافة إلى الدول المهتمة بالجزائر كل هذه الأعمال كلف بها الأمين العام دباغين باعتباره مسؤول عن السياسة الخارجية للحزب[3] وعملا بهذه المهمة سافر الامين دباغين....إلى القاهرة في أكتوبر 1948 حيث التقى مع الأمين العام لجامعة الدول العربية "عزام باشا" ودار بينهم نقاش حول طريقة توفير السلاح ملحا على توفير المال والسلاح مما تطلب الأمر إلا أن جوابه كان قائلا إن المال متوفر لكن السلاح نادر بسبب ذلك منعت الدول العربية أمام الدول المعادية وإن هذه الدول نفسها بحاجة إلى من يعينها بالسلاح.

لكن هذه العراقيل لم تضعف عزيمة الأمين دباغين بل جاء رده بأن الحركة الوطنية بإمكانها الحصول على الأسلحة بواسطة شبكات التهريب العالمية والواضح من خلال هذا اللقاء الذي دار بين الأمين دباغين وعزام باشا خرج باتفاق يتضمن تزويد الحركة الوطنية بمبالغ مالية لشراء الأسلحة والحاجيات

[1] أحمد مريوش، المرجع السابق. ص:416.

[2] طاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962 دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص:50.

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص:240.

للجيوش حيث تم تحديد طرابلس كنقطة لإنزال السلاح وتقديم المال للمنظمة الخاصة كان زملاؤه في الجزائر قد شرعوا في جمع المتطوعين من المناطق المختلفة في القطر الجزائري وراحوا يتدربون على استعمال السلاح المتوفر لديهم من بنادق العبيد وبقايا السلاح من الحرب العالمية الثانية الذي وقع في أيدي الجزائريين حيث قام مصطفى بن بولعيد تدريب الشباب في الأوراس.[1]

2-مصادر السلاح:

طرحت مسألة التسليح على المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ شهر مارس 1947 وقد اقترح الحزب مجموعة من الحلول منها جمع السلاح من الداخل وعبر الحدود الشرقية والغربية وقد تمكنت المنظمة الخاصة من الحصول على دفعة أولى من السلاح تقدر بـ 300 قطعة من ليبيا وجرى شراء دفعة ثانية من السلاح بفضل التبرعات التي جمعها بناي وأعلى دون علم الحزب وكانت تضم 30 رشاشا و30 مسدسا إضافة إلى 05 بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية سوف تستخدم في أول نوفمبر 1954.[2]

وانقسمت مصادر السلاح إلى داخلية وخارجية فأما الداخلية فشملت معظمها المناطق الشرقية وأما الخارجية فتمثلت في الحدود الشرقية والغربية.

1- داخليا:

يمكن القول أن المنظمة الخاصة تمكنت من الحصول على كمية معتبرة من السلاح بمنطقة الجزائر والقبائل ويرجع ذلك إلى دور نشاط أعضاء المنظمة الخاصة لاسيما المناضل بناي واعلي الذي تمكن عام 1947 من جمع مبلغ مالي في سرية تامة من دون علم الحزب فقد اتصل بالتجار و ميسوري الحال في القبائل والجزائر ونمكن من جمع مليون ونصف فرنك فرنسي قديم وبمساعدة مناضل آخر يقطن ببلكور اسمه "كاب" كان متمرسا في تجارة السوق السوداء تمكن بناي وعلي من الحصول على الأسلحة معتبرة تمثلت في 20 رشاشا من نوع "تشتاين" وقطعتي سلاح من نوع طومسون كانت

[1] محمد العيد، مطمر فاتحة النار ،العقيد مصطفى بن بولعيد، دار الطباعة للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1988، ص:16.
[2] محمد هشماوي، المرجع السابق، ص:60.

حالتهما سيئة و30 مسدسا جديدا من منبع النمسا وهناك نوعية أخرى وهي "الكولت" و05 بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية وهذه الأسلحة التي تم الحصول عليها نقلت إلى دلس الواجهة البحرية لمنطقة القبائل لتكون جانب عشرات قطع الأسلحة التي تم شراؤها من أماكن مختلفة وقد قام المحترفون في صناعة الأسلحة بجرجرة بصيانتها.[1]

قد تتراوح عدد أعضاء المنظمة حسب تقريرات قادتها ما بين 1750 عضو مطلع العام 1950 ، وكان بحوزتها آنذاك بضع مئات من قطع السلاح معظمها بالأوراس[2] وكما سبق الذكر فقد تمت هيكلة المنظمة كما يأتي : ثلاث ولايات ، الجزائر وهران قسنطينة ، وقسمت كل ولاية إلى مناطق فالجزائر تضم مناطق كل واحدة مخصصة العاصمة والنتيجة ولبلاد القبائل والتيطري والشلف ولولاية 3 مناطق ولوهران منطقة وتتحدر من القيادة العامة للمنظمة شعب فمثلا أهم شعبة هي شعب المعدات التي أسست في نهاية عام 1948م من طرف جيلالي بن الحاج وهي مكلفة بالتدريب على منع القنابل والمتفجرات وشعبة الإتصالات التي تدرب على استعمال الوسائل اللاسلكية وضع راديو استقبال يعمل بمحرك شعبة التوائم وهي مكلفة بالبحث على أماكن يختفي فيها المطاردون في السلطات ومنه يقول محساس « فإن عدد المنخرطين تجاوز الـ 2000 وكان الهدف الوصول إلى 4000.

وكان عثمان السعيدي عضوا في المنظمة في خلايا زرعت في معهد عبد الحميد ابن باديس بقنصلية رئيسه كان أحمد الدخيلي ومرؤوسه أحمد ذراعو الإثنين من مغنية وهما على قيد الحياة والمؤلف من تبسة وقد سيق لعثمان سعيدي أن انخرط في حركة الكشافة الإسلامية في قسنطينة سنة 1947م.[3]

هذا رغم أنّ المنظمة قد وضعت شروطا قلما توفرت في أعضاء المنظمات الأخرى قريادة على الإيمان بالقضية الوطنية الإستعداد لتقديم التضحية والإنضباط التام لأوامر قرارات القيادة والشجاعة والقدرة

[1] حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1952، ت: سعيد جعفر، 2002، ص:155.

[2] أحمد مريوش ،المرجع السابق ،ص416.

[3] العربي الزبيري ، المرجع السابق ،216.

البدنية ، مع القسم على المحافظة على سير المنظمة تحت أي طائل في أقرب الناس ولم يكن قبول هذه الشروط من قبل المرشح كافية لقبوله نهائيا ضمن المجندين في التنظيم وإنما يوضع تحت وعدم كشفها من طرف السلطات الفرنسية إلى غاية 1950.

ب– خارجيا:

كان السلاح في الغالب مصدره الأول تونس وليبيا بكميات أقل من المغرب الأقصى ولجأ التجار في الكثير من المرات إلى شراء قطع أسلحة خفيفة وهي من مخلفات الايطاليين بالجنوب التونسي والليبي وتهريبها إلى الجزائر، ووضعت القوات الفرنسية يدها في عديد المرات على أعداد منها مثلا ما ورد في احدى الوثائق الفرنسية بتاريخ 1947 ما يلي بتاريخ 02 اكتوبر 1947 صودرت في الترقية التابعة للوادي حسب بنادق ايطالية من نوع "ستاشي" وعشرة ألاف طلقة، ما يؤكد أن هناك خط تهريب عبر الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر، كما تمكنت فرنسا من مصادرة أسلحة كثيرة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950[1]

كان معظم الأسلحة الآتية عبر الجنوب مصدرها ليبيا عبر وادي سوف ثم بسكرة إلى الأوراس، وقد لعبت المنظمة الخاصة دورا كبيرا في جلب السلاح منذ سنوات 1944 و 1949 و 1950 و أعدت لها مخابر سرية في منطقة الأوراس و عشية اندلاع الثورة سوف يكون لها الحضور الكامل في المناطق الشرقية منها 275 بندقية ستاشي.[2]

وفي تونس بالضبط في مدينة فريانة المطلة على الحدود الشرقية للجزائر حجزت القوات الفرنسية 07 بنادق حربية، لكن ضعف امكانات المراقبة الفرنسية حال دون وضع يدها على كل الأسلحة، وكانت تونس تعد المصدر الأساسي للسلاح الآتي إلى الجزائر وتأكد تقارير فرنسية أنه تم حجز بين سنتي 1945 و1943 حوالي 80000 ألف بندقية حربية وقرابة 3000 بندقية آلية

[1]– محمد ص:ديقي، المرجع السابق ص:23،24.

[2]–عبد القادر العمودي، ملتقى قوافل التسلح لثورة نوفمبر 1954

ولعل إقبال الجزائريين على هذه الأسلحة يعود إلى انخفاض الأسعار إذ لم يتعدى سعر البندقة ألف فرنك، وكانت فرنسا تعتقد أون وراء المسألة الحركة الوطنية[1]

و بالنسبة للحدود الفرنسية فقد كان تهريب السلاح عبرها محدودا و نطاقه الجغرافي ضيقا، فقد كان مناضلو المنظمة الخاصة على اتصال بإخوانهم المغاربة في أجل اعداد أرضية للعمل العسكري وتحضير المخابئ وجمع قطع الأسلحة والذخيرة انطلاقا من منطقة الريف المغربية وقد تم توقيف عدد من الأشخاص من طرف السلطات الاستعمارية بتهمة حيازة السلاح والذخيرة الحربية خاصة بعد الوصول إلى الخلايا السرية للمنظمة الخاصة عام 1950.[2]

3- أهم انجازات المنظمة الخاصة

على الرغم من ضعف الامكانات المادية للمنظمة إلا أنها تمكنت في وقت قصير جداً من جلب السباب إلى صفوفها بحيث بلغ عدد اعضائها حوالي 1500 مناظل في حين يذكر بن بلة العدد بـ 2500 مناضل في حدود سنة 1948، هذا فضلا عن توزيع المناشير والملصقات التحريضية من الوجود الفرنسي كما تم تهريب الأسلحة عبر الحدود خاصة عبر منطقة عدامس بالصحراء وبالمغرب وتونس.

كما قامت المنظمة بجمع الأسلحة المتواجدة في الداخل وحفر الملاجئ والمخابئ تحضيرا للموعد الحاسم. اذ تشير بعض الدراسات أنه خلال سنة 1948 تم جلب الكثير من السلاح في سرية تامة ودقة في التنظيم خاصة بمنطقة الأوراس ثم شراؤه من الصحراء عبر مسلك وادي سوف تونس من خلال القوافل التجارية، كما تم نقل بعضه إلى زيلية الوادي وبلغ عدد القطع حوالي 320 بندقية حربية ومن جهة أخرى استعملت المنظمة الخاصة الحرب الدعائية والنفسية للإرباك عملاء الفرنسيين كما سعت أيضا من الهجومات على المواقع الاستعمارية لإدخال الإرباك والرعب في نفوس

[1]- يوسف مناصرية "نشاكات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية 1948، مجلة التراث، العدد 10 جويلية 1999 ص:137.

[2]- حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن وعمليات المسلحة والتخريبية، مجلة الذاكرة، العدد05، المتحف الوطني للمجاهد أوت 1998،ص41،28

المعمرين الذين أصبحوا مهيمنين على دواليب الإدارة و رافضين لأي حركة إصلاحية تخص الجزائريين.

لما أحست المنظمة بأنها قادرة على اقتحام الميدان والقيام بالعمليات المطلوبة منها طلبت الإذن من المكتب السياسي لتنفيذ جزء من المخطط العام فادن لها، نظمت عمليات نجحت في أغلبيتها وفشل في بعضها الآخر أما بالنسبة لأهم العمليات العسكرية التي قامت بها المنظمة نذكر منها:

- هجوم مجموعة من المناضلين يوم 07 أفريل 1949 على بريد وهران وأسفر الهجوم عن غنم مبلغ معتبر من المال استعمل في شراء الأسلحة ومن بين المناضلين المشاركين في الهجوم(أحمد بوشعيب، نميش جلول بختي، سويداني بوجمعة، حداد، عمر خيضر سيد علي، تيغوم بن زرقة).
- هجوم مجموعة من المناضلين يوم 07 افريل 1949 على مخزن المفرقعات بمنجم الكائن بفيفيل (مدينة بسكرة حاليا)[1].
- الهجوم على منجم الواترة للاستيلاء على ما في الخزينة من ...[2]

اعفي محمد بلوزداد من رئاسة المنظمة الخاصة بسبب مرضه وخلفه حسين آيت احمد على رأس المنظمة، وعمل على دعم المنظمة بالمال لشراء الأسلحة ونظم الهجوم على بريد وهران غير أن تورط آيت احمد في الازمة البربرية سنة 1949 ادى إلى عزله وتعيين أحمد بن بلة مكانه ومرت القيادة المنظمة الخاصة بثلاث فترات بين 1947 و 1950

وعرفت المنظمة اعادة تنظيم و الهيكلة في عهد بن بلة إذ تم فضح المؤامرات الاستعمارية على الجزائر و قيمها من لغة وتاريخ ونظمت الإضرابات والمظاهرات ومقاطعة الانتخابات وصارت المنظمة أداة

[1]- محمد بلعباس، مرجع سابق، ص:89.

[2]- محمد الطيب العلوي، مرجع سابق ص:289.

عسكرية لتحضير للثورة المسلحة و رغم سرية الحركة وصلتها المحدود انتصار الحريات الديمقراطية فإن اكتشافها كان صدمة للجميع.[1]

ثالثا: إكتشاف المنظمة الخاصة :

تمكن الإستعمار الفرنسي من كشف المنظمة من خلال كشف نشاطها في تبسة رغم الحيطة في 18 مارس 1950 وذلك عندما قررت المنظمة تقديم أحد المناضلين المتمردين فهو[2] عبد القادر خياري المدعو رحيم التأديب فنظم العملية مراد ديدوش واختار معه مصطفى بن عودة ، عبد الباقي بكوش ،حسين بن زعيم ،ابراهيم عجامي ، توجه الجميع إلى تبسة وتمكنوا من استدراج رحيم الى خارج تبسة ، إلاّ أنّ هذا استطاع أن يفلت من أيديهم ، وأن يعود إلى المدينة ويتصل بأقرب مركز شرطة حيث أفشى بأسرار المنظمة مما أدى بالسلطات الفرنسية بالإلتحاق بالسيارة التي خطفت رحيم وأوقعتها في وادي زناتي ، وألقى القبض على سائقها وفر بعضهم ،منهم ديدوش مراد وتحت التعذيب تهاطلت الإعترافات إكتشاف من خلالها أجهزة الشرطة أن هناك تنظيم خطير لم تكن تعرفه من قبل كان يعمل للتمرد على السلطة ، وعثرت الشرطة على بعض الأسلحة في بعض المخابئ من بينها مخبئ عنابة.[3]

استطاعت الشرطة الفرنسية بمعية رجال الدرك والمخابرات بعد استجوابات مكثفة استغرقت قرابة اسبوعين أن تضع يدها على كمية من الأسلحة والعتاد والوثائق معلنة في 28 مارس أنها اكتشف مؤامرة واسعة من أمن الدولة الفرنسية وسيادتها. وحسب معتبر من قيادات المنظمة فقد تتراوح عدد المعتقلين بين 400 إلى 500 عضو من بينهم عدد معتبر من قيادات المنظمة ولم ينجو من الإعتقال سوى محمد بوضياف ومراد ديدوش ،العربي بن مهيدي ، مصطفى بن بو العيد، الذي تمكنوا كما سبق الذكر من الفرار إلى الجبال وبعضهم الآخر توارى في المدن والقرى وكان إكتشاف المنظمة الخاصة السلطات الفرنسية فمن خلالها أجهزتها القمعية والزجرية المتعددة في تسليط أشد أنواع القمع

[1]-رابح لونيسي وآخرون، مرجع سابق ص:266.

[2]محمد بلعباس ، مرجع سابق ص:92.

[3]محمد الطيب العلوي ،مرجع سابق ، ص:292 ،293.

والتعذيب والتنكيل لمن تتصف فيهم روح الوطنية فأصدرت المحاكم الفرنسية أحكامها القاسية تراوحت بين السجن والمنع من الإقامة والحرمان من الحقوق بالإضافة إلى الغرامات المالية.[1]

كما صرح بعد هذه المحادثة تصريح قاطعا ، بأن الشرطة الفرنسية اكتشف وجود المنظمة ،عقب العملية التي جرت ببريد وهران مباشرة أي في أفريل ،ماي ، 1949، وليس في مارس 1950.حسب الرواية الشائعة[2]، التي ذكرها بن يوسف بن خدة وغيره حيث يقول :بعد فشل العملية التأديبية التي جرت في 19مارس 1950 بناحيته نسبة من أحد القدماء المناضلين.[3] المتهم بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته عن المنظمة الخاصة فبعد فرار العنصر المشتبه فيه من قبضة الكوموندوس الذي قام بإختطافه ،سارع إلى إطلاع مصالح بوليس في مدينة تبسة عن المعلومات الثمينة التي بحوزته بخصوص شبكات المنظمة وأعضائها مما أدى إلى إلقاء القبض على مئات المناضلين بينما أجبر الذين تمكنوا من الفرار من السجن على عد النشاط حينما بدأت الإعتقالات في تبسة قدم المسؤولين اشعار للحزب وطلبوا الإستشارة ، فكان الرد ، أحرقوا الوثائق ، ضعوا القيادة في مؤمن وانتظروا."[4]

وتذكر مصالح أخرى أنه وبعد استنطاق عدد كبير من المناضلين قامت من الشرطة الفرنسية بمتابعة أعضائها وألقت القبض على ثلاثمائة من المناضلين الموزعين على القطر الجزائري ،وسيقوا إلى السجن حيث صدرت ضدهم أحكام عسكرية قاسية.[5]

وكانت أشهر المحاكمات محاكمة جماعية ببجاية في 25جانفي 1951 ومحاكمة جماعة عملية بريد وهران في شهر فيفري وبين 11 و 23 جوان كانت محاكمة 128 مناضل في مدينة والتي استمرت اسبوعان وانتهت بمحاكمة مساجين البليدة من قيادات المنظمة في شهر نوفمبر من نفس السنة ، أدت تداعيات حادثة 8 من شهر مارس 1951 إلى حدوث شرخ عميق في صفوف حركة

[1] الغالي العربي ،فرنسا والصورة الجزائرية ، 1954 ،1958 ، دط ، الجزائر ، 2009 ص:62.

[2] محمد عباس ،المرجع السابق ص:363.

[3] عمار ملاح ،المصدر السابق ص:217.

[4] عمار ملاح ، المصدر السابق ، ص:217.

[5] صالح لميس ،الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية ،دار بهاء الدين ،2010 ص:101.

انتصار الحريات الديمقراطية من خلال بروز موقفين في أعضاء الحزب تمثلت في :[1] الموقف الأول مثله من يعرفون بالمعتدلين الإصلاحيين الذين موجوا في هذه المحادثة فرصة لا تعوض للدفاع عن توجهاتهم السلمية واسقاط المنظمة السرية.

أما الموقف الثاني فمثله قيادة الحزب والتي سارعت إلي نفي علاقة الحزب بالمنظمة وأن كل ما يحدث لا يعدو عن مؤامرة من قبل الدوائر الإستعمارية لضرب الحزب ولهذا سارعت في عملياتها.[2]

وقد ذكرت بعض المصادر أنه أثناء المحاكمة بالبليدة ،قام مناضلوا الحزب بمظاهرات رددوا فيها شعارات ،كما قام المساجين بترديد النشيد الوطني الأمر الذي لم تعتده السلطة الإستعمارية ومحاكمها، كما حصلت عليها عمليات الهروب من السجون من أشهرها ، هروب بعض المناضلين من سجن عنابة وهم : بن يوسف زيغود ومصطفى بن عودة وعبد الباقي بكوش ،سليمان بركات ،وقد اتخذ هذا الهروب بعدا وطنيا.

وقد وجد الحزب نفسه محرجا ،كيف يكون موقفه تنظيم هل يصرف به كجهاز من أجهزته وبعد نقاش داخل الحزب قرر قيادة الحزب التخلي عنه عدم الإعتراف به، قد لا يقع الحزب في مشكلة و يحل وأعلوا ما حدث هو مجرد مؤامرة استعمارية دبرتها الشرطة و هناك من مناضلين الذين افلتوا من إلقاء القبض عليهم و أشهرهم محمد بوضياف و مراد ديدوش و محمد العربي بن مهيدي و رابح بيطاط غيرهم فعاشوا في سرية ، و كانوا يتناقلون بين المدن و القرى بأوراق تعريف مزورة أمنها لهم الحزب و خاصة في منطقة الأوراس التي مر بها أكبر عدد و بذلك أصيبت المنظمة بنكسة، لم تكن تتخيلها و تأثر أعضاؤها المسجونين و الغير المسجونين ، و حملوا إدارة الحزب بأنها تخلت عنهم و تبرأت منهم يجعل القضية مؤامرة و من تلك الفترة و الحزب يعاني و يواجه الأزمات تلو الأخرى.[3]

[1] الغالي عربي ،المرجع السابق ، ص:69.

[2] العربي غالي ،المرجع السابق ص:70.

[3] محمد الطيب العلوي ، مرجع سابق ص: 293

ذكرت بعض المصادر أن الأعضاء الثلاثة الذين استطاعوا أن يقبض عليهم الدرك الفرنسي هو ديدوش مراد، عمار بن عودة وعبد الباقي يخوش أما العضوان اللذان القي عليها القبض هما في السيارة فهما حسين بن زعيم وابراهيم العجامي[1].

وقد قامت المنظمة بعمليات خطيرة هي التي كانت سبب في سهولة كشفها ومن بين هذه العمليات كما سبق الذكر عملية بريد وهران يوم 7 افريل 1949 والذي أسفر عنه الأموال و الغنائم من البريد التي استعملت في تجهيز المنظمة وشراء الأسلحة.

أما العملية التي فشلت المنظمة فيها والتي أدت إلى اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية وإلقاء القبض على مناضليها وقادتها فهي عملية تبسة كما سبق الذكر في 18 مارس 1950 وتمثلت العملية حسب بعض المصادر في تأديب مناضلين من مناضليها ..في أداء مهام التي كلفتها بها المنظمة الخاصة فأراد الانسحاب منها.[2]

ولما كان الانسحاب من المنظمة ممنوعا في القانون الداخلي لأن المناضل يكون قد عرف أسرارها وتصرفاته بعد الانسحاب تعرض التنظيم السري للخطر، فقررت المنظمة إرسال لجنة إلى تبسة يوم 18 مارس 1950 تأديبها فقامت اللجنة بتنفيذ القرار ولكن الرجلين تمكنا من الفرار والاتصال بالشرطة الفرنسية وأبلغا عن التنظيم السري وإن العضوين من اللجنة ووفها في يد رجال الدرك الفرنسي.

وقد لوحظ إلى جانب هاتين العمليتين هناك عمليات أخرى قد تسبب في اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال قادتها من بين هذه العمليات هناك خاصة تغير قادة المنظمة في شهر ديسمبر 1949 اذ تقرر تنصيب أحمد بن بلة بدل حسين آيت احمد وكذلك ابعاد الدكتور الأمين دباغين من قيادة

[1]- محمد عباس، ثوار عظماء الجزائر، دط ، مطلعة حلب 1991 ص:148،149.

[2]- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية،1830،1962، دار الهومة، الجزائر 2001 ص:271.

المنظمة وذلك عقب النقد الجزئي الذي تقدم به أعضاء MTLD في احدى دورات اللجنة المركزية[1].

2- حل المنظمة الخاصة:

في سنة 1951 قررت قيادة "ح.إ.ح" حل المنظمة الخاصة معتبرة أنها فشلت في مهمتها، بعد العديد من العمليات الغير مثمرة ومن دون نتائج ايجابية تكلفت بالمناضلين المتابعين قضائيا والذين كانوا يسمون، بغر الشرعيين والذين تم تعيينهم هنا وهناك عبر البلاد وكان رابح يملاط من ضمنهم وفكر المناضلون بأن حل المنظمة مان نتيجة قراقر سعي الحرب للتخلص. منها والتي كانت معاكسة للاتجاه السياسي ووعدتهم ادارة الحزب بتأسيس منظمة جديدة وذلك لتبرير قرارها لحل المنظمة وفي الوقت بالذات تأكد بأن قيادي الحزب لم يعودوا يقبلون مجرد الحديث عن النشاط المسلح وإعادة تشكيل منظمة كادت أن تضع حدا لساكنيهم وحياتهم الروتيني.

وأصدرت المحكمة احكامها في مارس 1952 بعقوبات شديدة على (محمد خيضر، احمد بن بلة، حسين آت احمد، واحمد محساس، محمد بوضياف) مضيفة إلى عقوبة السجن عقوبات الغرامة وحضر الاقامة والحرمان من الحقوق السياسية ومصادرة الأشياء المحجوزة[2].

إزداد نشاط المنظمة الخاصة في الأوراس قيما يتعلق بجمع السلاح لا سيما في الأوراس وقد تولى مصطفى بن بولعيد العمل على تنشيط الخلايا بالمنطقة وتولى مراد ديدوش عمالة الجزائر وعبد المالك رمضان عمالة وهران في حين تولى محمد بوضياف التنسيق بين جهات الوطن وكلف مصطفى بن بولعيد بمهمة صنع القنابل المحلية وخزن الاسلحة والمتفجرات كما كلف بربط الاتصالات بالثوار والتونسيين والقيام برحلة استطلاعية إلى طرابلس للحصول على السلاح[3]

[1]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري للثورة،1954، دار البصائر، الجديدة ط1، 2013 ص:302.

[2]-سعدي. ميمونة، قداري فاطمة، النشاط السياسي للمنتخبين الجزائري في المجالس المنتخبة (1919،1954)، رسالة تخرج لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث المعاصر 2017،2018، ص:65.

[3]-عبد الرحمان بن ابراهيم، المرجع السابق ص:124،125.

لجأ التنظيم السري في الغرب إلى اغتيال الجنود الفرنسيين أو المتعاونين المسلحين في صفوفه بهدف الحصول على السلاح ومن بين هذه العمليات تلك التي حدثت بمعسكر بالملعب البلدي حيث تم إلقاء القنبلة على تجمع للقوات الفرنسية بهدف الحصول على السلاح لكنه قليل في الغرب مقارنة بالمنطقة الشرقية حيث لم يتم بعد وضع تنظيم معين لتأمين السلاح في المنطقة الغربية ولعل المنطقة الشرقية كانت الأوفر حظا فقد خزنت بها كميات كبيرة من السلاح لا سيما في بلاد القبائل والأوراس ومن أسباب توفر السلاح هو انفتاح هذه المنطقة على خطوط الإمداد المباشر عبر ليبيا وتونس.[1]

كما استطاعت المنظمة الخاصة شراء كمية من السلاح في شتاء1948 في صحراء فيض اولاد بولعيد واشترك في العمل يعزي لخضر ويعزي محمد وعزوي مدور، وكانوا حاملين معهم رسالة "رمز" وهي نصف ورقة من نوع عشرين فرنك سلموها لصاحب السلاح الذي كان ..... حيث يوجد منزل بعزي لخضر والثاني ... الدرعان بالقرب من الطريق الرابط بين باتنة وأريس.[2]

[1]– محمد ص:ديقي، الطرق والوسائل السرية لامداد الثوار بالسلاح، ترجمة أحمد الخطيب باتنة،1986 ص:9-11.

[2]– محمد الطاهر عزوي، الأعداد السايـاسي والعسكري للثورة في الأوراس، مصطفى بولعيد والثورة الجزائرية 1954، جمعية أول نوفمبر باتنة 1999، ص:626،627.

الفصل الثالث

أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية

أولا : أهم الأزمات التي واجهها حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية.

1- الأزمة البربرية

2- أزمة اكتشاف المنظمة السرية

3- أزمة الأمين دباغين

4- المؤتمر الثاني

ثانيا : انعكاسات أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية على مسار الحركة الوطنية

1- اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

2- اجتماع 22 التاريخي.

3- ميلاد جبهة التحرير الوطني

أولاً: أهم الأزمات التي واجهها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

1- الأزمة البربرية:

كان مهندس مؤامرة النزعة البربرية شاتينيون Berbérisme الذي خطط لها فقد أدرك بفضل ثقافته الواسعة أن سر قوة أي حزب تكمن في وحدته الوطنية فمنذ الأمير عبد القادر مروراً بالمقراني فالأمير خالد.

لقد ارتكزت الحركة الوطنية على عنصرين وطنيين هما الإسلام والعروبة حيث طلب شاتينيون الى عملائه المندوبين بالحركة الوطنية أن يعملوا على شق حزب الشعب في العمق الأيدولوجيا وطبق خلفه هذه الخطة التي تفجرت فيما سمي بمؤامرة النزعة البربرية وفضل ما سجل في هذه المسألة ما كتبه الأستاذ بن يوسف بن خدة في كتابه (مصادر أول نوفمبر 1954) حيث خصص فصلاً كاملاً لهذه الأزمة تمثلت فيما يلي:

في سنة 1949م تعرض حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية لمؤامرة داخلية هددت وحدة الحزب والأمة الجزائرية حيث عرفت هذه المؤامرة بالنزعة البربرية وقد دعن هذه المؤامرة الحزب الشيوعي الجزائري وكان المؤسسون للتيار البربري داخل الحزب الشيوعي علي لعمش وحسين آيت أحمد الطالب في بالثانوية، عمار ولد حمودة وصديق، الطالبان بمعهد المعلمين بحي بوزريعة بالعاصمة وعلى بنادي[1] وفي سنة 1948 أرسل "واعلي بناي" الى فرنسا طالباً قديما في ثانويو بن عكنون يدعى "محمد على يحي ليواصل دراسته[2] وأصبح هذا الشاب عضواً في اللجنة الفدرالية للحزب في فرنسا وذلك بدعم من واعلي بناي وعمر ولد حمودة[3].

وفي سنة 1946 أسس حسين آيت أحمد وولد حمودة وعمر أوصديق وبنادي نواة للمجموعة البربرية وكانوا كلهم أعضاء في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية[4].

1 عثمان سعدي، المرجع السابق، ص: 733.

2 مصطفى سعداوي، ص: 254.

3 عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص: 318.

4 عثمان سعدي، المرجع السابق، ص: 733.

حيث بدأت الأزمة تظهر بوضوح في مؤتمر أكتوبر 1946 عندما اتهم مصالي الحاج بأنه يماطا ولا يرغب في القيام بالعمل العسكري، ثم بدأ التشكيك في عروبة الجزائر والإسلام.

إضافة الى القمع المسلط على "ح.اح.د" وتزوير الانتخابات ويتمثل في مشكل الانقسام في الحزبين ووجود عناصر يسارية من القبائل الكبرى متواجدة بكثرة في فرنسا ومسيطرة على خلايا الحزب وعلى اللجنة المركزية إنها النزعة البربرية[1].

حيث كان هناك انفجار للأزمة البربرية في ربيع 1949 تمكن مجند من أن يجعل اللجنة المسؤولة علة نشاط الحزب في فرنسا تصدر قرار(باستنكار خرافة الجزائر العربية المسلمة) وثارت قاعدة المناضلين في فرنسا على القرار وبعثت برسائل إلى قيادة الحزب في الجزائر تحتج فيها على أعمال هذه العناصر الملحدة التي تحارب الإسلام و العروبة[2].

كما قررت قيادة الحزب عزل قادة الحركة البربرية وابعادهم من اللجنة المركزية للحزب، ولم يسلم من هذا التطهير إلا السيد "آيت أحمد" الذي وافق مصالي الحاج على بقائه في اللجنة المركزية في الحزب[3].

وفي ضل هذه الوضعية كان لزاماً على الحزب أن يجدد كل قواه في فرنسا والجزائر لمواجهة الأعمال الاجرامية[4]، حيث قامت قيادة الحزب بتعيين ثلاث شخصيات وطنية كلهم يتكلمون القبائلية على رأس فدرالية الحزب في فرنسا وهم: راجف بلقاسم-سعدي صادق-شوقي مصطفى-من أجل إعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا[5].

1 عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص: 318.

2 عثمان سعدي، المرجع السابق، ص: 734.

3 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص:118.

4 يحي بوعد الاتهامات المتبادلة، ص:13

5 عمار بوحوش ،المرجع السابق، ص:119.

واجهت هذه المجموعة التي وكلت اليها مهمة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا صعوبة كبيرة في أداء مهمتهم بسبب سيطرة انضار النزعة البربرية على أزيد من 80% من بنى الاتحادية، مما فرض عليهم إعادة هيكلة من الأساس واستغرقت هذه العملية سنتين كاملتين وتوجت بالنجاح بفضل تظافر عدة أسباب منها:

- إبقاء المسألة بين العناصر المنحدرة من منطقة القبائل فقط ومنع دخول أي ناطق بالعربية في الصراع حتى لا يجد الاستعمار منفذ لإثارة صراع عرقي بين الناطقين بالبربرية و الناطقين بالعربية.
- وضوح وقوة حجج الطرف الوطني ونذكر منها على سبيل المثال: "إن الهدف هو تحرير الوطن ولتحقيق ذلك لابد من الوحدة الوطنية"، " ليس هذا الوقت أن نتساءل من نكون المهم أننا جميعاً مسلمون".
- إذا كان النصر مع الاتحاد غير مضمون فإن الفشل مع الانقسام أكيد[1]. وهكذا تم اتخاذ الإجراءات الدفاعية الضرورية والتنديد بالفكرة وإقصاء دعاتها

حيث كانت المسألة الثقافية تقف وراء تحرك اتجاه بربري فالحركة الإسلامية الشعباوية كانت تحاكي بطريقة معاكسة الخطاب الاستعماري، فكلما حقر الاستعمار شيئاً وأنقص من قيمته إلا وانبرت هي تدافع عنه وترفع من شأنه فتأكيدها على عروبيتها واسلامها كان رد فعل ضد فرنسا اللاتينية والمسيحية وكانت النزعة البربرية هي كذلك رد فعل لكل من مزاعم العروبة والإسلامية التي تتجاهل ماضي الجزائر البربريو وكان الطلبة القادمون من جبال القبائل والمتحمسون لهذا الماضي هم عماد الحركة وسندها[2].

1 مصطفى سعداوي ،ص: 254-255.

2 محمد حربي ،المصدر السابق، ص: 130.

لقد عرف "كريم بلقاسم[1]" من المسؤولين الأوائل الذي تفطنوا للمؤامرة وتصدروا لها بكل امكانيتهم المادية والأدبية، حيث كان يردد في سائر الاجتماعات التي كان يترأسها عبر أنحاء ولاية تيزي وزو "أن النزعة البربرية لا يمكن أن تخدم مساعينا الوطنية، إنها سلاح فتاك نضعه بأيدينا في أي العدو وفي يوم من الأيام سوف تقودنا هاته الفترة إلى التناحر فيما بيننا ونحن الذين توحدنا عقيدة واحدة[2].

خلفت الأزمة البربرية والخلافات الموجودة بين أعضاء الحزب نتيجة سلبية هي أن اللجنة الفيديرالية بفرنسا أصبحت تعبه ولا تنتخب وذلك منذ ديسمبر 1949، فالمسؤولون فيها اصبحوا لا يخضعون للجنة المركزية للحزب الموجودة بالجزائر العاصمة والقاعدة لا يحق لها انتخاب قادتها بطريقة ديمقراطية[3] غير ان هذه الأزمة المبنية على نظرة جهوية متعصبة ومفرقة للصفوف وقصيرة النظر[4].

ولقد تمت تصفية مؤامرة النزعة البربرية والقضاء على نتائجها تماماً بداية من سنة 1949

حيث شاركت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مؤتمر السلام ذي التوجه الشيوعي السوفياتي وانظمت إليه كعضو في أفريل 1949 وأكد هذا المؤتمر على وجود أمة جزائرية تطالب بحقها في تقرير المصير[5].

[1] كريم بلقاسم ولد عام 1922 بذراع الميزان وانخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945 حكم عليه بالإعدام مرتين وهو من بين المنادين للكفاح المسلح – ينظر إلى محمد حربي ، للمرجع السابق، ص: 192.

2 العربي الزبيري، المرجع السابق، ص:320.

3 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص:320.

4 بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص:260.

5 عثمان سعدي، المرجع السابق، ص:742.

أ- تأثير الأزمة البربرية على المهاجرين:

إن التقسيم الذي ورد عن أصحاب النزعة البربرية يشمل:

- أصحاب النزعة البربرية ذوي المرجعية الإسلامية مثل الشيخين: بن يعلي الزواوي والطاهر الجزائري الذين لا تختلف أراءهما وكتابتهما عن زعماء جمعية العلماء المسلمين.
- أصحاب النزعة البربرية ذوي المرجعية الفرنسية والأوروبية ومن خريجي المدرسة الاستعمارية المعادين صراحة للعروبة والإسلام في الجزائر مثل بلقاسم ايباريزن وحسين لعمق، فالأول تمسخ وغدا داعية للمسيحية، والثاني برهن عن عدائه للأديان وانعدام أي صلة للبربر بالإسلام، إضافة إلى عمار بن سعيد بوليفة، الذي نشر عدة دراسات وأبحاث حول الثقافة البربرية خدمة للسياسة الاستعمارية التي أرادت فصل سكان زواوة عن الشريعة الإسلامية واستبدالها بأعرافهم السائدة قبل الإسلام.
- أصحاب النزعة البربرية ذوي المرجعية الوطنية (مجموعة البربرو وطنيين) الذين تزعموا الحركة الطلابية بين عدة مدارس ثانوية (خلال الحرب العالمية الثانية حتى أطلق عليهم "جماعة بن عكنون" نسبة إلى ثانويتها ومن بينهم حسين آيت أحمد ومحمد ايدير آيت عمران، عمار ولد حمودة، وغيرهم وهؤلاء بلا شك من المتأثرين بالمدرسة الفرنسية لكنهم لم يكونوا اندماجيين بل كانوا يعتقدون أن الحركة الوطنية الاستقلالية التي هم يساهمون فيها ستأخذ شكل طبيعي البعد البربري بعين الاعتبار عن تنظيم جزائر المستقبل.

ورغم تكريس هؤلاء البربرو-وطنيين للانقسام داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وربما توظيفهم من الإدارة الفرنسية لإضعاف الحركة إلا أن منطلق اعتراضهم كان في نظرهم بسبب المبالغة في ترسيم البعد العربي القومي من طرف الرئيس مصالي الحاج[1].

1 منصور نجاة ،بوركبة فاطمة، الصراع بين أنصار مصالي الحاج ،وأعضاء جبهة التحرير الوطني ،في فرنسا سنة 1954-1958 ،رسالة تخرج لنيل شهادة الاستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، 2018/2017 ،ص:33-34.

وفي هذا الصدد ما نقله رابح لونيسي عن رشيد على يحي من قوله" إن الجزائر ليست عربية لكنها جزائرية، يجب علينا تشكيل وحدة بين كل الجزائريين المسلمين، الذين يريدون الكفاح من أجل التحرر الوطنية دون أي تمييز بين عرب و بربر، وعلينا ظان تجاوز تماماً مسألة العرق والسلالة.

ثم يقول "إننا نقرأ في الصحف منذ مدة أن بعض الزعماء يلحون على القول بأن الجزائرية عربية وإننا نرى أن هذه التصريحات ليست فقط خاطئة بل إن أصحابها يعبرون وينطلقون من فكرة عنصرية؟ إن لم نقل استعمارية".

وهناك أسباب كثيرة للأزمة البربرية فالمناضل مبروك بالحسين الذي لعب دوراً في تفجير هذه الأزمة يحدد أسبابها في النقاط التالية:

1-الإحساس ببعض الإحباط الثقافي والتاريخي الناتج عن تركيز الحزب في أدبياته عن الجزائر ما بعد الفتح الإسلامي وتجاهله للعصور السابقة ونضالات الجزائريين وأمجادهم مما يبين أن الحزب يتميز بقصر النظر في معالجته للمسألة الوطنية.

2-بعض مقولات الحزب الداعية الى الارتباط بالجامعة العربية والاهتمام المتزايد بأمينها العام عبد الرحمان عزام وهذا أكره فعل على سياسة الاتحاد مع فرنسا والتي طرحتها الأوساط الاستعمارية والتي لقيت قيودا لدى الشيوعيين والاصلاحيين إن هذا الافتراض وهذا الموقف كان يزعجنا نحن الطلبة المنتمين إلى منطقة القبائل.

3-صدمة الكرامة العربية في فلسطين سنمة 1948 وهذا ما جعل هذه الجماعة تنادي بضرورة ابتعاد الحركة الوطنية الجزائرية "M.N.A " الثورية عن المراكز الخارجية مثل الجامعة العربية[1].

1 منصور نجاة، بوركبة فاطمة، الصراع بين أنصار مصالي الحاج وأعضاء جبهة التحرير الوطني، في فرنسا سنة 1954-1958 ،رسالة تخرج لنيل شهادة الاستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، 2018/2017 ،ص:34.

2- أزمة اكتشاف المنظمة السرية:

بعد اكتشاف أمر المنظمة السرية وتعرف الشرطة الفرنسية على عدد من مناضليهم منهم من ألقي عليهم القبض ومن منهم نجا وفر الى الجبال وإما الى الحياة السرية والتخفي بالبطاقات المزيفة[1] ولكا كانت أحسن وسيلة دفاع هي الهجوم على الأقل على المستوى الدعائي والقانوني نفت قيادة الحزب نفياً قاطعاً وجود المنظمة السرية، واعتبرته من نسج الخيال ونددت بوجود مؤامرة كولونيالية[2]

فطالبت إدارة الحزب من كل المعتقلين أن يتراجعوا عن اعترافاتهم السابقة أما القضاة في المحاكم ويؤكد لهم بأن أقوالهم السابقة تمت تحت التعذيب فقبلوا كلهم ماعدا عبد القادر الجيلالي الذي رفض ذلك بإصرار وتطوع لكشف أسرار المنظمة للشرطة الاستعمارية دون ادنى ضغط وهو من كبار المنظمة وباستثناء بن بلة رئيس المنظمة الذي اعتبر ذلك صعب واستقال و تراجع عن أقواله[3]

وعلى اثر انكشاف أمر المنظمة السرية انفجر الوضع داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأدى إلى انقسام مناضلي الحزب الى كتلتين كتلة تمسكت بمبادئ الحزب وزعامته التقليدية وكتلة اللجنة المركزية لتأمين أزمة الأخيرة التي فجرت الحزب والتي عرفت بأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث أن التيار الاستقلالي منذ ظهوره يتعرض لعدة مشاكل وأزمات داخلية وخارجية وكان الضغط الاستعماري عليه شديدا وقاسياً ولذلك حاول أن يتكيف مع الظروف وبعد الحرب العالمية الثانية وخلال ما بقي من عقد الأربعينيات واجه أزمة المشاركة في الانتخابات.

1 محمد الطيب العلوي، المرجع السابق ،ص: 244.

2 حسين آيت احمد، المصدر السابق، ص:215.

3 يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص:53.

- مسألة الأمين دباغين والأزمة البربرية وأيضاً أزمة اكتشاف المنظمة السرية وكيف عولجت هذه الأزمات لكن آثار سلبية تركتها هذه الأزمات لم تنتهي إلا مع اندلاع ثورة نوفمبر 1954، في أوائل مارس 1950 وخلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب طلب مصالي الحاج منحة الرئاسة الدائمة للحزب مدى الحياة وحق النقض وحق الاعتراف[1].

وهنا في 1950 بدأت الأزمة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية عندما رفضت الأخير صيغة الرئاسة الدائمة مدى الحياة لمصالي الحاج.

وفي سبتمبر 1950 بعد سوء تفاهم بشأن مبالغ مالية وضعت تحت تصرف الرئيس مصالي الحاج نشب أول حادث بين مصالي ولحول[2] وفي اجتماع اللجنة المركزية خلال سبتمبر 1950 خرج باقتراحان اثنان للدراسة والتفكير:

1 الرجوع للعمل السري.

2 القيام بالعمل الشرعي القانوني

وتقرر العمل بمهامها وفق المؤتمر الأول للحزب عام 1947 ولكن مصالي الحاج لم يرشح لهذا القرار والاتجاه وأخذ يعارض ويضايق أعضاء اللجنة المركزية وخاصة أمينها العام لحول حسين[3] الذي قام بتقديم استقالته كأمين عام للمرة الثانية في مارس 1950 وبعد شهرين فقط خرج من الحزب شوقي مصطفى وشنتوف وعمران الأول تناحر مع مصالي الحاج[4].

وفي سبتمبر 1951 توجه مصالي الحاج للحجاز للقيام بفريضة الحج في عودته مر على مصر والتحق بفرنسا في نوفمبر وقطعه رحلته لكي يتفرغ لشرح القضية الجزائرية لوفد الأمم المتحدة في دورتها السادسة ولقد لقي هذا الفعل معارضة من طرف قادة الحزب الذين كانوا يأملون منه هو القيام بجولة

1 يحي بوعزيز ،السياسة الاستعمارية ،ص:57.

2 الجيلالي صاري، محفوظ قراش، المقاومة السياسية في الجزائر 1900-1954 ،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1987،ص:110.

3 يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص:58.

4 الجيلالي صتري ،محفوظ المرجع السابق ،ص: 110.

في البلدان العربية لشرح القضية الجزائرية وترك الأمم المتحدة في باريس الى القياديين الآخرين في الحزب[1].

وفي منتصف فيفري 1952 عاد مصالي الحاج إلى مقر إقامته في بوزريعة وفي منتصف مارس 1952 اجتمعت اللجنة المركزية للحزب في مزرعة أحد المناضلين بقرية الأربعاء تم الاتفاق من خلاله على تحديد أيام 12-14 جويلية 1952 لعقد المؤتمر للحزب، ولكن مصالي الحاج تعرض للتحرشات من السلطات الفرنسية ونفي الى بنو؟؟؟ مما أدى إلى تأخير مؤتمر الحزب إلى تاريخ 4-6 أفريل 1953[2].

انعقد المؤتمر في أفريل 1953 بالجزائر وقد أرسل مصالي الحاج خطاباً للمؤتمر يقول فيه لكي نكون حزباً قويا من حيث التنظيم ولكي نعلم الشعب الجزائري حتى يلعب دوره في كل الظروف ونجتذب اهتمام الرأي العام الدولي بكفاحنا اليومي ويجب أن تكون لدينا سياسة خارجية، وأن يكون لدينا تنظيم جيد وصحافة جيدة وتمثيل جيد في البلاد الأجنبية[3]. وانتهى المؤتمر بنظام محكم بعد أن صوت على اللوائح والقوانين التي قدمتها اللجنة المركزية ولم تظهر المشاكل إلا بعد أيام بخصوص قضية تعيين القادة طبقاً للقوانين الجديدة سلطات مصالي الحاج الذي كان منفياً في بنو، ولقد ثارت ثائرة مصالي الحاج بتشجيع من أحمد مزغنة الذي أبعد من المكتب السياسي وملاوي مرباح الذي كان اعجابه وخضوعه لمصالي الحاج لا يضاهى إلا بطموحه المحدود[4].

وفي سبتمبر 1953 قدم مصالي الحاج مذكرة ينفذ فيها السياسة الإصلاحية للقيادة ويعلن عن سحب ثقته من الأمين العام ويطلب السلطات المطلقة قصد تقويم الوضع ورفضت اللجنة المركزية تصالحاً منها في أكتوبر 1953 وقد تكوم من أربعة أعضاء لشرح أسباب رفضت الطلب ولم يحصل الوفد على شيء[5] وبعث مصالي الحاج مرة أخرى رسالة جديدة يوم 1 جانفي 1954 حيث يسحب الثقة من أعضاء القيادة جميعهم ويجدد طلب السلطة المطلقة ويهدد بطرح النزاع على القادة

1 يحي بوعزيز ،مرجع سابق، ص:58.

2 يحي بوعزيز ،مرجع سابق ،ص:59.

3 عمار رخيلة- المرجع السابق، ص:41-42.

4 عمار ملاح ، المرجع السابق ،ص:41.

5 الجيلالي ص:اري، محفوظ قداش، مرجع سابق ص:112.

فتشبثت اللجنة المركزية بمواقفها الأول،. دعت مصالي الحاج إذا رأى ذلك إلى طرح المشكل أمام[1] مؤتمر كالعادة، كما اعتبرت مصالي الحاج يريد أنم يدفع بالشعب الى الواجهة الأمامية لكي يكون فريسة سهلة للإدارة الاستعمارية ليشكل به ويقوم بقمعه وبذلك يكون مصالي الحاج في الواق ضد تطلعات الشعب ورفض بذلك مصالي الحاج استقبال وفد اللجنة المركزية وبذلك تمت القطيعة لأنه إلى حد الآن تأثير الأزمة على مستوى القمة ولم تكن على علم بذلك.

ولقد قام الفريقين بعقد مؤتمرات استثنائية حيث حضر جماعة مصالي الحاج مؤتمرهم الاستثنائي وفي هذا الإطار قدموا دعوات الحضور الى جماعة اللجنة المركزية خلال اجتماعاتهم يوم 27 جوان 1954 اعتبر المركزيون هذه الدعوة لحضور المؤتمر هي بمثابة دعوات لمحاكمتهم[2] وبانعقاد المؤتمر في بلجيكا في هورنو أيام 13-14-15 جويلية 1954 وبلغ عدد المشاركين فيه حوالي مائة وخمسون مندوب من فدرالية فرنسا وممثلين لهيئات المركزية والمنظمات المدعمة والقسمات بمعدل مندوب عن كل قسمة بها ثلاثون عضوا وازداد العدد يضاف نائب ممثلا لخمسين مناضل بالقسمة ولق أقر المؤتمر تقريراً عاماً وتوصية فيها انتقادات خاصة من حسين لحول وكيوان عبد الرحمان وسيد علي عبد الحميد من المركزيين وانتهى المؤتمر بقرارات هامة هي:

- حل اللجنة المركزية وإقصاء المسؤولين ح-إ-ح-د المتورطين والمتعاونين مع الإدارة إرجاع الملاك والأموال المملوكة لحزب التي بحوزة القيادة السابقة.
- إعطاء الصلاحيات كاملة إلى مصالي الحاج رئيساً للحزب مدى الحياة ومد الثقة الكاملة من أجل إعادة تنظيم الحزب وتنشيطه.
- التأكيد على ضرورة عودة الحزب إلى مبادئه الثورية الأصلية الموجودة منذ عهد "نجم شمال افريقيا" وإنهاء كل البيروقراطية[3].

1 الجيلالي ص:اري، محفوظ قداش مرجع نفس ،ص:59.

2 الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ،مرجع سابق ،ص:59.

3 جيلالي ملونة عبد القادر، حركة انتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق ،دار الألمعية ،الجزائر 2011 ،ص:113.

ألح المؤتمر كثيراً على مبدأ التضامن مع الشعب التونسي والغربي ورد المركزيون على التوصيات وقرار هذا المؤتمر الاستثنائي الجمعية الانفصالية بعقد مؤتمرهم الاستثنائي في الجزائر خلال 13 و126 أوت 1954 وخرجوا بالتوصيات التالية:

- التنديد باجتماع الانشقاق الانفصال المنعقد في بلجيكا والموصوف بالمؤتمر.
- تجريد مصالي الحاج و مراعنة ومولاي مرباح من كل المهام دخال الحزب تأكيد على سياسة العامة للحزب والمسطرة من قبل المؤتمر الثاني ح-إ-ج-د المنعقد في أفريل 1953.

بعد المؤتمرات الاستثنائية للمصاليين والمركزيين انقسم الحزب الى قسمين وأصبح الصدع واضح ووصل الصداع السياسي الى حد الانتقال ونقلت الصحافة حلات عديدة من الخلافات والاصطدامات الجسدية بين مناضلي حركة انتصار الديمقراطية وكان أغلبية المناضلين للجنة المركزية اللجنة المركزية من المناضلين والمسؤولين في الدوائر والولايات أما أغلبية القادة فقد انضمت إلى مصالي الحاج[1].

ولقد كان انقسام الحزب في هذه الظروف ضربة قاسية للحركة الوطنية الثورية الجزائرية بحيث كادت مسألة الانشقاق أن تؤدي الى مالا يحمد عقباه لولا الفريق السياسي المتكون من قدماء المناضلين في المنظمة السرية الذين سعو الى التوفيق بينهما على أساس العمل والثورة في إطار اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2].

1 جيلالي بلوفة عبد القادر، مرجع سابق ،ص: 113-114.

2 محمد الطيب العلوي ،مرجع سابق ،ص:245.

وأمام هذه الضربات القوية المتكررة للإدارة قام حزب حركة الانتصار فيما بعد وحسب الظروف بالمشاركة أو الامتناع عن المشاركة في الانتخابات التي تمت بعد هذا التاريخ وهكذا امتنع الحزبين عن الانتخابات فيفري 1951 لتجديد نصف المجلس الجزائري وقام بتقديم مرشحين للانتخابات التشريعية ل 17جوان 1951[1].

وقد وقع تزييف ؟؟؟ في انتخابات الدوائر بتاريخ مارس 1949، وفي الانتخابات التكميلية لشهر أكتوبر 1950م، وفي الانتخابات التشريعية جوان 1951م و في انتخابات مجالس البلديات لشهر أفريل 1953 وفي الانتخابات المجلس الجزائري فيفري 1954[2] وهكذا رهنت الإدارة الفرنسية مرة أخرى على مدى تفننها في التزوير والقمع والإرهاب والغش والدس، فكانت النتيجة أسوء من انتخابات 1948، بحيث فقد الحزب المقاعد الخمسة التي كان يحتلها في المجلس[3] كما خسر الاتحاد الديمقراطي مقعدا واحداً ثم فقد الحزبان معهاً كل مقاعدهما في البرلمان الفرنسي وجلس الشيوخ في الانتخابات التي جرت في نفس الشهر[4] وهكذا تأكد مرة أخرى للحركة الوطنية لا جدوى من العمل السياسي في صل الحكم الاستعماري.

3- أزمة الأمين دباغين:

برز الانشقاق الحاصل بعد قبول الأمين دباغين المشاركة في الانتخابات حفاظاً على وحدة الصف النضالي في حركة انتصار الديمقراطيات الشعبية والتي فازت في البرلمان، رغم هذا إلا أن رغبته في العمل المسلح ضلت قائمة دون الكفاح السياسي لأن تجربة 8 ماي 1945 لازالت عالقة في ذهنه، الأمر الذي جعله يلتزم الصمت تعبيراً عن هذا القرار[5].

1 محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص:29.

2 عبد الرحمان كيوان، المصدر السابق ،ص:29

3 عمار هلال ،دجلة الذاكرة المرجع السابق ،ص:89.

4 يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية... المرجع السابق، ص:125.

5 محمد حربي، المصدر السابق، ص:223.

إن ظهور ملامح الانقسام داخل الحزب سببها اختلاف الأراء حول قضية العمل المسلح حيث كان مصالي الحاج يعجل الانتخابات ويؤخر قضية العمل المسلح على غراره ويقول لم يحن الوقت بعد[1].

وبما أن العمل المسلح كان خياراً أساسياً واستراتيجياً لم يتراجع عنه الشباب وبعد كل الأحداث التي جرت خاصة مواجهتهم الصارمة أمام مصالي الحاج خلال اللقاء الذي تم في أكتوبر 1946 ببوزريعة بالجزائر العاصمة[2].

وهناك حيث تقرر انشاء منظمة خاصة شبه عسكرية تتكفل بالتحضير التقني والاستراتيجي لثورة وضرورة توحيد حركات التحرر في شمال افريقيا طلبين المساعدة من الدول العربية الإسلامية[3].

ومن أجل ترسيخ هذه الجهود لابد من انتخاب لجنة مركزية جديدة تقوم بالمهمة لإجماع ترجع حيث يقول حسين آيت أحمد"...تراجع الاجتماع على البرنامج عندما وصلنا إلى كيفية تعيين من سيقومون بتطبيقه أي أعضاء اللجنة المركزية ولأسباب مرتبطة بالسرية والأمن ثم التخلي فوراً عن التعيين عن طرق الاجراء الديمقراطي..."[4]

حيث طرح عدة اقتراحات:

اقتراح قدمه مجموعة القضية وكان يساندها عدد كبير من المندوبين ورأت أن يوكل الأمر الى الرئيس مصالي الحاج.

إقتراح قدمه حسين آيت أحمد، يتعلق بانتخاب لجنة حول مصالي الحاج على أن تكون مكونة من أحمد بودة، عبد الله فيلالي، الحسين لحول مسعود بوقادوم والأمين دباغين وهو الاقتراح الذي تم الأخذ به حيث يرى حسين آيت أحمد أنه لو تم الأخذ باقتراح مجموعة القصبة لشكل هذا

1 عبد الرحمان بن القفون، الكفاح القومي والسياسي ،ج3- مصدر سابق، ص:12-13.
2 عمار هلال، مرجع سابق ص:164.
3 حسين آيت أحمد، مصدر سابق، ص: 104.
4 حسين آيت أحمد ،مصدر سابق ،ص: 105.

الأمر إهانة للأمين دباغين ومصالي الحاج الذي تولى قيادة الحزب خلال غياب مصالي الحاج كما كان له دور كبير في البرلمان الفرنسي[1].

وبعد أن أدخلت تعديلات على القيادة فوض إلى كل من الأمين دباغين ومصالي الحاج مهمة السهر على تحقيق القرارات مما دفع بالأمين دباغين نحو المواجهة لبكن هذا لا يعني التخلي عن مصالي الحاج وسحب الثقة منه.

أدرك الكثير من إطارات الحزب ما تقتضيه منهم الإدارة الثورة حيث منحت السلطة الأمين دباغين لضمان تجسيد قرارات المؤتمر فقد كان له دور فعال داخل الحزب بما عرف عنه من أفكار راديكالية لكن التغييرات التي أدخلت على السلم الإداري للحزب أنذرت ببروز انشقاقات كبيرة عجلت بنشوب أزمة بين القادة[2]. وعليه نقول إن مؤتمر 1947 لحركة انتصار الحريات الديمقراطية قد كرس إلى حد كبير ظاهرة الانقسام حيث ظهر داخل الحزب ثلاثة تيارات بارزة وهي:

أ) التيار العلني: فيه استمرارية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بمظهرها الشرعي و إطارها القانوني حيث يرى هذا الاتجاه ضرورة مساهمة الحزب في الانتخابات المختلفة التي ستقوم على الإدارة الفرنسية بتنظيمها.

ب)التيار اليساري: يمثله بعض المناضلين الذين كانوا داخل حزب الشعب الجزائري ويرى هذا الاتجاه ضرورة المحافظة على مبدأ السرية حتى لا يفقد الحزب أعضائه.

1 حسين آيت أحمد، مصدر، سابق ،ص: 105.

2 أحمد محساس، مصدر سابق ،ص: 188-189.

ج) التيار الثوري: وهو المؤمن بالعمل المسلح وذلك بتكوين منظمة شبه عسكرية تهتم بالتحضيرات الثورية وهذا بتشكيل أعضاء يفضلون العمل المسلح على العمل السياسي[1]. ومن خلال هذا توصلنا إلى هذه الانقسامات التي كانت غير منسجمة وغير متكاملة حيث دخلت في صراع مرير دفعت بها الى فقدان الثقة ببعضها البعض دون مصير الشعب الذي يتخبط تحت نيران الاستعمار الفرنسي.

إن هذا الانقسام فتح مجال الخلافات والتنافس بين مصالي الحاج و الأمين دباغين لأنه كان يؤكد على العمل المسلح وشرع في التحضير من خلال المنظمة الخاصة OS، كما مصالي الحاج بقي يشجع الانتخابات ويؤجل فكرة العمل المسلح[2]، أما بالنسبة لقضية الانخراط في هذه المنظمة OS فكانت تتضمن شروط في مقدمتها الكفاءة الإخلاص الايمان والشجاعة الثبات والقدر خوفاُ من التراجع والعمل من الجهتين حيث قال محمد بلوزداد وبصفته رئيس للمنظمة في لقائه مع مسؤولي الولايات "...كم لم يرشح مناضل كفء من القاعدة يعتبر خائن...."[3].

وقد طرحت مسألة التسلح على المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية من شهر مارس 1947 وقد اقترحت مجموعة من الحلول منها البحث عن السلاح لدى الأحزاب المعادية للاستعمار والبلدان العربية والحكومات المهتمة بقضية الجزائر، وقد أعطيت تعليمات للنواب وخاصة الأمين دباغين المسؤول عن الشؤون الخارجية للبحث عن مصادر التزود بالسلاح لكن لم تتحقق النتائج المرجوة فالسلاح كان موجوداً لكم المشكلة المالية للمنظمة الخاصة حالت دون ذلك فقد خصص للمنظمة الخاصة مبلغ مالي قدره مائة ألف فرنك فرنسي يقدم شهرياً من ميزانية الحزب ومن أصل هذا المبلغ كانت تدفع أجور قادة المناطق التي بلغت ستة آلاف فرنك يقدم للشخص الواحد الى غاية ديسمبر 1948م وهذا ما يعكس افتقار حرة الانتصار للأموال[4].

1 محمد حربي، مصدر سابق ،ص:70.

2 مصدر، نفسه، ص:49.

3 محمد عباس، مرجع سابق، ص:240.

4 محمد عباس، مرجع نفسه، ص:164.

تعود بوادر الانشقاق السياسي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية الى اجتماع اللجنة المركزية لحزب في مارس 1950 وكان ذلك بسبب الجدال حول مكانة و صلاحيات رئيس الحزب والمواقف من الانتخابات والتحالف مع الأحزاب السياسية الجزائري وازدادت مشاكل الحزب من خلال اتساع الهوة بين أعضاء اللجنة المركزية الت يغلب عليها الطابع المعتدل من جهة وبين زعيم الحزب ومجموعة من الشباب المتحمسين الى العمل العسكري من جهة ثانية[1].

ولقد شهدت سنة 1951 خلافات حادة بين قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وقد وصل الخلاف ذروته عام 1953 وتفجر بصفة خطيرة وحادة عام 1954[2].

كان غياب زعيم الحزب بين القاء القبض عليه من قبل الإدارة الاستعمارية في 14 جانفي 1952 فتح المجال أمام معارضيه من المركزية لقيادة الحزب حتى اندلا ع الثورة التحريرية ومن مآخذ المركزيين عن مصالي الحاج أسلوبه الجائر وألفاظه العنيفة والميل إلى أثارة الجماهير وعدم قدرته على العمل بفعالية أما المصاليين فهم يرددون بأن المركزية ينتهجون سياسة إبعاد وتهميش المصاليين من مراكز القيادة لحزب رغم محاولات رأب الصدع ومحاصرة تفاعلات الأزمة السياسية وامتداداتها من قبل الكثير من المناضلين[3].

حيث ان تشكيل القيادة المنبثقة عن المؤتمر الثاني نقطة انطلاق الأزمة المؤرخة بين مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية منهم الأمين دباغين[4].

حيث يقول بن يوسف بن خدة: "....لقد بدأت الأزمة غداة مؤتمر أفريل 1953 حتى لاتعود بها الى ما قبل ذلك ....."[5].

1 الغالي العربي، المرجع السابق ،ص74.

2 عقيلة ضيف الله، المرجع السابق ،ص159.

3 الغالي العربي، المرجع السابق ،ص74.

4 صالح بالحاج، المرجع السابق ،ص104

5 شوقي عبد الكريم "دور العقيد عميروش، في الثورة الجزائري، ص:59.

4- المؤتمر الثاني:

إن ما حدث في مؤتمر الحزب في 4-5 جويلية 1953 كان بمثابة الضربة القاضية التي قضت على أي تفاهم بين أنصار رئيس الحزب مصالي الحاج و اللجنة المركزية رغم أن المؤتمر انتخب مصالي الحاج رئيساً للحزب إلا أن أنصاره أضحو أقلية في اللجنة المركزية التي تدير شؤون الحزب.

أما موقف الجناح الثوري من هذه التطورات فكان اتهام قيادة الحزب بالعجز والافلاس وإهمال مطالب وتطلعات القاعدة والتفاف في تحضير الثورة من خلال تبني النهج الإصلاحي والذي أوصل الحزب إلى طريق مسدود وقد نتج عن رجحان الكفة لصالح هؤلاء أن شهدت مبادئ الحزب وتصوراته للقضايا الوطنية ورؤاه المستقبلية انحرافاً في اتجاه المكانة والوسطية في علاقة الحزب مع الادارة الاستعمارية وبقية الأحزاب الجزائرية فالمركزيين تمسكوا بما يسمى بالواقعية الثورية والتي تعتمد أن ظروف قيام الثورة غير مكتملة وأنه من الضروري القيام بتحضير جدي ومتأني وطويل المدى مما يجنب الثورة من الفشل ولهذا ركزوا عملهم في هذا الاطار على القضايا التنظيمية والهيكلية[1].

أما جماعة المركزيين بقيادة لحول حسين، كيوان عبد الرحمان سيد علي عبد الحميد، بن يوسف بن خدة. بودا أحمد وقد قررت هذه الجماعة نزع جميع السلطات من مصالي الحاج مع تعزيز مبدأ التسيير الجماعي[2].

أما المصاليين رغم إيمانهم بأن الأوان قد حان للقيام بعمل ثوري إلا أن الخطوة الأولى في نضرهم كانت القيام بعملية تطهير واسعة في الحزب وتشكيل قيادة جديدة لضمان الخط السليم وهذا يتضح من رد مصالي الحاج على مصطفى بن بولعيد بقيت الأزمة السياسية التي كانت تعيشها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في بداية الأمر منحصرة على مستوى القيادات[3].

1 الغالي العربي ،المرجع السابق، ص:75.

2 منصور نجاة ،و بركية فاطمة ،المرجع السابق ص:17.

3 الغالي العربي، المرجع السابق، ص:75.

زمن خلال اللائحة العامة والتقرير الذي صدر عن المؤتمر فإن الاستعانة قد تمحورت حول قضايا أساسية وهي:

1. قضية التحالفات داخلياً وخارجياً
2. التكفل بمصالح الطبقة البورجوتزية.
3. البحث عن مساندة لدى الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
4. قضية المنظمة الخاصة العسكرية التي طرحت بشكل سري وخاص وقد سبقت الإشارة إلى ما قدر بشأنها.
5. قضايا تنظيمية خاصة وخطيرة شكلت رواية الأزمة الفعلية بين رئيس الحركة وأعضاء اللجنة المركزية الجدد تمثلت في نقطتين أساسيتين:

- النقطة الأولى وتتمثل في القرار الخطير الذي اتخذه المؤتمر والقاضي بتحديد صلاحيات الرئيس وإدخال نوع من الديمقراطية والشورى داخل قيادة الحزب.
- النقطة الثانية وتتمثل في القرار الثاني المتخذ بالأغلبية والقاضي بإبعاد أهم مساعده مصالي الحاج.

كانت هذه القرارات ضربة عنيفة بالنسبة للمصالي واعتبرها مؤامرة من قبل اللجنة المركزية ضده وفي أوت 1953 اجتمع كل من الأمين العام بن خدة يوسف ورئيس الحركة وخاض بعرض نتائج المؤتمر وذلك بتنصيب المسؤولين رسمياً من قبل رئيس الحركة، إذا اكتشف مصالي الحاج في سبتمبر انتقاده بشدة لقرارات المؤتمر ما سماه بسياسة الإصلاح و كان موقف اللجنة المركزية معاكساً تماماً لرغبة مصالي الحاج إذ أعلنت رسمياً عن تنصيب بن خدة بن يوسف أميناً عاماً للحركة وكذلك تنصيب المكتب السياسي كما أعلنت عن رفضها المطلق لمطلب مصالي الحاج المتمثل في منحه تفويضاً كاملا للصلاحيات لكن هذا المطلب بقي أخذ ورد كما بقي الصراع بين الطرفين قائماً إلى غاية الانفصال النهائي والتام بانعقاد مؤتمرين لطرفين في صائفة 1954.[1]

[1] - سعاد يمينة شبوط، حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،"MTLD" (1945-1954 من الأزمة إلى القطيعة ،قسم تاريخ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان، ص: 145-145-147.

وكانت جماعة المحايدة مسيرة من طرف محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد العربي بن مهيدي ديدوش مراد رابح بيطاط وكان عقد مؤتمر المركزية من جيل لحول ومن معه لمنع خضومة القياديين من حضور المؤتمر وخاصة العناصر الملاحقة من طرف الشرطة، و باتالي كان الحضور أغلبهم من أصدقاء الأحول من إطارات المنظمة الخاصة والتنظيم السياسي، وتكون لهم نظرة مغايرة لمعالجة أزمة الحزب، واستمع المؤتمرون الى خطاب أحمد مزغنة رئيس حركة إ.ح.د ولكن لم يشير المسؤولين بصفة رسمية الى الأزمة ولم يتوصلوا الى أي حل كما أنهم تجنبوا التعريف بالقضايا الأساسية خلال المناقشات وكذلك أسباب الخلاف بين القادة التي كانت في عام 1953 حيث دخل فيما يلي مصالي الحاج في صراع مع مركزي الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية وكاد أن يذهب هذا الصراع بإنجازات ومكتسبات الاتحاد الاستقلالي سدى، وقد كان هذا الصراع أحد أسباب الرئيسية التي عجلت باندلا ع الثورة المسلحة على يد جبهة التحري الوطني في أول نوفمبر 1954 وهو تنظيم جديد عي يد مناضلين أغلبهم ينحدرون من المنظمة الخاصة[1].

مشروع العمل الذي تقترحه حركة انتصار الحريات الديمقراطية

أولاً المبادئ الأساسية:

أ- الجزائر امة

ب- تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقري مصيرها بنفسها على الجزائر ذلك المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي وقعت عليه فرنسا .

ج- انتخاب مجلس وطني ذي سيادة من طرف جميع الجزائريين بالاقتراع العام المباشر

د- تأسيس دولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية

1 منصور نجاة، روركبة فاطمة، المرجع السابق، ص:17.

ثانياُ برنامج العمل العاجل

أ- البرنامج السياسي

1) في الميدان الداخلي:

أ) التطبيق الفعلي لحريات الديمقراطية المعترف بها والمكفولة بنصوص الدستور الفرنسي والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ب) العفو العام والافراج عن ضحايا القمع الاستعماري والتعويض لهم.

ت) الافراج عن مصالي الحاج وارجاعه الى الجزائر.

ث) استقلال الدين الإسلامي.

ج) الإلغاء الفعلي للأحواز الممتزجة ومناطق الجنوب واستبدالها بالأحواز التامة

2) في الميدان الفرنسي:

أ) إطلاع الرأي العام الفرنسي على الكفاح الوطني الذي يقوم به الشعب الجزائري.

ب)البحث عن قوى مساعدة في الأوساط الديمقراطية الفرنسية المنتسبة لكافة الطبقات الاجتماعية[1].

3) في الميدان الدولي :

أ) إعلان موقف الحياد السياسي للشعب الجزائري إزاء الكتلتين السوفياتية و الغربية

ب) السعي لدى الدول العربية والأسيوية وجميع الأمم المناهضة للاستعمار لتأييد القضية الوطنية الجزائرية.

ب- البرنامج الاجتماعي والثقافي:

1-نشر الثقافة الوطنية الجزائرية

2-الترسيم الفعلي للغة العربية وجعل تعليمها إجبارياً.

3-إيجاد مدارس لتعليم كافة الأطفال الجزائريين.

4-مقاومة الأمية بتطبيق الأساليب الحديثة للتعليم الأساسي في كامل أنحاء القطر.

5-توسيع مدى التكوين المهني والفني

1 عبد الحميد زوزو ، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية ،الجزء الأول ،دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، 20102 ،ص:817-872.

6-رفع المستوى العام للمرأة الجزائرية لاشتراكها في الكفاح الوطني.

7-تشجيع الجهود الخاصة في الميدان الاجتماعي والثقافي.

8-الكفاح ضد البطالة.

9-تأييد مطالب العمال الجزائريين.

10- تطبيق الوسائل الناجحة لايجاد حل عادل لمشاكل الهجرة الجزائرية الى فرنسا.

11- الكفاح ضد المساكن الهشة والأمراض بإلغاء مساكن القصدير وإيجاد السكن والمحافظة على الصحة العامة.

ح) البرنامج الاقتصادي:

6) الدفاع عنت الفلاحين.

- انتهاج سياسة للماء وإعادة التشجير

- المحافظة على المواشي ونشر تربيتها وتوزيع الأراضي التابعة للدولة والبلديات[1].

أ) إن الكفاح الوطني يجب أن يقوم به جميع الجزائريين وفي الجزائر بصفة أساسية .

ب) استعمال جميع الوسائل السياسية.

ج) العمل في نطاق الحريات الديمقراطية وفي دائرة القوانين الجاري بها العمل والمواثيق الدولية[2].

1 المرجع السابق، ص:874.

2 المرجع السابق ،ص:874.

ثانيا : انعكاسات أزمة حركة الانتصار الديمقراطية على مسار الحركة الوطنية:

1-اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

أما تأزم الأمور وانفجار الأزمة بين المركزيين والمصاليين في مطلع 1954 لم تعد هناك فائدة ترجى من محاولات المصالحة المتكررة لحل النزاع بين الطرفين بخاصة أعضاء المنظمة شبه العسكرية النحلة خوفاً من تضييع فرصة الكفاح المسلح من أيديهم الأمر الذي جعلهم يتخذون قرار الانتقال الى مرحلة التحضير لتفجير الثورة، لذلك تم انشاء حركة مهمتها الكفاح المسلح، وتأخذ على عاتقها في الوقت نفسه إعادة بناء حركة انتصار الحريات الديمقراطية فأطلق على هذه الحركة اسم "الجنة الثورة للوحدة و العمل"[1].

وقد ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في شهر مارس 1954 في إحدى أقدم مدارس الحزب وهي مدرسة الرشاد بشارع علي عمار، أما الذين كونوها فهم مجموعة حسين لحول من المكتب السياسي واللجنة المركزية كذلك سيدي علي عبد الحميد ودخيلي بشير من واللجنة المركزية ومسؤول التنظيم في ذلك الوقت محمد بوضياف الذي يسمعون عنه، هؤلاء الذين كونوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2].

وما يذهب إليه مرجع آخر يشأن مؤسسي اللجنة الثورية حيث يقول أن اللجنة الثورية تأسست في 23 مارس 1954 بمبادرة مشتركة بين بعض قادة المركزيين من وبعض قادة المنظمة شبع العسكرية السابقين من جهة أخرى وقد مثلها كل من دخيلي بشير مسؤول التنظيم ورمضان بوشوبة المراقب العام أما عن التيار الثوري فقد مثلها كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد[3].

وهذا ما يؤكد عليه المؤرخ يحي بوعزيز بقزله "بوضياف قام بمساعي كبيرة للاتصال بأعضاء اللجنة الخاصة سواء في فرنسا (ديدوش مراد-زيغود يوسف) أما في الجزار رابح بيطاط عبد الحفيظ

1 نجاة بية ، المصالح الخاصة لجبهة التحرير وجيش التحرير الوطني تصديرة أبو القاسم سعد الله ،ط1 منشورات الحبر الجزائر 2010،ص:35.

2 أحمد بودا، التحضير لأول نوفمبر، سلسلة الطريق الى أول نوفمبر، مجلد 1، ص:117.

3 مومن العمري ،ص:262.

بوصوف –بن مهيدي– رمضان عبد المالك– لخضر بن طوبال، عمار بن عودة...بن بولعيد ،. وكذلك بأعضاء البعثة الخارجية في القاهرة (محمد خيضر–آيت أحمد – بن بلة)[1].

لقد حددت اللجنة الثورية دوافع انشائها والأهداف الواجب تحقيقها في النقاط التالية:

- المحافظة على وحدة الحركة وذلك بالسعي لاصلاح ذات البين لطرفين المتصارعين.
- منح الحركة قيادة ثورية عاقدة العزم على مبادرة العمل.
- دعوة كل المناضلين بعدم تبني النزاعات القيادة[2].

تتفق العديد من المصادر أن اللجنة الثورية وجدت من أجل إعلان حركة كفيلة بتوحيد القاعدة النضالية لمنعها من الانسياق وراء أي من الطرفين بالشكل الذي يزيد الضغط لفرض مؤتمر وحدوي ينقذ الحزب من الانقسام[3].

وهذا اما زاد أيضاً في قناعة أعضاء اللجنة الثورية بضرورة السير نحو الثورة المسلحة هو ما أفرزته الأحداث على الساحة الوطنية بعد المجهودات التي قاموا بها قصد إبقاء عملية الخلاف فقد لاحظوا بكل أسف:

فشل كل المحاولات التوفيقة التي قاموا بها والتي لم تجد آذان صاغية لدى الطرفين المتنازعين.

رغبة المصاليين في استغلال تفوقهم للهيمنة والسيطرة على الحركة وأجهزتها وظهر ذلك جلياً في انعقاد مؤتمرهم الانفصالي الأخير.

الموقف المتمرد للمركزية والذي أدى الى انسحاب ممثليهم عن اللجنة الثورية.

لقد كان لأعضاء اللجنة الثورية رصيد كاف من التجارب جعلهم يعتقدون منذ البداية مبدأ العمل الثوري المسلح لأن العمل السياسي اثبت عقمه وفشله[4].

1 يحي بوعزيز ،ص: 61.

2 يسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية ،ص:128.

3 عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة ترجمة موسى شرشور ،ط3 منشورات الشهاب، 2010 ،ص:60.

4 مومون العمري ،ح ت في الجزائر، المرجع السابق ،ص:274.

2- اجتماع 22 التاريخ:

لقد عمل بوضياف على تقاسم هذا الموقف مع مجموعة تكون أشد نفوذاً وصلابة وأكثر التزاماً بمبدأ العمل الثوري الذين سيخرجون الحركة الوطنية من سباتها ومن الجمود الذي أغرقها فيه المسؤولون في قيادة الحزب، وعلى هذا لأساس كان بمستطاع جزء كبير من الذين تمت دعوتهم الاجتماع أن يشكلوا مجموعة متجانسة[1].

دامت أشغال الاجتماع يوماً واحداً تمحورت حول الجدول الآتي:

- تاريخ المنظمة منذ نشأتها الى حين حلها.
- حصيلة القمع والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب
- العمل الذي أداه قدامى المنظمة الخاصة في فترة 1950-1954.
- أزمة الحزب، أسبابها العميقة والمتمثلة في الصراع بين الخط الإصلاحي لقيادة والتطلعات الثورية للقاعدة، الصراع الذي أدى الى الانشقاق وعدم الفاعلية داخل الحزب.
- موقف اللجنة الثورية من الأزمة والمركزيين.
- استعراض الوضع بالشمال الافريقي (تونس-المغرب)[2].

وعلى ضوء هذا يمكن تلخيص أهم القرارات التي صدرت عن اجتماع (22) التاريخي كلآتي:

- تبني نظام داخلي وتحديد المهام وتوزيع المسؤوليات.
- إعادة جمع قدماء المنظمة الخاصة وادماجهم في الهياكل الجديدة.
- مباشرة التدريبات العسكرية وتكوين البعض في تربصات تقنية لصنع القنابل[3].

1 عيسى كشيدة، مرجع السابق، ص:68.

2 عمار ملاح، المرجع السابق ،ص: 46-47

3 جيلالي ص:اري ومحفوظ قداش ،المرجع السابق، ص:144.

حيث كان مناضلين متأثرين بمصالي الحاج ولتحقيق ذلك المسعى كان لابد من إجراء بعض الاتصالات:

إتصال اللجنة مع "سي حمودة بن يحي" الذي كلف بالاتصال بكريم بلقاسم وعمار أو عمران باعتباره من سكان المنطقة.

تم اللقاء بين ديدوش مراد ولخضر بن طوبال وعمار بعودة من جهة وأوعمران من جهة ثانية لاقناعه بالانضمام الى صفهم وقد أبدى موافقة مبدئية وقد تك اللقاء في مقهى التلمساني بالعاصمة.

ثم تم لقاء ثاني جمع مراد ديدوش ولخضر بن طوبال والعربي بن مهيدي و زيغود يوسف من جهة وعمار أوعمران من جهة أخرى في العاصمة لنفس الغرض.

ثم لقاء ثالث جمع محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد من جهة وكريم ولم تستغرق هذ الاتصالات والمشاورات فترة طويلة إذ توصل الطرفان الى صيغة مرضية ومقنعة لكليهما ومنذ ذلك أصبحت تعرض لجنة الخمسة بلجنة الستة.

ومن جهة أخرى باشرت لجنة خمسة عملها بالاتصال على المستوى الداخلي والخارجي[1].

وحول نتائج هذه المساعي والمهام يقول محمد بوضياف:"....وبعد أسبوعين عاد جميع المكلفين بمهمة في الخارج الى الوطن واجتمعت لجنة الخمسة أيضاً لمناقشة نتائج هذه التنقلات والحقيقة أنه لم يكن هناك أي جديد فمن طرابلس لم يأت بن بلة بأي سلاح وفي سويسرا دفعت الأموال لحساب عبد الكبير القاسي منقوص منها 200.000 فرنك اقتطعها بن بلة لتغطية مصاريفه الخاصة ومن الريف لم يكن ثمة شيء محسوس والشيء الإيجابي الوحيد هو معرفة اجتياز الحدود في الشرق والغرب والاتصال مع الوطنيين مغاربة الريف الذين سروا بالتعرف بنا وأظهروا استعدادهم للعمل الثوري الموحد...."[2]

1 سيام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، المرجع السابق ،ص:128.

2 عبد الرحمان بن براهيم بن العقون ،المرجع السابق ،ص:465.

3- ميلاد جبهة التحري الوطني:

إن هذه الجبهة ليست تجمع الأحزاب السياسية وإنما جبهة بين القيادة خماسية ثم سداسية بعد انضمام كريم بلقاسم اليها المجموعة التي كانت موجودة بالقاهرة وهم: أحمد بن بلة – محمد خيضر – آيت احمد وعلى كل فإن الجبهة نتيجة الانفجار العميق داخل الحركة الوطنية (اللجنة المركزية والمكتب السياسي)[1].

كما تم في هذا الاجتماع 23 أكتوبر 1954 على انشاء الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني وأطلق عليه اسم جيش التحرير الوطني بالإضافة الى ضبط التقسيم الإقليمي المتمثل في ستة مناطق[2] أما بالنسبة للتمثيل الخارجي فإن الاتصالات التي أجراها محمد بوضياف مع الوفد الخارجي ممثلاً في شخص أحمد بن بلة انتهت الى تعهد هذا الأخير بأنه يضمن الموقف الإيجابي لمصر وبعض الدول الخرى لصالح قضية الثورة الجزائرية كما تم الاتفاق على تعيين الوفد الخارجي بقيادة أركان الثورة مع الاحتفاظ بهويتهم داخل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني[3].

1 مصطفى هشماوي، مرجع السابق ،ص: 13

2 عيسى كشيدة –،المرجع السابق ،ص:93.

3 مومن العمري، ح.ت ،في الجزائر، المرجع السابق، ص: 306.

الخاتمة

ان الواقع السياسي للجزائر بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد مجازر 1945/05/08 كانت الفاصل بين سياسة انصاف الحلول السياسية الإصلاحية والسياسة الثورية حيث انطلقت الحركة الوطنية معتمدة على أسس جديدة وافق جميع الزعماء الوطنيين على هدف واحد وهو الاستقلال وبعد ذلك نقطة تحول حاسمة ,كما ان سياسة القيام بالإصلاحات التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية بعد 1945/05/08 ومن ذلك معرفة رد فعل الشعب والحركة الوطنية الجزائرية.

ان استقرار الواقع السياسي يجعلنا نفهم حقيقة التغيير الذي حدث على الساحة الجزائرية خاصة بعد مشاركة بعض التيارات السياسية للحركة الوطنية في الانتخابات الفرنسية المتعددة سواءا البلدية او البرلمانية والتي انتهى بها المطاف بالتزوير ,وكانت نتائجها وخيمة على سياسة بعض التيارات خاصة الاتحاد الديمقراطي الذي يمثله فرحات عباس .

وخلاصة القول ان التجربة القاسية التي مرت بها الحركة الوطنية الجزائرية اثبتت ان كل مايا خذ بالقوة لا يسترد الا بمثلها فلا الخطابات السياسية ولا الانتخابات المحلية والوطنية والبرلمانية او برامج إصلاحية ستستطيع ان تعيد للشعب حريته واستقلاله، كما انطلاق الثورة في البلدين المجاورين تونس والمغرب منذ عام 1952, رغم ان برامجها لم تكن ثورية متطرفة من قبل مثل برنامج الحركة الوطنية الجزائرية جعل تلك النخبة من الشباب الثوري يسابق الزمن ويحاول اللحاق بالركب في غياب النخبة القليلة من الثوريين التي شعرت ومنذ البداية بالمسؤولية الجسيمة خوفا من فشل الثورة في المهد على غرار الثورات الشعبية السابقة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين, ومن هنا كانت القواعد الأولى والمنهج الدقيق والعزيمة القوية لدى افراد هذه المجموعة الثائرة وان ظهور الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية يعتبر منعرج لمشاركة بعض الأحزاب السياسية في الانتخابات الفرنسية المختلفة رغم معرفتهم بالمراوغات الفرنسية هو دليل اخر على استمرار بعض الأحزاب السياسية على نفس المنهج السابق.

الازمة التي تعرضت لها حركة الانتصار الحريات الديمقراطية كانت ضربة قاسية للحركة الوطنية الجزائرية بحيث كانت مسالة الشقاق او تؤدي الى مالا يحمد عقباه لولا الفريق الحيادي من قدماء المناضلين في المنظمة الخاصة الذين سعوا الى التوفيق بينهما لاكن هذه الجهود فشلت مما أدى الى ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي حملت على عاتقها تفجير ثورة اول نوفمبر 1954.

ملاحق

الملحق رقم 01: مجازر 08 ماي 1945

1

[1]– من الموقع : https://www.google.com ، تاريخ الخول : 2019/06/28 على الساعة 11:00.

الملحق رقم 02: مصالي الحاج زعيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية

[1]

[1]- من الموقع : https://www.google.com ، تاريخ الخول : 2019/06/28 على الساعة 11:00.

الملحق رقم 03: الجهاز التنظيمي للمنظمة الخاصة

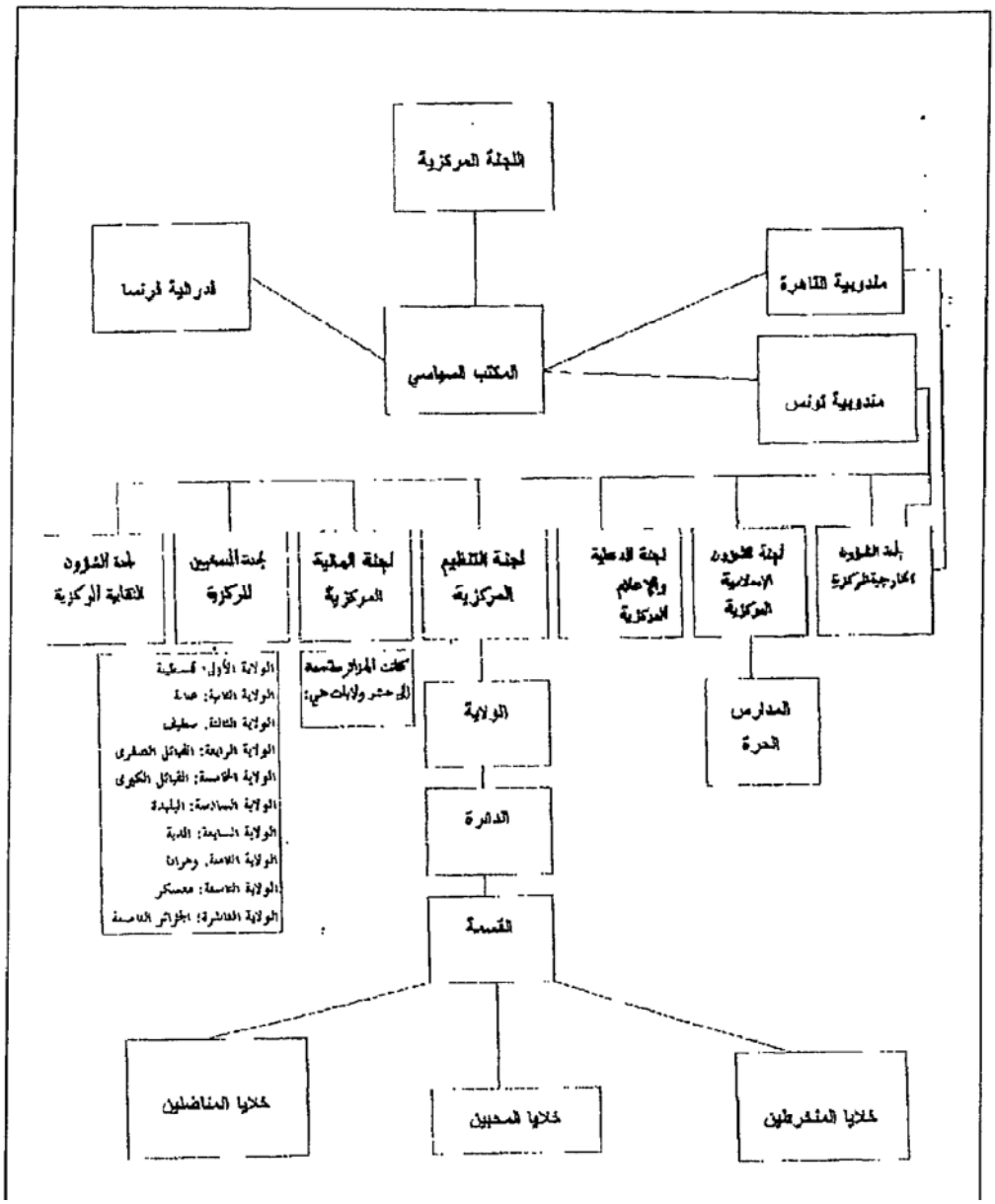

1

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 176.

الملحق رقم 04: الأمين دباغين

1

[1]– من الموقع : https://www.google.com ، تاريخ الخول : 2019/06/28 على الساعة 11:00.

قائمة

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر

- **الكتب باللغة العربية**

1) آيت أحمد حسين، روح الإستقلال، مكرات مكافح 1952، ترجمة سعيد جعفر، 2002.

2) حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ترجمة تحسين عباد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1994.

3) عباس فرحات، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب.

4) الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط4، الرباط، مطبعة الرسالة، 1980.

5) المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، 2001.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

6) أرغيدي محمد، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7) باية نجاة، المصالح الخاصة لجبهة التحرير الوطني، تصديرة أبو القاسم سعد الله، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2010.

8) بن عقون، عبد الرحمن بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مفكرات معاصر الفترة الثانية 1936-1945، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.

9) بوحش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من بداية لغاية 1962، ط1، الغرب الإسلامي 1997.

10) بورتان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، ط1، دار الأمل الجزائر، 2004.

11) بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

12) بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني، 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

13) بوعزيز يحي، السياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1930-1954.

14) بومالي لحسن، أول نوفمبر 1954 (بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية) دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

15) بلوفة عبد القادر الجيلالي، حركات انتصار الحريات الديمقراطية والخروج من التفق، دار اللمعية، الجزائر، 2011.

16) بن عقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي، ج3، دط، دت.

17) تقي محمد، الثورة الجزائرية، المصدر رمز الآمال، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصية الجزائر، 2010.

18) جمال قناة التعليم الأهالي في الجزائر، عهد الاستعمار، دراسات في تاريخ المعاصر، مجلد 6، منشورات فزراة المجاهدين.

19) جيلي طاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

20) الحطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأثرها الإصلاحي في الجزائر.

21) حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر.

22) دماش محمد على، دراسات في الحركة الوطنية المغاربية الاتجاهات الوحدوية في المغرب.

23) رخيلة عمار، تطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

24) رخيلة عامر، 08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية.، الجزائر.

25) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مكتبة الأسد، دمشق، 1999.

26) زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة للطباع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

27) سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

28) سعد الله أو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 19000-1930، ج2، دار العرب الإسلامي، الجزائر، 1992.

29) سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، 1962، ط1، دار العرب الإسلامي.

30) سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في اعداد الثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2009

31) سعدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962) دار المعرفة، الجزائر، 2009.

32) شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1945، ط3، دار العرب الإسلامي لبنان، 1992.

33) صاري الجيلالي، قداشض محفوظ، في المقاومة السياسية الجزائرية في التاريخ 1900-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

34) صدوقي ابراهيم ناصر، دراسات في تاريخ الجزائر، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001.

35) صديقي محمد، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار بالسلاح، ترجمة أحمد الخطيب، باتنة.

36) ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 195، ط1، دار البصائر الجديدة، 2013.

37) طلاس مصطفى والعسلي بسام، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

38) عباس محمد، ثوار عظماء الجزائر، مطبعة دجلة، 1991.

39) عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2003.

40) عمامرة تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتوحيد في الجزائر، ط5، الجزائر، 2001.

41) العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر (من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 20003.

42) عمورة عمار، الجزائر بوابة تاريخ الجزائر، (خاصة ما قبل التاريخ 1962).

43) عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002.

44) العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، دار الرائد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

45) العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر (من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003.

46) الغالي العربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1985، الجزائر، 2009.

47) غردري محمد الطاهر، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس، مصطفى بن بو العيد والثورة الجزائرية 1954، جمعية الأول نوفمبر باتنة، 1999.

48) غولدريغرد أبي رامي، جذور حرب الجزائر من 1940-1945، مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، دار القصبة للنشر.

49) كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ترجمة: موسى أشرشور، ط3

50) لميش صالح، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، دار بهاء الدين، 2010.

51) لونسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1988.

52) محساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القضية، الجزائر، 2003.

53) مطمر محمد العيد، فاتحة النار، العقيد مصطفى بن بو العيد، دار الطباعة للنشر والتوزيع عين مليلة، الجزائر، 1988.

54) ملاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر.

55) ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة 1 نوفمبر 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

56) مور محمد، الجزائر تعود إلى محمد صلى الله عليه وسلم، دار المختارة الإسلامي القاهرة، 1992.

57) هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

58) وقواق عبد القادر، المرافعة الكبرى، منشورات مجلة الجزائر، 2009.

59) الطيب العلوي محمد، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1954، دار القصبة للنشر، منشورات وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الخمسين لاندلا ع الثورة التحريرية المباركة، الجزائر، 2000.

ثالثا: المصادر باللغة الفرنسية:

60) andre noushi.la naissance de nationalisme a l agerien 1914-1954.

61) Bin Jamine. Stora .ZaKiya daoud .op.c.T.P.111.

62) Ch.-A-Julien .hist.de L AF Rique de norden marche. OP.CIT.

63) chrles Robert A Geron. L histoire de l algrie picon. Tenporainel.l insurretion de 1871 ou de l enchement de la gerre de l iberation 1954 T2éd pu paris 1979.

64) Cloude paillat idossi e serret de l Algérie parisi presses de la cite :1992.

65) Ferhat Abbas. La nuit coloniale.

66) la rousse de poche.

رابعا: المجلات:

67) عمار هلال، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947-1954م، مجلة الذاكرة، ع3، يصدره المتحف الوطني للمجاهد، المطبعة الجزائرية للمجلالت والجرائد، الجزائر، 1995م.

68) يوسف مناصرية، النشاطات الجزائرية في ترهيب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية في الحرب العالمية الثانية الى1948م، مجلة التراث، العدد10 جويلية 1999م.

69) حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة اول نوفمبر1954 بغرب الوطن وعمليات المسلحة، والتخريبية، مجلة الذاكرة، العدد05، المتحف الوطني للمجاهد اوت1998.

70) غردي محمد الطاهر، مظاهرات الأحداث، مجلة الثقافة السنة العشرو،ن، ع108، ماي جوان1995.

71) الشاذلي المكي، حوادث 08 ماي 1945م، حقائقها وأسبابها ونتائجها، مجلة الأصالة ع53، السنة السابعة، 1978م.

1) مجلة ستسيف، ع2، مارس أفريل 2005.

2) تاورنة محمد العبد، الجذور التاريخية والطبعة المأساوية لأحداث 8ماي1945م، في الجزائر، مجلة المنتدى، ع1، أفريل 2005م.

خامسا: المذكرات

72) سعدي ميمونة، قداري فطيمة، النشاط السياسي للمنتخبين الجزائريين فيس المجالس المنتخبة، 1914-1954م، رسالة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 2018-2017.

73) منصور نجاة، بوركبة فاطمة، الصراع بين أنصار مصال يالحاج وأعضاء جبهة التحرير الوطني في فرنسا،1954-1958م، رسالة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر 2017-2018م.

74) سعاد يمينة شبوط، حركة انتصار الحريات الديموقراطية"mild"، 1945-1954م، من الأزمة إلى القطيعة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

75) أمال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة لنسل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأدب والعلوم الانسانية، قسم تاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2005-2006م.

سادسا: الملتقيات والندوات

76) ندوة صحفية، العربي التبسي، الأسبوع 05ديسمبر1948م، عبد القادر العمودي، ملتقى قوافل التسلح لثورة نوفمبر 1954، 1933/03/2019م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

77) منطلقات أسس الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954م، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث فيس الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية، الجزائر 2007.

78) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-2004.

سابعا: المواقع الالكترونية:

1) من الموقع الإلكتروني https :llar.wikipedia.org lwiki.

2) من الموقع : https://www.google.com ، تاريخ الخول : 2019/06/28 على الساعة 11:00.

فهرس

المحتوى

كلمة شكر.....

اهداء

قائمة المختصرات

مقدمـــة.....أ

المدخل.....09

أولا: ظهور كتلة المحافظين 10

ثانيا: ظهور النخبة المثقفة [المحدثين، ونشاط الأمير خالد] 10

ثالثا: ظهور التيارات السياسية 12

الفصل الأول

تطورات السياسية في الجزائر بعد 1945 وقبل ظهور الكفاح المسلح

أولا: مجازر 08 ماي 1945 وانعكاساتها على الحركة الوطنية وعلى الشعب الجزائري 28

1.أسباب مجازر 08 ماي 1945.....28

2.مجريات مجازر 08 ماي 1945.....30

3.انعكاسات مجازر 08 ماي 1945 33

ثانيا: إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية.....39

1.الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....37

2.جمعية العلماء المسلمين.....40

3.حركة انتصار الحريات الديمقراطية. 42

ثالثا: ردة فعل السلطات الفرنسية (دستور 1947) 45

1.خلفيات الدستور 1974 45

2.أبرز بنود الدستور 1947 وما جاء فيه 46

3.موقف الجزائريين والأوربيين من دستور 1947 ومصيره.....49

الفصل الثاني

المنظمة الخاصة (السرية)

اولا: نشاط المنظمة.....55

1.تكوين المنظمة 55

2.أهدافها 61

3.استراتيجية العمل المنظمة الخاصة 63

ثانيا: المنظمة الخاصة في الميدان 64

1.مهمة جمع السلاح 64

2.مصادر السلاح 64

3.أهم انجازات المنظمة الخاصة 67

ثالثا: اكتشاف المنظمة الخاصة وحلها.....69

1.إكتشاف 69

2.حلها.....73

الفصل الثالث

أزمة الحركة انتصار الحريات الديمقراطية وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية

أولا: أهم الأزمات التي وجهها حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية.....76

1.الأزمة البربرية.....76

2.تأثير الأزمة البربرية على المهاجرين 80

3.أزمة اكتشاف المنظمة 82

4.مسألة الأمين دباغين.....87

5.مؤتمر الثاني 92

ثانيا: انعكاسات أزمة الحركة الانتصار الحريات الديمقراطية على مسار الحركة الوطنية. 97

1.اللجنة الثورية للوحدة والعمل.....97

2.اجتماع 22 التاريخي.....99

3.ميلاد جبهة التحرير الوطني 101

خاتمــة.....103

ملاحق 106

بيبليوغرافيا.....111

فهرس الموضوعات.....